

فصلية ايران والحزب

العدد الثامن - السنة الثالثة - ربيع ٢٠٠٤

«الشرق الأوسط» والعلاقات العربية- الإيرانية

حرب العراق وتوازن القوى في المشرق العربي

منظور الإسلام لحقوق الإنسان

النفط والغاز في إيران: عقبات وحلول

مترو طهران: الآفاق المستقبلية

تحولات القوة العاملة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية





مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

مركز متخصص في القضايا الفكرية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

□ يهدف إلى دراسة هذه القضايا من خلال تفاعل العلاقات بين دول المنطقة، بما فيها إيران، مع عناية خاصة بالعلاقات العربية - الإيرانية.

□ يعنى بمتابعة التوجهات السياسية والاقتصادية الدولية ومدى تأثيرها في منطقة الشرق الأوسط.

□ يقوم المركز بعقد الندوات واللقاءات العلمية، وينظم حلقات نقاش متخصصة، كما يهدف في هذا الإطار ببرامج الأبحاث والدراسات.

□ يصدر مجموعة من المجلات والكتب والمنشورات التي تلائم اهتماماته.

الأسعار

□ لبنان: ٤٥٠٠ ل.ل.	□ سوريا: ١٥٠ ل.س.	□ الأردن: ٢ دينار	□ العراق: ٧٥ ديناراً
□ إيران: ١٥٠٠٠ ريال	□ البحرين: ٢ دينار	□ السعودية: ١٠ ريال	□ عُمان: ٣ ريال
□ قطر: ٢٠ ريالاً	□ الكويت: ٢ دينار	□ تونس: ٢ دينار	□ اليمن: ١٧٥ ريالاً
□ المغرب: ٧٨ درهماً	□ ليبيا: ٥ دينار	□ قبرص: ٢ جنيه	□ بريطانيا: ٢ جنيه

الاشتراك السنوي بما فيها أجور البريد

□ دول الشرق الأوسط وأفريقيا: ٣٠ دولاراً	□ ترسل طلبات الاشتراك إلى مركز الأبحاث العلميّة والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط، بيروت.
□ الدول الأوروبية: ٤٠ دولاراً	
□ امريكا ودول أخرى: ٥٠ دولاراً	

التوزيع في لبنان والشرق الأوسط: مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع
تلفاكس: ٨٥٦٦٧٧ / ٠١ ص. ب. ٦٥٩٠ / ١١٣ بيروت - لبنان

العنوان

مكتب بيروت

بئر حسن - شارع السفارات - بناية شامون العاج - هاتف: ٨٣٣٦٩٨ / ٠١

فاكس: ٨٣٣٦٩٨ / ٠١

ص. ب. ١١٣ / ٥٦٦٩ بيروت - لبنان

بريد الكتروني:

fasleyat@middleeast-iran.com

مكتب طهران

بلوار كشاورز، خیابان شهید نادری، شماره ٢٠

تلفن: ٨٩٦٤٢٨٢، ٨٩٦٦٧٣٢، ٨٩٦١٧٧٠ (٠٩٨٢١)

ص. ب. ٤٥٧٦ / ١٤١٥٥، فاكس: ٨٩٦٩٥٦٥

بريد الكتروني: merc@irost.com

المدير المسؤول: فكتور الكك

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبها وليس بالضرورة عن رأي المركز

فصلية إيران والمغرب

مركز پژوهشهای علمی ومطالعات
استراتژیک خاور میانه

مركز الأبحاث العلمية والدراسات
الاستراتيجية للشرق الأوسط

Center for Scientific Research
and Middle East Strategic Studies

فصلية أيران والحزب

العدد الثامن - السنة الثالثة - ربيع ٢٠٠٤

المشرف العام

سيد حسين موسوي

رئيسا التحرير

محمود سريع القلم

فكتور الكك

مستشار التحرير

ميشال نوفل

الهيئة الاستشارية

- | | |
|------------------------|------------------------|
| □ سيد محيي الدين ساجدي | □ أحمد بيضون |
| □ عدنان طهماسب | □ محمد مسجد جامعي |
| □ فهايون عليزاده | □ عليرضا معيري |
| □ عفيف عثمان | □ سيد محمد صادق حسيني |
| □ علي فسيح | □ محمود حيدر |
| □ مهدي فيروزان | □ صادق خوراني |
| □ جورج كملي | □ حاجت رسوللي |
| □ فهايه كيوان | □ محمود هاشمي رفسنجاني |
| □ محمد علي مهدي | □ قاسم قاسم زاده |
| □ غسان مكل | □ صبايح زنگنه |

سكرتير التحرير: علي جوني

الإدارة

ابراهيم فرحات

علي حيدري

- ترحب **فصلية إيران والمغرب** بدراسات الكتاب حول مختلف القضايا المتعلقة بالشؤون الإيرانية - العربية، شرط ألا تكون قد نشرت أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى، وأن تكون موثقة بطريقة علمية.
- يُفضل أن يُقدم النص مطبوعاً مع القرص المُنطد (الديسك).
- يُرجى من الكتاب إرسال سيرة ذاتية موجزة مع عناوينهم: هاتف، فاكس، بريد الكتروني.

فصلية

أيوان والقرب

الهيئة العلمية الاستشارية

□ محمد علي آذرشب (إيران)	□ صلاح جرار (الأردن)
□ فيروز حريرجي (إيران)	□ عباس الجراري (المغرب)
□ غلامعلي حداد عادل (إيران)	□ مروان حمادة (لبنان)
□ كمال خرازي (إيران)	□ علي فهمي خشيم (البيضا)
□ رضا داوودي اردكاني (إيران)	□ محمد الرميحي (الكويت)
□ زهرا رهنورد (إيران)	□ صلاح زواوي (تونس)
□ علي شمس اردكاني (إيران)	□ سمير سليمان (لبنان)
□ سيد جعفر شهيدي (إيران)	□ محمد سليم العوا (مصر)
□ سعيدة لطفیان (إيران)	□ عبد الرؤوف فضل الله (لبنان)
□ أحمد مسجد جامعي (إيران)	□ عبد الملك مرتاض (الجزائر)
□ عطاء الله مهاجراني (إيران)	□ هاني مرتضى (سوريا)
□ سيد أبو القاسم موسوي (إيران)	□ أنطوان مسرة (لبنان)
□ شهریار نيازي (إيران)	□ الناهة بنت حمدي ولد مكناس (موريتانيا)
□ علي أكبر ولايتي (إيران)	□ محمد نور الدين (لبنان)
	□ عبد الباقي الهرماسي (تونس)

المراكز الاستشارية

- مركز دراسات الوحدة العربية (لبنان)
- جمعية الصداقة الإيرانية . العربية (إيران)
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (الإمارات)
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (مصر)
- مركز الدراسات السياسية والدولية (إيران)
- مركز دراسات الشرق الأوسط (الأردن)
- مركز الدراسات الإستراتيجية (لبنان)

المحتويات

رأي

- مستقبل الشرق الأوسط والعلاقات الإيرانية . العربية سيد حسين موسوي ٤

دراسات

- حرب العراق وتوازن القوى في المشرق العربي رحمان قهرمان بور ٩
 □ في منظور الإسلام لحقوق الإنسان : ملامح لقواعد الديمقراطية الدينية جاد مقدسي ٢٩
 □ المخشاة الإسلامية الجديدة عطاء الله مهاجراني ٣٥
 □ الاستقرار أو اللااستقرار أبو القاسم قاسمزاده ٤١
 □ الثقافة السياسية العشرية في العهد البهلوي الأول والثاني محمود سريع القلم ٥٣
 □ النفط والغاز : تحركات جديدة بوسائل قديمة بيژن خواجه بور ٧٧
 □ مؤشرات تحول سوق القوة العاملة في إيران خلال العقود الأربعة الأخيرة محسن نظري ٩١
 □ فرص العمل الريفي وسبل تنميتها في إيران علي خزاغي ١١٧
 □ مترو طهران : الآفاق للمستقبلية إعداد : مديرية مترو طهران ١٣٣

قراءات

- الفكر الإسلامي المعاصر في إيران عدنان طهماسبی ١٦١

وقائع

- وقائع إيرانية . عربية (أيلول / سبتمبر - كانون الثاني / يناير) ١٦٧

ملخصات بالفارسية

فهرس بالإنكليزية

مستقبل الشرق الأوسط والعلاقات الإيرانية - العربية

تتحدث الأوساط السياسية الدولية والإقليمية في الفترة الأخيرة عن تطورات مذهلة ستشهدتها منطقة الشرق الأوسط في المدى القريب، وأن الأحداث التي شهدتها الساحة العراقية ما هي إلا بداية لهذه التطورات. ويبدو الحديث عن ديمقراطية المجتمعات الشرق أوسطية وكأنه الخبر اليومي لكل التيارات السياسية. وإذا ما كان بعضها يعارض المشروع الأميركي المسمى «الشرق الأوسط الكبير»، فإنها تتحدث عن المشروع وكأنه قادم لا محالة.

ثمة مؤتمرات عدة تعقد في دول الشرق الأوسط، وخاصة الدول التي تعتبر نفسها معرضة قبل غيرها لتأثيرات المشروع الأميركي، يشارك فيها خبراء في المجالات كافة لتقييم الوضع الراهن وتكوين رؤية محددة حيال «الثقافة القادمة». وثمة تغييرات عدة يشهدها القطاع التعليمي في بعض الدول العربية، وخاصة الخليجية منها، لناحية إلغاء كثير من المقررات التي كانت في صلب مناهج التعليم إلى وقت قريب؛ كل هذا يأتي والساحة العربية والإقليمية بصورة عامة تشهد تشردماً وانفكاًكاً في التحالفات والمنظمات الإقليمية، مثل الجامعة العربية.

من ناحية أخرى يكثر الحديث في الأوساط السياسية والثقافية في الساحة الإيرانية عن الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية - العربية في المرحلة الراهنة والمرحلة المقبلة لأنه ما من حدث أو تطور وقع أو يقع في الشرق الأوسط إلا وكان ويكون له دور واسع النطاق تتأثر به كل دول الجوار، ومنها إيران التي تتعرض بدورها للمخاطر والتحديات المقبلة، وإن كان الاستقرار النسبي الذي شهدته في الآونة الأخيرة رهناً بالتشاور والتعاون الإقليمي، وبالتالي عليها اتخاذ قرارات حاسمة لتشكيل جبهة واحدة تجعل من منطقة الشرق الأوسط، محوراً قائماً بذاته بإمكانه التأثير في مسارات عدة، لعل أهمها مسار عملية السلام في الشرق الأوسط الذي يشهد بدوره انتكاسات بسبب التعتن الإسرائيلي.

إن التعاون القائم بين إيران من ناحية، والعربية السعودية من ناحية أخرى، والتعاون

والتشاور القائم بين إيران وكل من الدول العربية الأخرى، مثل سوريا ولبنان، يشكل نموذجاً صريحاً لكل أولئك الذين كانوا يشككون في مدى جدية إيران في إقامة علاقات وطيدة مع الدول العربية. وتؤكد التطورات الراهنة ضرورة توسيع دائرة التعاون الإقليمي ليشمل كل المجالات، ومنها المجال الأمني الذي يشهد انتكاسات سلبية.

من ناحية أخرى، إن ما يجري في المجال التعليمي ليس إلا رد فعل تقوم به الأوساط السياسية في البلدان العربية لكي تظهر وكأن المشكلة الرئيسية تكمن في هذا القطاع. صحيح أن هناك بعض الثغرات في المناهج التعليمية في بعض الدول العربية. ولكن هناك أيضاً بعض المقتولات الأساسية التي لا يجوز المس بها أو أن تخضع للمساومة، وخاصة ما يتعلق بالموقف العربي-الإسلامي حيال إسرائيل التي تزرع الفتن وتمارس شتى أنواع الاضطهاد ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية منذ قيامها عام ١٩٤٨. على أن الدولة التي يجب عليها القيام بتغيير المناهج التعليمية هي إسرائيل التي كانت ولا تزال تؤكد في كل مناهجها أن المجتمعات العربية والإسلامية هي مجتمعات يحكمها التخلف. وعليه، فإن كل هذا وكل ما نراه في الظروف الراهنة يؤكد على ضرورة قيام تحالف إقليمي بين الدول الإسلامية في كل المجالات.

على أن هناك بعض التبريرات تحاك ضد هذه الفكرة في الدول العربية، ومثلها في الساحة الإيرانية. وهذه التبريرات ما هي إلا أفكار تأثرت بالفكر الغربي الذي كان وراء زرع أسس المعاداة بين الشعوب العربية والإسلامية في حقبة الاستعمار. لكن هل كان متوقعاً أن يقوم الاتحاد الأوروبي في مرحلة الحرب العالمية الأولى والثانية؟ ولماذا قام الاتحاد وترسخ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؟ وهل هناك ما يبرر عدم انضمام كثير من الدول الأوروبية إلى هذا الاتحاد بدعوى تتعلق بالماضي الذي شهد أحداثاً دموية؟

إن الدول العربية والإسلامية في الشرق الأوسط لديها ما يكفي من عناصر الوحدة، فضلاً عن ماض عريق يفخر به كل مسلم وعربي، وهي مقبلة على تطورات قد تغير كل المقومات التي شكلت الدعامة المناسبة لقيامها كدول. لذا، فلنكن هناك فئة عربية وإيرانية تقوم بما عليه الوضع الراهن من تحديات، وتدعو الحكومات لدراسة ما يجب عليها القيام به على الصعيد الإقليمي.

سيد حسين موسى

- ☐ حرب العراق وتوازن القوى في بلاد الشام وجوارها
- ☐ حقوق الإنسان في الإسلام
- ☐ الحضارة الإسلامية الجديدة
- ☐ الاستقرار أو اللااستقرار
- ☐ الثقافة السياسية العشائرية في العهدين البهلوي الأول والثاني
- ☐ النفط والغاز: تحركات جديدة بوسائل قديمة
- ☐ مؤشرات تحول سوق القوة العاملة في إيران خلال العقود الأربعة الأخيرة
- ☐ فرص العمل الريفي وسبل تنميتها في إيران
- ☐ مترو طهران: الأفاق المستقبلية

حرب العراق وتوازن القوى في بلاد الشام وجوارها

تتمتع منطقة بلاد الشام منذ القدم بأهمية استراتيجية خاصة في الشرق الأوسط، لدرجة أن الأدب السياسي السائد يعتبر أحياناً أن بلاد الشام هي الشرق الأوسط. ويقع العراق في قلب هذه المنطقة، أي في قلب الشرق الأوسط العربي. ولهذا السبب يمكن اعتباره من الناحية الجيوبوليتيكية مركز ثقل الشرق الأوسط العربي.

إن الضرورات والمطالبات الاستراتيجية الناجمة عن موقع العراق، شكلت دوماً عنصراً مهماً في اتخاذ القرار من قبل اللاعبين الإقليميين والدوليين في الشرق الأوسط. إذ تقضي التركيبة المعقدة وغير المتسقة من الناحيتين القومية والطائفية إلى حقيقة مفادها أن الأهمية الجيوستراتيجية للعراق فرضت الحفاظ على هذه التركيبة المعقدة وغير المتناغمة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ولعلها كانت سبباً في الإهتمام الخاص الذي توليه دول المنطقة والعالم لمنطقة الشرق الأوسط عموماً، والعراق خصوصاً. من هنا يمكن القول بأن اللعبة الاستراتيجية الكبرى اليوم في بلاد الشام ستترسم المعادلات المستقبلية الأمنية والاستراتيجية في الشرق الأوسط، وحتى في المناطق المجاورة.

إلى أهميتها الإقليمية، تحتل بلاد الشام مكانة خاصة في الخريطة الاستراتيجية للقوى الكبرى. إذ تضمنت وثائق الأمن القومي الأميركية لعام ٢٠٠٢، إشارة إلى أن مكانة أميركا في النظام الدولي مرتبطة بمكانة العراق في الشرق الأوسط. على صعيد آخر، لم تشهد الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا ما يقود إلى تعميق الشرخ الحاصل داخل حلف شمال الأطلسي أو حتى الفتور الذي طرأ على العلاقات بين دول الإتحاد الأوروبي كما كانت حال الحرب على العراق. أما في ما يتعلق بمجاورة بلاد لمنطقة الخليج بصفتها المصدر الرئيس لإنتاج النفط في العالم، وكذلك للجهة الجنوبية للبحر الأبيض بصفتها نقطة التقاء أمن أوروبا

وأمن الشرق الأوسط، فإنها جعلت توازن القوى في بلاد الشام ذا تأثير في الاستراتيجيات العالمية للقوى الكبرى. فقد كان توازن القوى هذا متأثراً خلال مرحلة الحرب الباردة بالتنافس بين الاتحاد السوفياتي سابقاً وأميركا على صعيد النظام الدولي. لكن مع انهيار الاتحاد السوفياتي، بادرت أميركا وحليفاتها الاستراتيجية إسرائيل إلى تغيير موازين القوى بما يخدم مصالحهما، خاصة أن حلفاء الاتحاد السوفياتي سابقاً، أي سورية والعراق وفلسطين، باتوا في موقف ضعيف بسبب التطورات البنيوية للنظام الدولي وفقدانهم دعائهم المتمثلة في القوة العظمى في المعسكر الشرقي. على أن غزو صدام للكوي ونشوب حرب الخليج الثانية كرسا عملية تغيير توازن القوى في بلاد الشام لصالح أميركا وإسرائيل.

الأهمية الاستراتيجية لبلاد الشام

تحتل بلاد الشام التي تجاور اللاعبين الإقليميين الخمسة المهمين، إيران والسعودية وتركيا ومصر وإسرائيل، بأهمية أساسية من جوانب عدة:

- إن أهم وأطول صراع بعد الحرب العالمية الثانية، أي الصراع العربي-الإسرائيلي، إنما حصل ويحصل في هذه المنطقة. على أن آلية تسوية هذا الصراع ستحدد معالمها الأنظمة الأمنية المستقبلية للشرق الأوسط أو على نحو العموم المنطق الأمني ومسلزماته في الشرق الأوسط؛

- شهدت المنطقة أيضاً أطول حرب بعد الحرب العالمية الثانية، ألا وهي الحرب العراقية-الإيرانية؛

- إن النفط والمياه اللذين يمثلان ركيزتين أساسيتين للاقتصاد السياسي للشرق الأوسط، مرتبطان إلى حد بعيد بالمصادر المائية والنقلية لبلاد الشام؛

- يضطلع توازن القوى في بلاد الشام بدور أساسي في تشخيص معادلة توازن القوى في الخليج الفارسي؛

- المنطقة تحتضن بيت المقدس؛

- تجاور بلاد الشام المناطق الاستراتيجية الثلاث الأخرى في الشرق الأوسط، الخليج والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. وعليه ثمة علاقة غير منفصلة بين أمنها وأمن المناطق المذكورة؛

- إن القوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط، أي إسرائيل، موجودة في هذه المنطقة، فيما تشعر الدول الثلاث، إيران والعراق وسورية التي تقف موقف المعارض لإسرائيل وتمتلك قدرة عسكرية على مستوى ملحوظ في مقابل القوة العسكرية لإسرائيل، بالقلق من

القدرة العسكرية لإسرائيل. وعلى هذا تعد بلاد الشام مركز الثقل في خريطة التسلح للشرق الأوسط؛

إن التنوع القومي والطائفي في بلاد الشام قاد إلى تعزيز الأبعاد الأمنية للمجتمع. فالأكراد والإيرانيون والعرب واليهود والمسيحيون، وكذلك المسلمون السنة والشيعية، يشكلون أهم المجموعات القومية والطائفية في المنطقة؛

تحتضن المنطقة واحدة من أهم القوميات التي لا دولة مستقلة لها، وهم الأكراد، علماً أن القومية الكردية ذات الغزعة الانفصالية مثلت دوماً تهديداً لأمن المنطقة.

استناداً إلى النقاط المذكورة أعلاه، ربما أمكن القول أن الأهمية الاستراتيجية لبلاد الشام منبثقة من تعقيدات قضاياها وتشابكها. إذ إن تراكم القضايا التاريخية والدينية والقومية والعرقية والبيئية والاقتصادية أوجد طبقات متعددة وسميكة من الخلافات بين دول المنطقة، بحيث إن أي نوع من الواقعية بشأن مستقبل المنطقة سيبحث تلقائياً على التناؤم. وفي ظل هذه الأجواء، فإن أي إجراء مشترك وجماعي، ومهما كان نوعه، سيواجه جملة من العقبات والعراقيل. ومن هنا تحاول الدول إما أن تتناؤ بنفسها عن أجواء الحالات المذكورة أعلاه أو تعتمد على قوتها العسكرية. فتركيا، رغم العلاقات التاريخية العريقة التي تربطها ببلاد الشام، هي من بين الدول التي نأت بنفسها عما تشهده المنطقة من تطورات، وجعلت سياستها الخارجية تدور حول محور التقرب من الغرب^(١).

كما إن صراعات المنطقة التي امتدت على مر التاريخ قادت كثيراً من الحكومات إلى الإقتناع بضرورة رفع القدرة العسكرية من جانب واحد واعتباره أهم الأولويات الأمنية وأكثرها أساسية. من هنا كانت الدراسات الأمنية تسلط الضوء في الغالب على الأبعاد العسكرية وليس على الجوانب الاقتصادية أو البيئية^(٢). على أن الظروف الآتفة الذكر صاحبتهما نتيجتان استراتيجيتان رئيسيتان، الأولى هي أن التغيير في منطقة الشرق الأوسط برمتها يستلزم تغييراً في بلاد الشام. بعبارة أخرى، تعد التغييرات الاستراتيجية في بلاد الشام شرطاً كافياً ولازماً لحصول التغيير في كل الشرق الأوسط. أما الثانية، فهي أنه لا بد من أن تكون التغييرات جذرية حتى تكون مؤثرة. إذ إن امعان النظر في تاريخ الشرق الأوسط في القرن العشرين يوضح أن كل تغيير وتطور شهدته المنطقة امتد إلى المناطق الأخرى: التقسيم العثماني بعد الحرب العالمية الأولى، وثورات الخمسينات والستينات في سورية والعراق ومصر، وإنهيار النظام الثنائي القطبية، وحرب الخليج الأولى، واليوم غزو العراق؛ كلها تعد من أهم التطورات المؤثرة في المنطقة. وحتى في النظام الدولي في بعض الحالات، وإلى جانب كل ذلك، تسببت الحرب العربية-الإسرائيلية في السبعينات في بروز تغييرات أساسية في

إن ضعف حكومات دول بلاد الشام من ناحية، ووقوفها على الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة من ناحية أخرى قادت إلى بروز سلوكيات طامحة في السياسة الخارجية والدفاعية لهذه الدول. بيد أن المشاكل القائمة هي نتاج الدولة - الأمة في المنطقة إثر تدبير استعماري أدى إلى أن تجنح هذه الدول للنزعة العسكرية لتوفير مقومات الدولة - الأمة، فالتمتعيش في ظروف حروب متوالية ووجود حكومات غير شرعية، كإسرائيل ذات النزعة العسكرية، يمكن تبريره وتبيينه من خلال علم الاجتماع، بل ومنح هذا التمتعيش صبغة شرعية. فعلى سبيل المثال، إن عسكرة المجتمع والتأهب للحرب هما خصيصة بارزة ورئيسة للاقتصاد السياسي والتنمية السياسية. الثقافية لسورية في عهد حافظ الأسد. وهذه المحصلة كانت تحدد أسلوب الحكومة السورية. كما أن استراتيجيات خلق الإنسجام الاجتماعي تسهم في منح النظام الشرعية. فقد مثل الاستعداد للحرب الأولوية السياسية الأولى في أداء الإدارة السورية، فيما تأتي الأهداف الأخرى في مستوى أدنى^(٦).

إن عسكرة المجتمعات في بلاد الشام قادت على الأمد البعيد إلى إضعاف المجتمع المدني ومثلت أسس شرعية الأنظمة السياسية، وبالتالي انهيارها. وفي الحقيقة، فإن قادة هذه الدول سعوا دوماً وبحذافة إلى وضع تعريف للعلاقة بين العسكريين والسياسيين وإخضاعها للرقابة والإشراف. فعلى سبيل المثال كان العراق في عهد صدام نظاماً سياسياً يحاول السيطرة على المجتمع وعدم تسييس العسكريين من خلال الإتيان بأعضاء من الأقليات وتقليدهم أعلى المناصب. لكن قضية إقرار التوازن بين العلاقات العسكرية والسياسية في مركز ثقل سياسات الأنظمة العربية جعل الحفاظ على استقرار النظام السياسي سبباً في خفض القدرات العسكرية لهذه الأنظمة^(٧). بالتالي فإن انعدام الحزم في التطورات التي تشهدها بلاد الشام شكل عقبة رئيسة أمام تنفيذ العديد من الاستراتيجيات. على أن غياب هذا الحزم، وكما قيل، ناجم عما تعيشه المنطقة من تعقيدات، تفاقم مع مرور الزمن في العديد من الحالات إلى حد كبير. فالسلوك السياسي المتقلب للناس ووجود التنافسات القبلية والقومية واستغلال العلاقات الاجتماعية من قبل الأنظمة السياسية - من أجل تحقيق أهدافها - وكذلك الثقافة السياسية ذات النزعة السلطوية التي تعود في جذورها إلى غياب الأمن وضعف الوعي ومستوى إيصال المعلومات في المجتمعات المذكورة؛ كلها قادت إلى أن تكون الاستراتيجيات المتبعة في حل مشاكل هذه المنطقة غير مؤثرة وغير مجدية. من هنا، فإن أسلوب تغلغل الدول في بلاد الشام ليس من الأساليب العصرية القائمة على التعاطي السياسي والاقتصادي، وإنما على العلاقات القبلية والقومية والعرقية، علماً أن وجود القوميات والطوائف والقبايل المتعددة ساعد في شيوع هذا الأسلوب.

التنافس لفرض الهيمنة على المنطقة

منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى وجه التحديد منذ عهد جمال عبد الناصر ولغاية الآن، بات تدخل الدول العربية بعضها في شؤون بعضها الآخر أمراً شائعاً ومتداولاً. فتدخل مصر والعراق وسورية في الحروب والثورات الداخلية لدول كالبحرين وفلسطين ولبنان يعد نموذجاً بارزاً لهذا الأمر. كما أن استمرار الأزمات وانعدام الأمن الداخلي في كل من فلسطين ولبنان تسبب في خلق فراغ السلطة في منطقتين مهمتين من بلاد الشام. وقد سعت دول المنطقة دوماً في إطار فرض هيمنتها إلى استغلال هاتين الحالتين لصالحها.

ومنذ عقد السبعينات، وعلى وجه التحديد بعد توقيع معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، شهدت منطقة بلاد الشام ثلاثة أنواع رئيسية للتنافس أو الصراع:

١. التنافس بين العرب المحافظين والثوريين؛

٢. التنافس بين حزب البعث في سورية وحزب البعث في العراق؛

٣. الصراع بين الدول العربية وإسرائيل.

إن هذه التنافسات والصراعات قادت إلى تبلور ائتلافات مؤقتة بين الدول التي تفصل بينها خلافات حادة من الناحية الأيديولوجية. على أن النموذج الصارخ لهذا الأمر بائن للبحرين في دعم سورية لإيران ضد العراق في حرب الخليج الأولى. إذ تتبنى سورية نظاماً علمانياً قاعداً على القومية العربية، فيما يقوم في إيران نظام ديني قائم على منهج إسلامي.

إلى الأنواع الثلاثة الرئيسية من التنافسات والصراعات المشار إليها، هناك دول، مثل إيران وتركيا ومصر والسعودية، حددت لنفسها دوماً مصالح في هذه المنطقة انطلاقاً من تأثيرها بما يحصل في بلاد الشام من تطورات. فالخلافات التاريخية التركية - السورية حول إقليم الإسكندرون والمزاعم التركية بشأن الموصل وكركوك، والخلافات الحدودية بين العراق وإيران، والمزاعم التاريخية للعائلة الهاشمية الحاكمة في الأردن - بشأن السعودية والعراق - ونزاع الهوية والأرض بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ كلها من الأمور التي جعلت التطورات في بلاد الشام تحظى ببالغ الأهمية بالنسبة لدول الجوار. وهذا إلى جانب أن هذه البلدان تحتاج إلى بسط نفوذها في بلاد الشام إذا ما أرادت رفع قدرتها في هذه المنطقة. على أن هذه القضية تسلك أحياناً منحى ذا بعدين، كأن تقوم إحدى دول بلاد الشام بالتقرب إلى إحدى الدول المجاورة لها من أجل رفع رصيد قوتها وقدرتها. ونلاحظ ذلك على سبيل المثال، في تقارب سورية من إيران والسعودية أو تقرب إسرائيل من تركيا، علماً أنه في كثير من الحالات كان هذا التقارب مؤقتاً لا يقود إلى الائتلاف والاتحاد، وذلك بسبب افتقار الجانبين لمرتكزات

بنيوية مشتركة والتناغم اللازم اقتصادياً وسياسياً، وحتى عسكرياً. فمثلاً، قاد انتهاء الحرب الباردة وغزو العراق للكويت إلى ظهور تغييرات بنيوية ألقت بظلالها بالتالي على توازن القوى في المنطقة. فسورية التي كانت في مرحلة الحرب الباردة إحدى الدول المتحالفة مع الاتحاد السوفياتي سابقاً، بادرت بغية إضعاف منافسها، أي حزب البعث في العراق، إلى التعاون مع أميركا خلال حرب الخليج الثانية إلى حد أنها أبدت استعدادها إلى جانب مصر لإصدار «بيان دمشق» لضمان أمن الخليج. أضف إلى ذلك أن توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل جعل الأولى في المحور الأميركي. الإسرائيلي وقاد إلى إيجاد تغيير في توازن القوى لصالح المحور المذكور. ومن أجل تبين آثار الغزو الأميركي للعراق في توازن القوى في بلاد الشام، نحاول هنا تسليط الضوء باختصار على مصالح ومناهج كل من الدول المهمة في المنطقة، وكذلك الدول المجاورة..

أولاً، العراق

إن السيطرة على العراق تعني السيطرة على مركز ثقل بلاد الشام. لذا، فإن نوع الحكومة التي تتسلم مقاليد الحكم في العراق سيكون أمراً يحظى بأهمية بالغة. فصدام كان يعرف هذا الأمر جيداً، ولهذا السبب حاول دوماً تزعم العالم العربي من خلال فرض هيمنته على بلاد الشام. فالهجوم على إيران والكويت ودعم فلسطين والتنافس مع سورية كلها كانت وسائل لتسليم مرتبة قائد الأمة العربية. لكن بعيداً عن نوع الحكومة التي تتسلم مقاليد الحكم في العراق، فإن العامل الجغرافي السياسي للعراق يفرض عدداً من الضرورات على الدول الأخرى تتمثل في:

- حتمية تدخل القوى الدولية واللاعبين الإقليميين في شؤون العراق للحوّل دون قيام دولة قوية تفرض هيمنتها على بلاد الشام؛
- ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية بالنسبة للدولة الحاكمة في بغداد بهدف تحجيم نفوذ اللاعبين الدوليين والإقليميين؛
- ضرورة حصول حكومة بغداد على الممرات المائية الحرة، وذلك في إطار التحرر من القيود الجيوبوليتيكية.

النتيجة المتمخضة من النقاط أعلاه هي إيجاد وضع يشوبه التناقض في ما يتعلق بحكومات العراق.. فمن ناحية تحتم الضرورة وجود دولة قوية في العراق للحوّل دون اتساع رقعة اللاأمن في بلاد الشام. وفي المقابل فإن ظهور قوة غالبية في العراق قد يربك ويخل بمعادلة توازن القوى ويزيد من انعدام الأمن.

ثانياً، سورية

اعتبرت النخبة السورية، انطلاقاً من معرفتها التامة من أن السيطرة على العراق تعني السيطرة على معادلة توازن القوى في بلاد الشام، القضية العراقية دوماً من أولوياتها الاستراتيجية^(٥). فقيادة حزب البعث السوري كانوا يعتبرون حزب البعث في العراق منافساً جاداً لهم، ذلك أن نجاح هذا الحزب من شأنه أن يقلل إلى حد بعيد شرعية حزب البعث في سورية. من هنا يتضح أن المصالح الوطنية السورية لها ارتباط وثيق بالعراق، وأن خيار دمشق الاستراتيجي أيام حكومة صدام يتمثل في بقاء العراق ضعيفاً.

لقد تأثرت العلاقات السورية -العراقية بأداء الدولتين في منطقة بلاد الشام قبل أن تتأثر بقضايا مياه الفرات وباقي القضايا الثلاثية. وفي الحقيقة، فإن دمشق تعتبر وجود عراق ضعيف قابل للإختراق خطوة مهمة وأساسية على طريق تحقق هدف منطقة الشام الكبرى التي تضم إلى جانب سورية كلاً من الأردن ولبنان وفلسطين. ولإمالة اللثام عن فحوى هذه المسألة، فإنه لا بد من الإلتفات إلى أن السياسة الخارجية لسورية ترتبط بشكل أو بآخر إلى القمع الذي مارسه الإمبريالية الغربية طوال هذه السنوات ضد القومية السورية وتطلعاتها. فالسوريون الذين كانوا يأملون بتشكيل دولة مستقلة تتمثل في سورية التاريخية باسم (بلاد الشام) عام ١٩١٧، واجهوا تقسيماً لسورية التاريخية إلى أربع دول، هي سورية والأردن ولبنان وفلسطين، ثم تعمقت خيبة أملهم بعد إقامة إسرائيل في فلسطين. وبالنسبة، وفي خضم تنامي المشاعر المعادية للإمبريالية والصهيونية والحس القومي العربي والقومي السوري، طغى على السياسة الخارجية لسورية طابع الإنعزال^(٦).

وبسبب الأوضاع في لبنان والثغرات الموجودة في الاقتصاد، فإن سورية مضطرة إلى الاهتمام بالعراق بشكل خاص، وذلك للتخفيف من الضغوط الإقليمية والدولية. ولهذا السبب يذهب بعض المحللين إلى أن سورية تهدف إلى لبننة الوضع العراقي كي تستطيع عبر ذلك تغيير معادلة توازن القوى في بلاد الشام لصالحها. وفي الوقت ذاته تواجه سورية مشاكل أساسية، منها المحور الأميركي -التركي -الإسرائيلي -الأردني وعدم اتحاد الشيعة داخل العراق، ذلك أن سورية بحاجة إلى أن يكون لها نفوذ في العراق بهدف ممارسة الضغط على تركيا بشأن قضية ماء الفرات ومحافظة هاتاي، وكذلك على إسرائيل بشأن استعادة هضبة الجولان الاستراتيجية.

ثالثاً، الأردن

إن الموقع الجيوستراتيجي الخاص للأردن وصغر مساحته وجيرته لدول قوية، كسورية والعراق وإسرائيل والسعودية، اضطرت هذا البلد للإعتماد دوماً على قوة إقليمية أو دولية

يهدف الحفاظ على موقعه. وفي الحقيقة، فإن الأردن يشكل في موقعه الجدار الفاصل بين العراق وإسرائيل من جهة، وسورية والسعودية من جهة أخرى؛ هذا الموقع دفع الأردن إلى اعتماد منهج محافظ في سياسته الخارجية وعدم رغبته في التدخل في قضايا بلاد الشام. أما المشكلة الأخرى التي يعاني منها الأردن، فهي مشكلة السكان. إذ إن ٦٠ في المئة من سكان الأردن هم من الفلسطينيين الذين لا يعتبرون أنفسهم أردنيين بالكامل، الأمر الذي يزيد من احتمالات تعرضه للهزات^(٧). من هنا، فإن التطورات التي حصلت في التسعينات قضت بأن يدخل الأردن عملياً ضمن المحور الذي تريده إسرائيل. وفي هذا الإطار ارتفع حجم التعاون العسكري بين الأردن وتركيا، وقام العسكر التركي بتدريب الجنود الأردنيين. كما أن النشاط الاقتصادي الأردني-الإسرائيلي-الأميركي في ميناء العقبة شجع تركيا على الانضمام لهذا النشاط، ما أسفر بالتالي عن تعزيز المحور الاقتصادي الأردني-التركي-الإسرائيلي-الأميركي.

استناداً إلى ما تقدم، فإن أداء الأردن في بلاد الشام لا يخلو من الطموحات الشائعة لدى زعماء الشرق الأوسط. فالعائلة المالكة في الأردن تعتبر نفسها الوريث الشرعي للسلطة في العراق والسعودية، الأمر الذي ساهم في بروز التوتر في العلاقات مع الجانبين. أما في ما يتعلق بمحصول السلام، فإن الأردن يقع بين أمرين متناقضين، إذ من الممكن أن يكون قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية تهديداً للأمن الأردني من جهة، فيما قد يؤدي فشل التسوية من ناحية أخرى إلى التقارب بين عرفات وسورية، الأمر الذي قد يوفر الظروف المناسبة لتهديد الأردن^(٨). وفي النتيجة يمكن القول أن منهج الأردن في بلاد الشام يتبع توازن القوى بين اللاعبين المهمين، وليس الأردن نفسه. فحتى التقارب الذي حصل بين سورية والعراق إثر توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل إنما هو ناجم عن تبلور محور استراتيجي جديد بقيادة أميركا وإسرائيل قبل أن يكون ناجماً عن تغيير الأردن موقفه.

رابعاً، إسرائيل

تحتل بلاد الشام موقعاً بالغ الأهمية في دائرة النظام الأمني الذي تريده إسرائيل للمنطقة؛ النظام الذي سيجعل إسرائيل بصفتها الحليف الاستراتيجي لأميركا تحتل موقعاً مهماً على الآخرين. ولهذا السبب حاولت إسرائيل على مدى السنوات الماضية، لا سيما بعد الحرب الباردة، تغيير ميزان القوى في بلاد الشام لصالحها كي تستطيع عبر ذلك أن تليي أهم هواجسها والمتمثل في توفير الأمن. إن أهم خصوم إسرائيل في المنطقة هما سورية والعراق، إذ إن هذين البلدين هما الوحيدان القادران بفعل ما يملكانه من موقع جيواستراتيجي وجيش وطاقات بشرية ملحوظة على خلق تحديات حقيقية وأساسية لإسرائيل، علماً أن تواجد قوات

سورية في لبنان ضاعف من تهديدات هذا البلد لإسرائيل. لذا فإن عزل سورية يمثل أهم الأولويات الاستراتيجية لإسرائيل. أما العراق، فيعد العقبة الرئيسية لوصول إسرائيل إلى منطقة الخليج والتقرب للدول الصغيرة المشاطئة للخليج، والتي تجاور قوتين إقليميتين، إيران والسعودية، اللتين تسعيان دوماً إلى الائتلاف مع القوى الأخرى لتحجيم التهديدات المستمرة. على أن إسرائيل تعتبر أن منطقة بلاد الشام تشكل خطراً عليها على الأمد البعيد، وذلك لأسباب عدة:

إن ضعف حكومات المنطقة يدفعها إلى العمل على رفع مستوى شرعيتها على الصعيد الداخلي من خلال القضية الفلسطينية، وهي تعتمد إلى مفارقة أزمة العرب مع إسرائيل عبر دعم الفلسطينيين؛

الثقافة السياسية السلطوية تقود إلى نمو القادة الظاهرين بمظهر الشخص الخارق للعادة، وهؤلاء يعتبرون القضية الفلسطينية جزءاً من الهدف القومي للعرب ووحدهم، في محاولة لرفع مستوى شعبيتهم؛

إن حكومات المنطقة تسير نحو الإنهيار، الأمر الذي من شأنه أن يزيد في انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة، وبالتالي في الأراضي المحتلة.

أما السيناريو المنشود لدى الإسرائيليين، فهو السيناريو الذي يتضمن تغلب وتفوق الأردن على سورية، وبالتالي عزل الأخيرة. إذ إن تفوق العائلة الهاشمية على الأمد البعيد يمكن أن يوجد نظام توازن يتسم بالقوة والاستقرار قائم على أساس الائتلاف القبلي في بلاد الشام، علماً أن هذا الائتلاف يمكنه أن يكون أساساً لنمو وازدهار الدولة⁽⁴⁾. ومع ذلك، يبدو أن إسرائيل تعارض ظهور حكومات قوية مستقلة في بلاد الشام. إن النخبة الإسرائيلية لا تحامي عن الدول القوية الموجودة في المنطقة إلا إذا كانت داعمة للغرب وإسرائيل. إن إسرائيل تعتبر كل أنواع القومية العربية، وكذلك الأصولية الإسلامية في المنطقة، تتنافى مع مصالحها الوطنية، وترى أن فشل النزعة القومية العربية سيتسبب في بروز وتنامي الأصولية والفتوية.

خامساً، مصر

تنبثق المصالح الاستراتيجية المصرية في بلاد الشام من الموقع الاستراتيجي لهذا البلد الذي يمثل نقطة تلاقي شمال أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط والشرق العربي. فبعد توقيع معاهدة كامب ديفيد، بين مصر وإسرائيل، حاول كل من العراق وسورية، ومن خلال عزل مصر عن العالم العربي، الظهور بمظهر الحامي الأول وقائد العرب في مقابل الإسرائيليين.

ولهذا السبب، فإن إضعاف مكانة العراق وسورية في بلاد الشام يعني تزايد القوة المصرية في العالم العربي. لكن انهيار الاتحاد السوفياتي سابقاً بصفته الحامي الأول لسورية، وكذلك إضعاف العراق في عقد التسعينات، أثاحا لمصر الفرصة للقيام مرة أخرى بدور القائد للامة العربية، حتى أنها عمدت إلى تقديم اقتراح بعد حرب الخليج الثانية، بتوليها إلى جانب سورية مسألة توفير الأمن في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد عارضت مصر دوماً كل نظام أممي يضم دولاً غير عربية، ذلك أن الهيمنة المصرية في النظام الإقليمي العربي على مدى عقدين من الزمن دفع النخبة المصرية إلى التطلع إلى إعادة هذه الهيمنة. من هنا، تعد مصر وسورية أيضاً معها من المعارضين الرئيسيين للإتحاد الاستراتيجي - التركي - الإسرائيلي، ذلك أن النخبة المصرية تفهم أن الإتحاد المذكور سيضعف الموقف المصري، فضلاً عن إضعاف النظام الإقليمي العربي. ثم أن مصر ترحب بالوضع القائم في العراق، وذلك لأسباب عدة:

- إن تنفيذ السياسة المذكورة يعني تهميش العراق، وحتى إيران، في النظام الأمني الخليجي، بعد أن كان بإمكانها توفير مجالات التواجد المصري في الخليج وأمنه. في هذا السياق حاول المصريون رفع مستوى التعاون بين دول منطقة البحر الأحمر ودول الخليج؛

- إن استمرار الوضع الراهن في العراق وغياب دوره في قيادة قضايا العالم العربي، من شأنه أن يوفر الفرصة لتعزيز مكانة مصر في العالم العربي، وكذلك تثبيط مكانة النخبة داخل مصر، وبالتالي، فإن استمرار الحظر على العراق والضغط الأميركي عليه ربما كان سيمهد لإحياء القومية العربية وإضعاف الأصولية الإسلامية التي مثلت أهم عوامل انعدام الاستقرار في مصر.

وعموماً، فإن لميزان القوى في بلاد الشام دوراً مفصلياً ومصيرياً في مكانة مصر في العالم العربي، والتي تتجسد بالقيام بدور الوسيط بين أميركا وإسرائيل من جهة، والعالم العربي من جهة أخرى. لكن تغير ميزان القوى في بلاد الشام لصالح إسرائيل وأميركا من شأنه المساس بمكانة مصر على صعيد العالم العربي وققدانها لدور الوسيط. في الحقيقة، إن مصر تسعى من خلال إحياء النظام الأمني العربي، وكذلك إزالة أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية، إلى إيجاد نوع من توازن القوى بينها وبين إسرائيل، علماً أن الاستراتيجية الأميركية تقضي بالحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي على مصر.

سادساً، السعودية

إن علاقة السعودية بتطورات منطقة بلاد الشام هي أكثر تعقيداً من علاقة مصر بها.. فالسعودية بلد كبير في مساحته، وغني بثرواته، فضلاً عن قلة عدد سكانه. ويمكن تقسيم

الاستراتيجية السعودية إلى مستويين، هما الشرق الأوسط وشبه الجزيرة العربية. فعلى صعيد الشرق الأوسط، تعارض السعودية ظهور أي نوع من الهيمنة والسيطرة لأية دولة أخرى في هذه المنطقة، بحيث تشكل تحدياً لمكانة السعودية. أما على الصعيد الثاني، فالسعودية تعمل على استمرار هيمنتها كدولة في شبه الجزيرة العربية. كما أن نقاط ضعف نخبة هذا البلد جعلها غير قادرة على التعاطي بشكل كامل مع مبدأ توازن القوى، فعلى سبيل المثال، يمكن للسعودية في مواجهة التهديدات الأردنية والإيرانية التقرب من إسرائيل، لكن النخبة في السعودية لا يمكنها فعل ذلك بسبب موجة الإستياء الداخلي إزاء هذا الموضوع. وفي هذا السياق، لم يحظ التقارب السوري من السعودية الرامي إلى إضعاف الأردن والعراق بترحيب ملحوظ من قبل الرياض لأنها تنظر بعين واحدة للخطر الذي يهددها، سواءً كان ناجماً عن تفوق سورية من حيث القوة أم العراق. وفي الحقيقة، فإن الهدف الرئيس للسعودية من وراء الحؤول دون بروز قوة غالبية في بلاد الشام هو منع كل محاولة لإضعاف مكانتها في شبه الجزيرة العربية والخليج. على أن وجود دولة قوية في العراق ربما يقود إلى الإخلال بتوازن القوى في شبه الجزيرة العربية وبما يضر بالسعودية بالذات. إن السعودية منعت عبر تفوقها السياسي كدولة، من تحقق المزاем الحدودية لجاراتها الصغيرة. وعلى مدى العقد الماضي، أدى فرض الحظر الاقتصادي والنفطي على العراق إلى اضطلاع السعودية بدور مفصلي ومهم في «أوبك» وأسواق النفط العالمية. ومن جهة أخرى، فإن مجاورة السعودية للمناطق الأهلة بالشيعة في العراق قاد إلى تفاقم قلق النخبة السعودية من اتساع رقعة المسلمين الشيعة باتجاه بلدهم، وبالتالي زعزعة النظام السياسي فيه. ولهذا السبب تدعم السعودية، شأنها شأن مصر، فكرة بقاء الوضع الراهن في العراق على ما هو عليه.

سابعاً، إيران

رغم أن إيران، شأنها شأن سائر الدول، لا تستفيد من المصادر الحياتية لبلاد الشام، فإنها تطالب، انطلاقاً من مجاورتها للعراق، باستقرار هذه المنطقة.. وتعد بلاد الشام مهمة بالنسبة لإيران من جوانب عدة، أبرزها:

• وجود الشيعة في العراق ولبنان وسورية، والذين تربطهم علاقات تاريخية بإيران؛

• احتمال توطين القومية الكردية في العراق وتسلسل ذلك إلى إيران؛

• الخلافات الحدودية بين إيران والعراق؛

• احتمال تحول إسرائيل إلى القوة الغالبة في المنطقة؛

• إتصال بلاد الشام بالخليج من طريق العراق وتغيير توازن القوة في الخليج بسبب ظهور قوة غالبية ومتفوقة في بلاد الشام.

إن إيران، وبسبب موقعها في نقطة تلاقي غرب آسيا وآسيا الوسطى والقوقاز من جهة، وبلاد الشام وشبه الجزيرة العربية من جهة أخرى، سعت دوماً إلى أن تمارس دور قوة فاعلة ذات أبعاد إقليمية متعددة، وتجنبنت التآمر بإطار منطقة واحدة، على أن هذا النهج اضطرت إيران لاختياره. إذ إن مجاورتها لمناطق مختلفة جعلتها تواجه سياسات وتهديدات متنوعة في صيغها. ومع ذلك، فإن انتصار الثورة الإسلامية، ومن ثم هجوم صدام على إيران، وكذلك تصاعد حدة النزاع بين إيران من ناحية، وأميركا وإسرائيل من ناحية أخرى؛ كل ذلك قاد إلى أن تحظى قضية توازن القوى في منطقة بلاد الشام بأهمية خاصة بالنسبة لإيران. وفي الحقيقة، فإن قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية يرون أن أميركا تعتمز من خلال تعزيز مكانة إسرائيل وتقويتها في بلاد الشام إضعاف مكانة إيران في المنطقة، الأمر الذي حدا بها إلى أن تفكر كسائر الدول المجاورة للعراق في بقاء الوضع القائم في العراق على ما هو عليه. وعلى كل حال، فإن الصراع بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأميركا وإسرائيل قاد الربط بين منطقة بلاد الشام وتوازن القوى والمصالح الوطنية لإيران.

ثامناً، تركيا

إن الأداء التركي إزاء منطقة بلاد الشام يجب تفسيره قبل أي شيء ضمن مفكرتها التاريخية.. فـهـنـريـكـ دـروم سورس، التي قادت إلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية لا تزال حية في مفكرة التاريخ التركية، وإليها تمتد حبال سياسة أنقرة الدفاعية والخارجية. إذ إن النخبة العلمانية تتجنب بشدة التدخل أو التورط في تطورات بلاد الشام، لأنها ترى أن هذا الأمر ربما يهدد وحدة الأراضي الجمهورية للتركية. ومع ذلك، فإن الخلافات التركية - السورية والخوف من نمو النزعة الإسلامية تعد من بين الأسباب التي قادت إلى قيام التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل عام ١٩٩٦، الأمر الذي قاد إلى تغيير في توازن القوى في المنطقة. ويذهب بعض المحللين إلى أن ارتفاع مستوى العلاقة بين تركيا ودول بلاد الشام بعد حرب الخليج الثانية كان مجرد وسيلة لإظهار المزيد من التناغم مع الإتحاد الأوروبي.

وعلى الأرض، تتركز خلافات تركيا في منطقة بلاد الشام مع سورية، فيما يساورها قلق حاد يتعلق بقيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق، فضلاً عن أن تركيا لا تؤيد تبلور اتفاق سلام بين إسرائيل وسورية لأنه قد يؤدي إلى تعزيز الموقف السوري بشأن محافظة هاتاي. وتقوم خلافات بين تركيا وسورية منذ عام ١٩٨٠ حول أمرين، هما: الاستفادة من ماء الفرات وإيواء عناصر حزب العمل الكردستاني في سورية ودعم القومية الكردية الانفصالية^(١). ورغم أن الأمر الثاني قد تراجعت حدته بعد اعتقال عبد الله أوجلان، فإن تركيا لا تزال تعتبر سورية عدوة لها، لذا تعارض كل نوع من توازن القوى يصب في صالح دمشق. أما في ما

يتعلق بالعراق، فإن أنقرة تخشى نفوذ القومية الكردية من خلال قيام دولة كردية مستقلة.

لقد أبدت تركيا دوماً تأييدها لوجود دولة قوية مركزية في بغداد. ويجب تفسير دعمها للتركمان في العراق والمزاعم بشأن الموصل وكركوك، ضمن هذا الإطار نفسه. وتعتقد النخبة التركية أن القومية الكردية يمكن أن تكون أداة بيد أعداء تركيا. وعلى هذا الأساس:

- ينبغي تفسير أداء تركيا إزاء بلاد الشام في إطار سياستها الخارجية ذات المحور الغربي؛
- على العكس من إسرائيل وسورية، تعتقد تركيا أن ظهور دولة قوية في العراق يخدم مصالحها خاصة، وأن ذلك سيمنع زحف القومية الكردية باتجاه تركيا؛
- تعارض تركيا كل نوع من توازن القوى طالما كان لسورية فيه دور محوري وقوي.

حرب العراق وتوازن القوى في منطقة بلاد الشام

تأسيساً على ما تقدم، تمكن معرفة أسباب تقرد أميركا في قرارها بالحرب على العراق من دون مراعاة التوصل إلى اتفاق في مجلس الأمن. وفي الحقيقة، فإن انتصار أميركا في حرب العراق كان بمثابة تأكيد لحقيقة مفادها أن حكومات بلاد الشام هي حكومات ضعيفة استطاعت ضمان أمنها من خلال الإستعانة بالعلاقات القبلية والدينية. لكن الحقيقة المهمة الأخرى هو التعقيد القائم في معادلات المنطقة، الأمر الذي لا يمكن حله خلال مدة قصيرة. وربما يمكن القول أن الأميركيين باتوا يواجهون تدريجاً الحقائق المعقدة في المنطقة. ولا شك أن آثار وتبعات السياسة السلطوية لصدام وحكومات المنطقة لن تزول بهذه السهولة. لذا يذهب عدد من المحللين إلى أن المنهج الديمقراطي اليوم في الشرق الأوسط ما هو إلا مجرد هدف وتطلع. وقد يبدو للوهلة الأولى أن هدف أميركا هو تغيير المعادلات الأمنية للشرق الأوسط عبر تغيير توازن القوى في بلاد الشام، الأمر الذي يستلزم توفير الإستقرار في العراق وإعادة بنائه. ولو استطاعت أميركا القيام بذلك، فستوفر الفرصة لتغيير المعادلات الأمنية للشرق الأوسط، كما حصل في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. على أن هذا الأمر هو أحد الدوافع الرئيسة لهجوم أميركا على العراق^(١٣). ويمكن الأخذ في الحسبان وجود أهداف أخرى غير الهدف الرئيس المذكور أعلاه، سنحاول عبر السطور الآتية الحديث عنها:

تحول توازن القوى لصالح أميركا وإسرائيل

بعد انتصار أميركا في الحرب على العراق وعدم استهداف إسرائيل، سيكون توازن القوى لصالح أميركا وإسرائيل، ما يعني إضعاف مكانة سورية في بلاد الشام إلى حد بعيد. من جانب آخر، إن المنتصر الرئيس في الحرب على العراق هي إسرائيل. إذ مهدت هذه الحرب لتحويل هذه الدولة إلى قوة متفوقة في بلاد الشام، ما أثار القلق لدى القوى الفاعلة والمهمة في

منطقة الشرق الأوسط، لا سيما بعد أن ضيق عليها الخناق وقلص هامش المناورة المتاح لها. ومن نافذة القول أن سبب معارضة السعودية والأردن وتركيا - باعتبارها حليفة لأميركا - للحرب منطلقة من هذه الحقيقة نفسها. فالسعودية قلقة من واقع أن تقوية محور أميركا - إسرائيل - العراق، سيعزز نفوذ إسرائيل في منطقة الخليج، الأمر الذي سيتربط عليه إضعاف السعودية في شبه الجزيرة العربية، بل وفي كل الشرق الأوسط. أما تركيا، فهي الأخرى قلقة من احتمال تراجع أهمية تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل، خاصة أن بدء مفاوضات السلام بين سورية وإسرائيل سيعزز موقع الأولى في مقابل تركيا. أما القلق الأردني، فناجم عن تساؤل الأهمية الجيوستراتيجية لهذا البلد بصفتها منطقة عازلة بين العراق وإسرائيل، أضف إلى ذلك أن التقدم في التسوية وقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية ربما سيجعل الأمن الداخلي للأردن في مهب جملة من التهديدات الجادة، فضلاً عن أن احتمال التوصل إلى تسوية بين سورية من جهة، وأميركا وإسرائيل من جهة أخرى، قد يعزز موقف سورية في مزاعمها التاريخية بشأن الأردن.

ولعل من الممكن اعتبار سورية الخاسر الأول في الحرب الأخيرة.. إذ رغم أنها كانت تأمل في البداية أن تهدد إطاحة صدام السبيل أمامها لتتزعزع العالم العربي بعد أن تتحول إلى القوة الأولى في بلاد الشام، فإنها أدركت لاحقاً أن الحرب على العراق تمثل تهديداً لسورية، إثر المزاем الأميركية القاتلة بإرسال الأسلحة من سورية إلى العراق. وقد دخلت العلاقات الأميركية - السورية مرحلة جديدة، حيث إن وزير الخارجية الأميركي تحدث لأول مرة عن «احتلال لبنان من قبل سورية». وفي إطار معادلة الميزان الجديد للقوى في بلاد الشام، تفقد دمشق كثيراً من نقاط القوة التي كانت لصالحها في الجولات السابقة من مفاوضات السلام. إلا أنه مازال بإمكان دمشق، وكما حصل في مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، أن تقوم بعقد صفقة مع أميركا، وذلك في إطار مواصلة سياسة التعامل البناء مع واشنطن. وهنا تجدر الإشارة إلى أن فريق المحافظين الجدد في حكومة جورج بوش يحاول في خضم الوضع المتنازع بين دمشق وواشنطن، الضغط على سورية لإجبارها على الانسحاب من لبنان، ما يعني أن توازن القوى سيكون لصالح أميركا وإسرائيل بالكامل فيما لو استجابت سورية لهذه المطالب.

إن أصحاب الرأي الإسرائيلي يرون أن إيجاد نظام أممي شامل في الشرق الأوسط منوط بوصل منطقتي بلاد الشام والخليج الواحدة بالأخرى.. ويضم هذا النظام الأمني الدول الضعيفة المشاطئة للخليج، والعراق ما بعد صدام، وإسرائيل وأميركا. أما باقي الدول، فهي مضطرة للانضمام لهذا النظام الأمني الذي تستطيع إسرائيل بواسطته أن تقف عقبة أمام تهديدات إيران والسعودية ضد الدول الصغيرة في المنطقة.

ثم إن من إفرازات انهيار حكومة صدام زوال دور الوساطة الذي كانت تمارسه مصر. إذ

إن هذا البلد الذي كان يتطلع إلى تسجيل تواجده في الخليج وإحياء نظام أممي عربي، بات يرى جزءاً كبيراً من آماله في مهب الريح. وعلى صعيد التوقعات، يمكن القول باحتمال حصول تقارب بين مصر والسعودية وتوسيع نطاق التعاون في منطقة البحر الأحمر، وذلك بعد التهديد الموجه من فريق المحافظين الجدد الأمريكي. في المقابل تعد إيران خياراً مناسباً بالنسبة للسعودية وسورية لتشكيل محور من البحر الأحمر إلى الخليج، لا سيما أن تغير ميزان القوى في بلاد الشام لصالح إسرائيل يثير قلق إيران أيضاً. وفي الحقيقة، فإن هذه الدول الثلاث أكثر تعرضاً للتهديدات الأميركية من غيرها من دول الشرق الأوسط، ما يزيد من احتمال تقاربها بعضها من بعض لمواجهة محور أميركا - إسرائيل - العراق.

على الجهة المقابلة، سيشهد التعاون الأمني الاقتصادي بين إيران وتركيا نمواً مطرداً مع انفكاك عرى التحالف الاستراتيجي الإسرائيلي - التركي، والجدية التي تغطي على موضوع القومية الكردية. كما أن قلق البلدين من مستقبل سورية والعراق يعد عاملاً آخر للتقارب في ما بينهما. أما أهم إفرازات الحرب العراقية على تركيا، فهو عودة الأخيرة إلى سياستها المتمحورة حول أوروبا، لا سيما بعد امتناع أنقرة عن التعاون عسكرياً مع واشنطن، الأمر الذي سيقال من حدة معارضة دول، كفرنسا وبلجيكا وألمانيا، لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، كما يمكن أن يسهم احتمال إزالة القواعد العسكرية الأميركية من تركيا في زعزعة التعاون الاستراتيجي الأميركي - التركي، لا سيما أن تركيا لا تريد أن تكون وسيلة لمناورة القوة في المنطقة.

تكريس التسوية بين العرب وإسرائيل

لو اعتبرنا أن الحرب على العراق هي ثاني تطور بنيوي للمنطقة والنظام الدولي. بعد حرب الخليج الثانية. لادرنا أن من الطبيعي أن تشهد الجهود الأميركية الرامية إلى تكريس مسيرة التسوية، منحنى تصاعدياً. فقيام الدولة الفلسطينية الجديدة تحت وطأة الضغط الأميركي ومعارضة عرفات يمكن اعتباره الدلالة الأولى على هذا الأمر. إن أميركا وبريطانيا تعتقدان في الوقت الراهن بالأهمية البالغة جداً لمسألة دفع مسيرة السلام لأن ذلك سيحول دون بروز المشاعر المعادية للأميركيين في العالم العربي، فضلاً عن منعه لتزايد الهوة بين أوروبا وأميركا. وفي ظل تغيير معادلة ميزان القوى في بلاد الشام وضغوط أميركا على سورية، يتعزز احتمال انخراط الأخيرة في مفاوضات السلام.

إن سورية تعرف تماماً أن قضية العرب وإسرائيل لن تمنع أميركا بعد الآن من القيام بعمل عسكري.. فالبعض كان يرى في ما يتعلق بأزمة العراق، أن أميركا لن تنش الحرب على العراق ما لم يجر تسوية القضية الفلسطينية، علماً أن أكثر المتفائلين بهذا الأمر لم يكن يتصور حل القضية الفلسطينية قبل مرور سنوات، ذلك أن، وكما أشرنا سابقاً، التعقيدات الموجودة في

منطقة بلاد الشام تعد عقبة رئيسية في هذا المضمار. وفي الوضع الراهن صار انهيار القومية العربية، وحال التخبط التي يمر بها العرب، مدعاة لتزايد الإنجذاب والجنوح نحو الحالة الإسلامية. وإذا لم تستطع أميركا توفير الأمن للعراق على المدى القريب، فستزداد النزعة الإسلامية أكثر فاكثراً، الأمر الذي سيعطي زخماً مضاعفاً للإنتفاضة. إن الصراع العربي-الإسرائيلي، فضلاً عن كونه ذا جذور إقليمية ودولية وداخلية، ينطوي على ثلاث خصائص يصعب معها إيجاد حل عملي على الأرض، رغم تزايد احتمالاته. وهذه الخصائص هي التوزيع المتناثر للقوة، وإضفاء لون واحد على أوجه التناقض المختلفة، ووجود مطالب وأصوات رافضة للتسوية^(١٦).

الارتباط الجيوبوليتيكي لبلاد الشام بالخليج

إن تغيير ميزان القوى في بلاد الشام مدعاة لتغيير ميزان القوى في الخليج الفارسي.. بعد حرب الخليج الثانية وتزايد حجم التواجد الأميركي في المنطقة، إستحالت العلاقة بين بلاد الشام والخليج الفارسي من شكل إلى شكل آخر، وازدادت الرغبة في إيجاد إطار أممي جديد. وإن ذلك بعثت مواصلة سياسة «الإحتواء المزدوج» لكل من إيران والعراق الأمل في إسرائيل بإيجاد نظام أممي جديد. لكن سياسة «الإحتواء المزدوج» هذه فقدت فاعليتها وجدواها على الصعيد العملي بفضل اعتماد سياسة نزع التوتر من قبل طهران وعقم الحظر على العراق. من هنا تضاعفت مقومات تعزيز العلاقات بين إسرائيل ودول حوض الخليج. أما لو أريد التحدث عن الممكن والمحتمل في الظروف الراهنة، فسيكون على النحو الآتي:

.. أن تهدد إسرائيل كلاً من إيران والسعودية عسكرياً بعد اقتربها من المنطقة واستقرارها في العراق؛

.. التوازن الجديد للقوى بين العراق وإسرائيل وأميركا وبين الدول المشاطئة للخليج ستؤثر سلباً في مكانة إيران والسعودية وقوتها في الخليج؛

.. نظراً للثغرات التي يمكن أن يستهدف من خلالها قادة الدول الصغيرة المطلة على الخليج، فإن هذه الدول ستترجح أكثر فاكثراً فكرة التقارب مع أميركا وإسرائيل بهدف الإحتفاظ بقوتها؛

.. تتذرع إسرائيل بموضوع امتلاك إيران للأسلحة النووية، وذلك للقيام بعمل عسكري ضد محطة بوشهر النووية؛

.. مع خروج العراق من منظمة «أوبك» وتزايد إنتاج النفط بشكل ملفت، فإن موقف إيران والسعودية في «الأوبك» سيضعف أيضاً، وبالتالي ستراجع قوتها الاقتصادية، الأمر الذي سيلقي بظلاله على الأمد البعيد على السياسة الدفاعية للبلاد.

إن العراق سيمتلك القوة الكامنة لمنافسة إيران والسعودية وتغيير معادلة توازن القوى

لصالحه فيما لو أنزلت الثغرة الجيوبوليتيكية للعراق بشأن إطلالته على الخليج بفعل تواجد أميركا في المنطقة. أضف إلى ذلك أن عراقاً قوياً ومتحالفاً مع أميركا وإسرائيل يمكن أن يزعزع الهيمنة السعودية على شبه الجزيرة العربية، ويمارس الضغط عليها عبر إحياء مزاعم الدول الصغيرة في الخليج بشأن الأراضي المتنازع عليها مع السعودية. كما أن قيادة العراق للعالم العربي من شأنها أن تخدم مصالح أميركا وإسرائيل وتضر بسورية والسعودية ومصر. فالعراق بصفته قلب الشرق الأوسط العربي سيكون قوياً جداً أكثر من السابق فيما لو حصل على موطئ بحري له على الخليج. كما أن جذب أموال الدول العربية الغنية بالنفط يمكن أن يرفع من قدرات هذا البلد الاقتصادية والعسكرية إلى حد بعيد، علماً أن تحقق مثل هذه الظروف يحتاج إلى توافر ظروف متعددة ليست متوافرة في الوقت الحاضر.

أسلحة الدمار الشامل والرقابة على التسلح

إن عدم فاعلية أسلحة العراق التقليدية في الحرب مع أميركا ستحد من رغبة دول الشرق الأوسط بامتلاك مثل هذه الأسلحة.. فمن الإفرزات المتناقضة للحرب العراقية هي أن محاولة أميركا الرامية إلى نزع أسلحة العراق بواسطة العمل العسكري ستعيقها على صعيد الواقع جهوداً أكبر من قبل دول المنطقة لامتلاك الأسلحة غير التقليدية والنووية. وفي الحقيقة، إن قادة الشرق الأوسط أدركوا أن قوة الردع للأسلحة التقليدية متدنية جداً، مما يعني أن عليها التسلح بالأسلحة النووية في أسرع وقت، وذلك لرفع قوتها الردعية في مقابل أميركا. وحتى الدول التي توجد بينها وبين أميركا خلافات قليلة ربما تبدي رغبتها في امتلاك أسلحة نووية لتجسيم الأخطار المحتملة. لكن هذا الأمر سيشكل مصدر تهديد لإسرائيل وقضية تفرداها بامتلاك الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أكثر من أي بلد آخر.

إن الأميركيين يشعرون دوماً بالقلق من انتقال أسلحة الدمار الشامل إلى لاعبين غير حكيمةين أو ما تسميهم واشنطن «الإرهابيين غير الحكوميين»^(١١). في هذا السياق، تعد معرفة عدد محدود جداً من أعضاء جهاز الاستخبارات الخاص العراقي بالأسلحة غير التقليدية التي يمتلكها العراق مدعاة لتعزيز احتمال تهريب هذه الأسلحة إلى خارجه. بل إن ثمة من يرجح احتمال أن المجموعات الأصولية المعارضة لأميركا قد حصلت من طريق التهريب على هذه الأسلحة لتستفيد منها في الهجوم على أميركا.

لقد حاولت أميركا وإسرائيل، على مدى السنوات الماضية، إتهام إيران بالسعي لامتلاك الأسلحة النووية، بل إنها روجت قبل الغزو الأميركي للعراق لشائعات، منها احتمال قيام إسرائيل بشن هجوم على محطة بوشهر. وفي حال عدم تحقق مثل هذا الأمر، فإن محاولة إسرائيل ستتنصب على إظهار إيران بمظهر الخطر الرئيس الذي يهدد المنطقة وجعل واشنطن تشاظرها التوجه نفسه^(١٢). وفي الواقع، فإن الهدف الأساس لإسرائيل هو أن تبقى، إلى جانب تحولها إلى القوة الغالبة والمسيطر في منطقة بلاد الشام، القوة النووية الوحيدة في

إلى إيران، تعتبر مصر من بين الدول التي دعت إلى إيجاد منطقة شرق أوسطية منزوعة من أسلحة الدمار الشامل، وذلك لإيجاد نوع من التوازن مع قوة إسرائيل. ومع تدني قدرة قوة الردع للأسلحة التقليدية ورغبة مصر في امتلاك الأسلحة النووية، فإن هذا البلد سيتعرض أيضاً لضغوط واشنطن وتل أبيب.

تقهقر مكانة العسكريين

من النتائج الأخرى للحرب على العراق، تقهقر مكانة العسكر في رسم الاستراتيجيات الواسعة في بلاد الشام، وحتى في كل الشرق الأوسط على صعيدي الدفاع والأمن. فالدول العربية التي سعت منذ أمد بعيد من خلال سياسة عسكرة المجتمع إلى وضع القضايا الدفاعية الأمنية ضمن أولويات سياستها، تدرك الآن أن هذه الخطوة لا تقود إلا إلى تقليص فاعلية القوات العسكرية. إذ إن حزب البعث في العراق الذي اعتمد مبدأ منع العسكر من دخول عالم السياسة وجعل القوات العسكرية تحت قبضته كجزء من أولوياته منذ توليه السلطة في العراق، فقد عند المواجهة مع أميركا القدرة على التصدي؛ والسبب في ذلك يعود إلى أن القادة العسكريين فقدوا القدرة على المبادرة المستقلة والإبداع الفردي. أما في ما يتعلق بسورية والأردن، فإنهما يشعران بالقلق إزاء ما حصل للجيش العراقي... فهزيمة الجيش العراقي القوي قلل من ثقة القادة السياسيين بالعسكر، الأمر الذي يلقي بظلاله على السياسات الدفاعية والاستراتيجية لهاتين الدولتين. من جهة أخرى يتعزز في ظل التطورات الأخيرة احتمال انتفاض القادة العسكريين بسبب ما يساورهم من القلق ضد القادة السياسيين، وبالتالي الإخلال بأوضاع المنطقة وزعزعتها.

استنتاجات

إن أميركا التي تعرف تماماً أن كل التطورات الاستراتيجية في الشرق الأوسط منوطة بما يحصل في بلاد الشام، تحاول من خلال هذا الطريق تغيير المعادلات الأمنية لهذه المنطقة. على أن تفعل مثل هذا الأمر، وإن كان يواجه في الوقت الراهن جملة من العقبات، سيغير معادلة توازن القوى في هذه المنطقة لصالح إسرائيل؛ هذا التغيير سيقود إلى إضعاف مكانة سورية في مفاوضات السلام ومكانة مصر في العالم العربي، وكذلك مكانة السعودية، سواءً كان ذلك على الصعيد الداخلي أم على صعيد العالم الإسلامي.

إلى ذلك، سيظل التغيير عملية توازن القوى في الخليج بسبب اتصال بلاد الشام بهذه المنطقة. ورغم صعوبة إطلاق التوقعات والتخمينات بشأن التفاصيل التي ستشهدتها منطقة الشرق الأوسط بعد صدام، فإن إلقاء نظرة على التطورات الحاصلة على مدى العقد الماضي تتيح القول أن بلاد الشام ستمارس بعد سقوط صدام دوراً محورياً في كل الشرق الأوسط.

- (1) Dietrich Jung and Wolfango Piccoli, *The Turkish-Israeli Axis: A Matter of Geostrategic change in the Middle East*. (Copenhagen Peace Research Institute, 2000).P.1.
- (2) Robert Bowker, *Beyond Peace: The Search for Security in the Middle East*; (London: Lynne Rienner Publishers, 1996), p. 113.
- (3)Volker Perthes, "Si Vis Stabilitatem, Para Bellum: State Building. National Security and War Preparation in Syria." in *War, Institutions and Social Change in the Middle East*, (Steve Heydemann, Berkeley, University of California Press, 2000), p.151.
- (4) Risa Brooks. *Political-Military Relations and the Stability of Arab Regimes*, Adelphi: Paper 324, IISS, 1998. PP. 13-16
- (5) The Institute for Advanced Strategic and political Studies(IASPS) "Coping With Crumbling States: A Western and Israeli Balance of Power Strategy for the Levant." 1996, at www.isracleconomy.org
- (6) Raymond A. Hinnebusch. "Revisionist Dreams, Realist Strategies: The Foreign Policy of Syria" in *the Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Change*, edited by Bahgat Korany& Ali E. Hillal Desouki, (Boulder: Westview Press, Second Edition, 1991). P.374.
- (7) Brent E. sasley. "Changes and Continuities in Jordanian Foreign Policy," *MERIA*, Vol.6 No.1, March 2002.
- (8) The Washington Institute for Near East Policy, "Israel and the Gulf: New Security Frameworks for the Middle East," 2002.
- (9) IASPS,op,cit.
- (10) F. Gregory Gause III. "The Foreign Policy of Saudi Arabia." In *the Foreign Policies of Middle States*, edited by Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami, (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2002). p.196.
- (11) Aysegul Server. "Turkey and the Syrian- Israeli Peace Talks in the 1990. "*MERIA Journal*. Vol. 5 no. 3, September 2001.
- (12) Philip H. Gordon, Martin Indyk and Michael O. Hanlon. "Getting Serious A bout Iraq," *Survival*, Vol. 44, No.3. Autumn 2002.
- (13) Jostein Brobak, "After the Cold War: Structural Changes and Israeli- Palestinian Rapprochement." The Paper presented at The fourth Nordic Conference on Middle Eastern Studies, August 1998.
- (14) See Report of the presidential Study Group, Navigating through Turbulance: America and the Middle East in a New Century. *The Washington Institute for Near East Policy*, 2000.
- (15) Center for Defense Information, Iran, Israel and Nuclear Weapons in the Middle East Washington, Feb. 14, 2002.

حقوق الإنسان في الإسلام

تعاملت وجهة النظر الدينية مع حقوق الإنسان بوصفها قضايا أخلاقية بالدرجة الأولى. وهي، بحسب هذه الوجهة، متصلة اتصالاً موثقاً بثنائيات الخير والشر والثواب والعقاب والعدالة والظلم. وهكذا، فإن أي خلل في البعد الأخلاقي لتلك الثنائيات سيفضي إلى خلل موازن في الحقوق الطبيعية للإنسان.

وحين تضع الأديان أحكامها المتعلقة بالكائن البشري، فهذه الأحكام سترتبط فوراً بالحق الإلهي، على أساس أن حق الإنسان هو من حق الله ولا فصل بينهما على الإطلاق. إن هذه الأحكام تنبعث من المقاصد الأساسية العليا للإسلام، على قاعدتي التوحيد والعدل مع ما تنطويان عليه من فعل حب بين الله والإنسان. ولا شك في أن مدارس وتيارات الفكر الديني ذهبت إلى تأويلات شتى في قضية النظر إلى حقوق الإنسان. إلا أن هذه المدارس والتيارات لم تستطع تخطي القواعد الأخلاقية العليا التي قام عليها الدين. فكيف استطاعت النصوص المقدسة في القرآن الكريم أن تنظم الأحكام والتشريعات الدينية المتعلقة بالإنسان وحقه في الوجود والحياة؟

إن القراءة الإجمالية للحقيقة الدينية تجعلنا نتعاطى معها بوصفها وحياً إلهياً من أجل الإنسان وحقه في حركة الوجود. فالدين هو منظومة فكرية روحية غابقتها تحرير الإنسان من الضغط الديني ورفع الأغلال التي تطوقه. وربما كان الحيز التحريري الذي يحتل المساحة الكبرى هو الذي يدفعنا إلى اعتباره المقصد الأساس للدين. والإسلام يقدم نظرة مغايرة عن إمكانيات التحرر التي ظلت وستبقى مهماً فكرياً وإنسانياً لا يزول ما دام هذا المخلوق موجوداً. انطلاقاً من هذا الفهم ياتلف الدين مع الحقائق التكوينية والطبيعية التي تنوع بها الإنسان وامتنان عن بقية المخلوقات. فهو يحرص على التعامل معها والتأسيس عليها، ويأبى معاندتها

وتجاوزها، لأن ذلك يعيق المقصد الانعتاقى للإسلام الذي يمنح الإنسان العابد لله السيادة على نفسه وعلى الطبيعة والمخلوقات الأخرى.

على هذا الأساس كان الخطاب القرآني المتعلق بالاجتماع الإنساني، مؤتلفاً مع السمات العامة التكوينية ومقرر لها. ففي مسألة الاختلاف وحق الإنسان في أن يكون هو عينه لا مجرد رقم في حاسوب السلطان أو ولي النفوذ، والتي تعتبر مسألة من أهم وأغنى وأفضل ما في الإنسان، يقدم القرآن الكريم نصاً تقريرياً عن الواقع، أي واقع استحالة كون الإنسان إلا مغايراً ومختلفاً، رغم محاولات المحو والمسح وتجريده من إنسانيته. يقول الله (عز وجل) عن الناس بلحاظ الأفراد ﴿ولا يزالون مختلفين﴾ (سورة هود الآية ١١٨) أي أن الاختلاف سمة ثابتة وملزمة للإنسان، قد تحول الممارسات الاجتماعية دون ظهورها، لكنها حقيقة واقعة لا يمكن إلغاؤها مطلقاً، ثم يتوسع النص القرآني في إبراز هذه الحقيقة، فيتعدى مسألة تقرير الواقع الإنساني إلى ما هو شرط التقدم والحيوية في الإنسان والمجتمع، فيرى أن أحد أسرار الوجود الإنساني هو في أن يكون الإنسان مختلفاً، ﴿ولذلك خلقهم﴾ (سورة هود، الآية ١١٩).

إن مبدأ الاختلاف المرتبط بدوره بمبدأ الحرية إنما يقعان في الدائرة الجوهرية التي ينبني عليها موقف الدين من حقوق الإنسان. وفي المقاصد الأساسية للإسلام، كالعدل وعدم الظلم والتأخير والتكافل ومحاربة الفساد والإفساد إلى غير ذلك، ما يؤلف منظومة قيم تشكل في ذاتها المراكز العليا لحقوق الإنسان. وقد يكون الوجه الأكثر حساسية من ناحية التطبيق هو الوجه المتعلق بحق الاختلاف السياسي وحرية الممارسة في الاجتماع السياسي والإنساني. ولذلك وجد المنتورون المسلمون أن طغيان السلطة أشد خطراً من المخاطر المحتملة لممارسة حق الاختلاف داخل الاجتماع البشري. لذلك لا نجد في القرآن الكريم موضوعاً استأثر بمساحة الاهتمام التي استأثر بها موضوع شجب الاستثناء بالسلطة وطغيانها. وفي المقابل لم يكن النص القرآني يقرر حقائق الاختلاف في الكون والحياة الإنسان. وربما كانت ذروة التعبير عن هذه الحقائق قوله تعالى ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم﴾. أما المذموم قرآنياً من صور الاختلاف فيما الاختلاف علاقة تواصل... والاختلاف حوار والنفي طغيان واستبداد ونفي للحوار، وهو يؤول إلى مفهوم معلنك تماماً لمفهوم الاختلاف القرآني.

إن هذه المنطلقات الإسلامية لحقوق الإنسان سوف تؤسس لجملة من المفاهيم الأساسية التكوينية للاجتماع الإنساني، وبما يتجاوز منطق الحدود القومية وخصوصياتها، ذاك أنها

توائم كل خصوصيات الاجتماع السياسي الإنساني، بوصفها قيماً عامة ومقاصد عليا.

استلهاهم الأحكام والحقوق

لا نجد أي مسافة بين الأصول الدينية الإسلامية ونصوص الفكر الديني يمكن أن يستشف منها تناقض أو مخالفة في ما بينها، ولقد عكس هذا الأمر «الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان» الذي أعلن في اليونسكو بتاريخ التاسع عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٨١. صحيح أن هذا الإعلان قد تم صوغه وبلورته من قبل كبار علماء المسلمين وأساتذة القانون وممثلي مختلف حركات وتيارات الفكر الإسلامي. إلا أن المواد الثلاث التي تشكل هيكلية الإعلان ترتكز في نصها وروحها على الآيات القرآنية والحديث النبوي. وربما كان أهم ما جاء في النقاط الثلاث ما يلي:

«قدم الإسلام للبشرية قانوناً مثالياً لحقوق الإنسان، وذلك منذ أربعة عشر قرناً من الزمن»؛

«حقوق الإنسان هذه متجذرة ومنغرس في الاقتناع الراسخ بأن الله (عز وجل) هو وحده مؤلف القانون وأصل كل حقوق الإنسان»؛

«نظراً للأصل الإلهي لهذا القانون، لا يمكن لأي زعيم سياسي أو أي حاكم أو أي مجلس نيابي أن يلغي أو ينتهك أو يغير حقوق الإنسان التي وهبها الله له».

من دون أدنى شك يمكن القول أن واضعي الإعلان شاءوا له أن يكون حديثاً وملائماً لروح العصر من دون أن تنشأ نصوصه عن الرؤية القرآنية للحق البشري. لذلك سنلاحظ نوعاً من التطابق بين الإعلان الإسلامي المشار إليه وما نصت عليه مواد حقوق الإنسان والمواطن، والتي أعلنتها الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩.

يعلق المفكر الإسلامي محمد أركون على هذا التماهي بشيء من النظرة التقدمية فيقول: «إن المبادئ المذكورة في الإعلان الإسلامي المذكور توضح لنا كيف يتوصل المسلمون للقرآن وكيف يطلبون منه تلبية حاجاتهم كما يفعل اليهود والمسيحيون. إنهم يفسرونه ويستخدمونه بالشكل الذي يتناسب مع حاجاتهم من أجل توليد «حقوق إنسان إسلامية» تقابل حقوق الإنسان الأوروبية والغربية، كما أعلنتها الثورة الفرنسية. وهذا الطموح لتأكيد الذات والانخراط في الأصالة والتراث مفهوم ضمن الظروف الصراعية الدولية الراهنة. فالعالم الإسلامي عامة، والعربي خاصة، يجد نفسه في حالة تنافس غير متكافئة مع الغرب الأوروبي والأميركي وربما لهذا السبب راح المسلمون ينظرون إلى الغرب الأوروبي المقابل لهم بنوع من المنافسة المحاكاتية (من حاكى أو قلد) إذا جاز التعبير. إنهم ينافسونه بطريقة

صراعية، ولكنهم يقلدونه في الوقت نفسه، ويقلدون أعماله ومنجزاته، ومن بينها حقوق الإنسان، ولكنهم يغطون، في خط الرجعة، على هذه العملية (عملية تقليد أوروبا) بمفردات وصياغات إسلامية لكي يخفوا منشأها الأجنبي. هذه هي الرابطة المعقدة التي تحكم علاقة المسلمين (ومن بينهم العرب طبعاً) بالغرب الأوروبي والأميركي. فهم يحاكون ويقلدون الأشياء الإيجابية في الثقافة والحضارة الأوروبية، لكنهم ضمن السياق الصراعي والأيديولوجي الحالي، يأنفون من القيام بمجرد التقليد والمحاكاة. لهذا السبب يجدون أنفسهم مدعويين للبحث عن أصول أو جذور إسلامية خالصة لقيم مشابهة أو متطابقة مع قيم الحضارة الغربية.

يبدو الأمر في هذا الجانب كأن قضية حقوق الإنسان في الفكر العربي الإسلامي المعاصر مجرد قضية مقلدة أو مستنسخة من الفكر العربي. ربما يصح هذا في معنى من المعاني، إلا أنه ليس صحيحاً إذا ما تمت مقارنة إجمالية لموقف الإسلام أساساً من حقوق الإنسان. فقد ورد في القرآن الكريم من الآيات الشريفة ما يكفي للتدليل على عمق العطاء الإلهي للكائن البشري وتكريمه. فالبدء الأساسي الأول الذي يسوغ حقوق الإنسان هو القانون الأساسي المتعلق بحياة الإنسان ووجوده. ولعل الآية القرآنية (٥ - ٣٢) «إنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً» إنما تضع الإنسان في مقام عال لا يدانيه مقام. ويتساءل الزمخشري المفسر المعروف كيف يتم تشبيه الفرد بالجنس البشري وإثبات تطابقهما؟ ثم يجيب «لأن كل إنسان يعبر عن الكرامة التي وهب الله إياها وعن صفته المقدسة، وأن يكون الفرد والجنس البشري غير قابلين للقيام الواحد بالآخر في نطاق القيمة، هو أمر يعطي فكرة عن معنى القتل بالنسبة إلى الخالق الذي يريد أن يفرض احترام جمال خليقته ووقارها «لقد خلقنا في أحسن تقويم» (القرآن ٩٥ - ٤) بحيث لم يكابر على الاعتراف بها غير إبليس وحده بإنكار وغطرسة. وأن يكون الإنسان ذاته مسحوراً بجمال الإنسان وكماله، فهذا هو أصل الحب بين أفراد الجنس البشري، وربما حتى أصل ذلك الحب الذي يقول عنه النبي (ص) في حديثه الشريف «من أحب وعف فمات، مات شهيداً».

أما المبدأ القرآني الثاني الذي يؤكد حق الإنسان في الوجود، فهو حرية سلوك السبيل الذي يشاء لمعرفة الله، من دون أن تفرض عليه المسالك الدينية لإنجاز مثل هذه المعرفة، وهو ما ورد في الآية (٢٠٢٥٦) «لا إكراه في الدين». إن هذا التوكيد الصارم لنفي الإكراه ينطوي على منحة إلهية للإنسان بأن يختار سبيله إلى الإيمان، وهو محفوف الكرامة. إن احترام إنسانية الإنسان في النص القرآني يفضي إلى صون مبدأ الحرية أولاً وأساساً، وإلى استبعاد كل ما من شأنه الضغط على حريته إلى درجة تقويضها. وأكثر من ذلك، إن النص القرآني يقضي بوضع حد

كل سلطة دينية . دنيوية تسعى إلى ممارسة طغيانها الاجتماعي والسياسي باسم الدين
باسم الحق الإلهي . فلا رقابة غير رقابة الله وحده ، وهو الذي يجزي الحسنات ويعين أحكام
الثواب والعقاب .

لقد وضع الله (عز وجل) ميثاقاً للبشرية يضمن هدايتها ، ويدلها على الخطوط الفاصلة بين
الخير والشر . ويبين القرآن الكريم حدود الله التي ينبغي على الإنسان ألا يقربها بالسوء . وهي
لحدود التي تعني الإنسان في الدرجة الأولى . إذ إن الاعتداء على حدود الإنسان يعني الاعتداء
على حدود الله . من هنا تظهر المنزلة المقدسة للكائن الإنساني . إن الميثاق الإلهي الذي تبينه
آيات الكريمة في مواضع مختلفة هو ذاك المؤسس على الربط الرحماني بين الخالق والمخلوق
على تمييز المخلوق في الوجود . فقد وهب الله للإنسان امتياز تلقي كلامه لكي يحيى حياته
كلها طبقاً لهذا الكلام ، فيجسده حياً واقعاً في سلوكه ثم يلتحق بالله في نهاية المطاف حيث
لتعيم الأبدى وجنة الخلود . إن الإنسان ، بحسب الميثاق الإلهي الوارد في القرآن الكريم ، هو
نسان مكرم في الحياة وحر فيها ، وهو موعود بالحياة الأبدية إذا هو اتبع سبيل الهداية
والخير . ومقياس هذا السبيل هو الإنسان نفسه . وهذا ما يعطي الأهمية للرحمة الإلهية في
تعيين الحقوق الأساسية للمخلوق البشري .

إن المقاصد الأساسية للدين ، والتي عبر عنها الإسلام الأول ، ومن خلال النص القرآني
أساساً ، تظل أساساً لثورة معرفية في مجال حق الإنسان في الوجود ، خلافاً لكل تأويل قد
يذهب إليه كثيرون في هذا المجال .

الحضارة الإسلامية الجديدة

قامت الثورة الإسلامية في إيران منذ إنطلاقتها، بالتأكيد على النمو والإزدهار الفردي والاجتماعي في ظل التعاليم الإسلامية، إذ كان قيام الجمهورية الإسلامية واعداد لتأسيس حضارة جديدة. وكانت إيران مراراً وطوال التاريخ مهداً للحضارة ونموذجاً لسائر الشعوب في سبيل التوصل إلى التكامل المادي والمعنوي. وعاش الإسلام ماضياً ساطعاً في تجربة صنع الحضارة. ويبدو أن التاريخ قد مهد السبيل مرة أخرى لإحياء الحضارة الإسلامية في بلاد فارس، لأن النخبة والجمامير لديهما الإرادة اللازمة لصنع الحضارة، ولدى الإسلام وإيران أيضاً تجربة غنية في صنعها. ومما يجسد الإمكانية الكامنة لصنع الحضارة، ذاك الإبداع الذي يزدهر في ظل الحرية والعلم والمعرفة. وتظهر هذه المقالة أن تجربة سنوات ما بعد الثورة تدل على إنطلاق عملية صنع الحضارة حيث يتم التخطيط لتنمية البلاد أيضاً في هذا الإطار.

تسعى الحكومات لتحديد برنامج عملها في المجالات الثلاثة، السياسة والاقتصاد والثقافة، في إطار الخطط الخمسية. ويقوم النهج السياسي أو الاستراتيجي على ربط الخطط الخمسية بعضها ببعض. وعادةً تُحدد المبادئ والأسس الاستراتيجية لأي دولة أو حكومة في الدستور الذي يعتبر بمثابة الميثاق الوطني أو وثيقة الوفاق الوطني. وإلى ذلك تقوم الحكومات والشعوب، وخصوصاً المنظرون والنخب في أي بلد، باستشراف المستقبل الممكن حسب الضرورة.

إن «الحضارة الإسلامية الجديدة» التي أشار إليها قائد الثورة ورئيس الجمهورية في مناسبات عدة تعتبر نوعاً من النظر إلى المستقبل لتحديد الأفق أمام الشعب الإيراني العظيم.

وقد خاطب سماحة القائد أعضاء مجلس الثقافة العامة قائلاً: «إن الذين ينتقدون الجمهورية الإسلامية الإيرانية لم يروا ذلك العهد الذي كان الإسلام فيه حاملاً لواء العلم والمعرفة، وكانت الكتب الإسلامية منتشرة في أصقاع الأرض تنهل منها الشعوب كل حسب وسعه وطاقته. واليوم أيضاً يروم النظام الإسلامي في إيران تحقيق تلك الثقافة والحضارة بالذات»^(١).

ينبغي أن يشعر السياسيون والعلماء الإيرانيون اليوم بمسؤولية أكبر مقارنةً بالمسلمين الآخرين^(٢). إن الحديث عن صنع حضارة جديدة في بلدنا قائمة على الإسلام والثورة الإسلامية والهوية الوطنية ليس ضرباً من الخيال، ولا يجافي الحقيقة. فحتى أساطيرنا الوطنية تطرقت إلى مقولة صنع الحضارة:

«كان إيران قلب العالم: كيومرث أول إنسان، النار والحديد والبيت والخط و... يتجسد في هذه الأرض. والدولة تتبلور في إيران، ثم تنهار حضارة إيران الأسطورية. ولعلها أول حضارة عالية. إثر مواجهة نرجسية «جمشيد» الذي تجاهل الشعب والحرية والنظام.

«الحضارة الثانية التي يمكن تسميتها حضارة تاريخية هي حضارة إيران قبل الإسلام. فحضارة إيران الأخمينية أو إيران الساسانية كلاهما من الحضارات المعروفة في التاريخ.

«الحضارة الثالثة هي الحضارة الإسلامية. وكان للشعب الإيراني دور رائد في صنع وتنمية الحضارة الإسلامية. ففي حقل العلوم كانت أبرز الوجوه إيرانية. وصرح رئيس الجمهورية خلال لقائه بالقائمين على مشروع الإحصاء العام بالقول: «إن التخطيط لإيران عام ٢٠٢٢ والوصول إلى الهدف الكبير، أي تأسيس الحضارة الإسلامية يشكل المحور الأهم في تنفيذ مشروع الإحصاء»^(٣).

هل الإشارة والتأكيد على إنجاز الحضارة الإسلامية الجديدة أمر ممكن أم محال؟ هل يستطيع الشعب الإيراني أن يكون داعياً ومندياً لحضارة جديدة في العقود الأولى للألفية الثالثة؟ ما هي أسس ومستلزمات صنع الحضارة؟ إن نظام الحكم في إيران هو الجمهورية الإسلامية. وقد تم تبني الإسلام كنظام للحياة والحكم، فهل يمكن الدين والنظام القائم والمبني عليه أن يكون صانعاً للحضارة؟

وفي حوار له مع خبراء ومخططي مشروع الحضارة الإسلامية في إيران في العشرين من شباط/فبراير، أشار رئيس الجمهورية إلى: «المكانة الفريدة التي تحظى بها إيران، سواء لجهة مناجمها الفنية ومصادر الطاقة العظيمة أو لجهة المقومات الثقافية والايديولوجية القوية والجذابة والموقع الجغرافي المتميز، والتي يمكنها أن تكون داعماً مهماً لتنفيذ مشروع

الحضارة الإسلامية الجديدة. ونظراً إلى تاريخ الإسلام كصانع للحضارة ودور إيران في خلق هذه الحضارة، ينبغي على السياسيين والعلماء الإيرانيين اليوم أن يشعروا بعبء المسؤولية أكثر من المسلمين الآخرين^(٤).

إن الحديث عن صنع حضارة جديدة في بلدنا قائمة على الإسلام والثورة الإسلامية والهوية الوطنية ليس ضرباً من الخيال ولا إيجابي الحقيقة. فحتى أساطيرنا الوطنية تحدثت عن صنع الحضارة. وتعتبر تجربة صنع الحضارة من الناحيتين النظرية والعملية، مهمة ومصيرية. ولا شك في أن وجه الحضارة والثقافة والعلوم قد طرأ عليه تغيير في عصرنا الراهن. ولا تزال تقصّلنا مسافة بعيدة في بعض المجالات عن البلدان المنتجة للعلوم والتكنولوجيا والنظريات. لكن هذه المسافة تصبح أحياناً كالمسافة بين الولادة والموت؛ ولادة حضارة وإضمحلال حضارة أخرى.

ومن أجل أن نصنعها، لا تكفيّا تجربتنا في صنع الحضارة والهواجس التي تراودنا حيال الحضارة الغربية. ويمكن القول أن الحجر الأساس لصنع الحضارة هو بلورة إرادة شعب أراد العثور على هويته المستقلة، ويرفض أن يكون هامشاً لحضارة الغرب أو هامشاً لإرادة الآخرين. إن إعادة تنظيم وبلورة الإرادة السياسية في البلاد أهم إنجاز حققته الثورة الإسلامية في إيران. وقد جرت محاولات محسومة في العهد البهلوي لجعل إيران بيدقاً في مدار السياسة البريطانية والأميركية، حتى أن الشاه محمدرضا بهلوي كتب بصريح العبارة في مقدمة كتابه إجابات للتاريخ أنه نفذ كل ما طلبه منه الأميركيّ. واليوم أصبحت الثورة الإسلامية في مدار الإستقلال. فإطاحة النظام الشاهنشاهي المستبد الذي كان يحتّم بالهيمنة الأجنبية وكان عميل الهوية أصلاً، وفر الأرضية الملائمة لحرية وعزة شعبنا العظيم. وتشكل الهوية الإسلامية والوطنية لشعبنا، والتي تحققت بفضل الثورة وجهود مفجريها الإمام الخميني (قد) الحجر الأساس لصنع الحضارة. ويرى العلامة إقبال اللاهوري في الفلسفة الذاتية متكا في العصر الحديث. إذ تكهن بأعجوبة أن طهران ستصبح في المستقبل مقراً للمسلمين: جنيف الشرق^(٥).

إن الإسلام كدين يصنع الحضارة ويصلح للتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية. فقد نجح الرسول (ص) في إقامة الدولة وللشعب في أقل من ثلاثة عقود، وذلك لدى قبائل العصر الجاهلي المشتتة والموغلة في عنادها وجهالتها. والإسلام من الناحية النظرية أيضاً لا يهتم بالحياة الفردية والأخوية فحسب. فالكلمتان المفتاحان «البيعة» و«الشورى» تدلان بوضوح على دور الشعب في ممارسة السيادة. وفي تلك الفترة التي لم يكن للمرأة فيها دور في آلية الحكم، كان الرسول (ص) يبايع النساء، ويعترف برأيهن ومشاركتهن. ولدى إستعراضه للتاريخ والحضارات القديمة، إستخدم القرآن الكريم مصطلحات القرية والسنة والعبرة،

وَرَسَمَ آفاقاً واضحة عن مصير القدياء، كما أشار إلى دور العلم والمعرفة القائمين على الدين والإيمان اللذين يعتبران جناحين تنهض بهما الحضارة.

الإبداع أهم بعد ماهوي في الإنسان. وفي الحقيقة، يستخدم الفكر والعلم والمعرفة في خدمة الإبداع. وكما نعلم، كلما زاد إبداع شعبٍ وبلدٍ ما، زاد تفوقهما في صنع الحضارة. الإبداع مرهون أيضاً بـ«الحرية». وشتان ما بين «الحرية» باعتبارها سَلْمُ الإبداع، و«الفلتان» باعتباره سَلْمُ الشهوة. الحرية في الإبداع حصيلتها إنتاج العلم والفن، ومحصلة «الفلتان» تخريب الهوية الإنسانية. ونقصد أن الشعب والدولة والثورة الذين يدعون إلى صنع الحضارة يلزمهم أن يدرسوا ويتفهموا أسباب انهيار الحضارات. إن تكريم العلم والعلماء والمنظرين وتوفير الأجواء الراحبة والمواتية للإبداع شرط لتأسيس الحضارة الإسلامية الجديدة، إضافة إلى الإفادة من تجارب الآخرين طبعاً، حتى أولئك الذين لا تتفق معهم ايدولوجياً. «خذ العلم ولو من أهل النفاق»، حكمة ساطعة للإمام علي (ع) تظهر دور ومكانة العلم. ومن نافل القول أن المقصود بالعلم ليس علم الدين، لأنه لا يمكننا أن نتعلمه طبعاً من المنافق؛ وشتان ما بين علم الدين الذي يصنع روح الحضارة، والعلم الذي يجسد الحضارة. وخلاصة القول:

- إن إرادة صنع الحضارة قائمة لدى ثورتنا وحكومتنا وشعبنا؛

- إن الإسلام نظام يصنع الحضارة؛

- إن الشعب الإيراني يمتلك تجربة وخلفية لصنع الحضارة؛

- إنجاز الإبداع شرط لصنع الحضارة؛

- إنجاز الإبداع يقوم على الحرية والعلم والمعرفة.

هكذا في الربع الأخير من القرن الرابع عشر الهجري - الذي يتمتع بدور مصيري في تجسيد الحضارة الإسلامية الجديدة، يحظى موضوع تحديد السياسات والنهج العالم والبعيد الأمد للبلاد بأهمية قصوى. وإذا تبَيَّننا النقاط أعلاه، ينبغي منطقياً توجيه السياسات المتخذة في البلاد نحو تعزيز القدرات العلمية وزيادة المعرفة وتنمية الحريات المدنية الشرعية لكي نشهد عصرًا ذهبيًا آخر في تاريخ الإسلام وإيران، مستندين إلى تجربة وإرادة صنع الحضارة.

- (١) صحيفة همشهري، ٢٤/١٠/١٩٩٦ م.
- (٢) صحيفة همشهري، ٢١/١٠/١٩٩٦ م.
- (٣) صحيفة اطلاعات، ٢١/٢/١٩٩٦ م.
- (٤) آقبال لاهوري، كلييات اوردو (لاهور: شيخ نياز أحد، ١٩٨٤) ص ٦٠٩: ورد نص اللاهوري بالفارسية نترجمه مضموناً كما يلي: الماء بيد السلطة، الهواء أيضاً مسخر لها.
ليت نظرة الزمان تتغير!
الحلم الذي يراود هيمنة الغرب
لعل تعبيره يتغير.
إذا أصبحت طهران جنيف الشرق
قد يتغير مصير الأرض.
- (٥) سيد جعفر شهيدي (مترجم)، نهج البلاغه (طهران: انتشارات آموزش انقلاب اسلامي، ١٩٩٦).

الاستقرار أو اللااستقرار

لا جدال في أن كل دولة ترغب في التحرك وفق خطة منسجمة ومنظمة، وأن كل حكومة تنشئ قيادة مجتمعها على طريق «التنمية»، سيكون عليها بداية أن تجيب عن السؤال الآتي: ما هي خصائص المنطقة وما الأجواء والظروف الدولية المحيطة بذلك البلد؟ هل يسوده «الاستقرار» أم «اللااستقرار»؟ هل يسوده «الامن» أم «اللامن»؟ إن هذا السؤال لا يزال ملحاً على صعيد الشرق الأوسط الذي يوصف منذ أكثر من نصف قرن بـ «بؤرة الأزمة».. سؤال تحتاج كل حكومات المنطقة ومجتمعاتها إلى الإجابة عنه، عاجلاً لا آجلاً. على أن تتناول هذه المقالة، من خلال إثارة مثل هذا السؤال الأساس، الجوانب المتعلقة بالموضوع.

لقد عاش العالم من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية هدوءاً نسبياً حتى حادث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك، والذي قاد إلى إحياء نظرية «صدام الحضارات» وإعادة تنظيم «الائتلاف من أجل الحرب» والإعداد له. على أن المفردات التي ألقت بظلالها على الصعيد الدولي مطلع الألفية الجديدة والعناوين المعاصرة في تلك الظروف، لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء زمن القطبية الثنائية والحرب الباردة بين الشرق والغرب، تمثلت في العمل على التعاون والائتلاف وتشكيل جمعيات إقليمية، والتعامل سياسياً على أساس تعريف وتبيين المصالح الجمعية والإقليمية، وحل الخلافات من طريق الحوار، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، وتقليص النفقات والاستثمارات العسكرية ضمن معدل تنظيم الموازنات الوطنية وزيادة الاستثمارات للخدمة والإحساس بالحاجة الملحة إلى التخطيط على طريق التنمية، وفتح نافذة الثقافة وأولويتها على الصراع السياسي، ونمو وتكريس المركزية وقوة التقرير الجمعي في منظمة الأمم المتحدة بصفتها أهم منظمة دولية، وبالتالي اتساع نطاق التنظيم في السياسة والاقتصاد والثقافة انطلاقاً من

مفهوم يحمل صبغة الميثاق يدعى «العملة».

إن فريق «المحافظين الجدد» أو حسب رأي كاتب المقال «اليمن المتطرف» برئاسة جورج بوش الابن من الحزب الجمهوري الأميركي الذي يعتبر النفط والأسلحة دوماً الأساس في تحديد المصالح، أعد العدة، وبعد أيام مثيرة ومشحونة بسبب نتائج الانتخابات الرئاسية المشوبة بالشكوك، ليبدأ مرحلة رئاسية جديدة في واشنطن، ويقود عجلة القوة بتعاريف جديدة. فهذه الولاية التي تقترب من نهايتها بدأت بعد ولايتين من ثماني سنوات من رئاسة بيل كلينتون من الحزب الديموقراطي، والتي عاش العالم خلالها في حالة من الترقب والانتظار وتآرجحاً بين الاستقرار والاستقرار النسبيين.

وفي خضم الكم الهائل مما سطره المحللون في شرق العالم وغربه، وصف حادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بأنه منعطف.. الحكومتان الأميركية والصهيونية الحاليتان إعتبرتا فرصة ذهبية لظهور ونشر مفهوم القوة القاهرة مرة ثانية وضرورة استغلاله للتهدية للتفرد والتمركز في اتخاذ القرارات الدولية و تكريس «القطبية الأحادية» في واشنطن.

في هذه الأثناء، أطلق كل من تطلع إلى عالم متعدد الأقطاب وتنافس الجمعيات الإقليمية لإدارة العالم لنفسه العنوان في التحدث عن رؤاه في هذا المضمار. ووجد هؤلاء أنفسهم في ورطة كبيرة وفي دوامة إعصار مثلث الحرب دويّه المشؤوم. ومع ارتفاع صوت طبول الحرب المشؤومة من واشنطن، وجد الاتحاد الأوروبي نفسه أولاً في مستنقع «الإلتهاب»، ثم كتب كثير من الكتاب في شرق العالم وغربه وبدأت صفحة جديدة من تأريخ العالم بعد حادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أما بوش المعروف بالتهور وقلة الصبر، فقد بدأ يردد في كل لحظة شعار «الإنقاذ» كي يهيء المجتمع الأميركي المشحون والمتهب لاستعراض القوة العسكرية. وصار موضوع «مكافحة الإرهاب» بصفته أخطر ظاهرة تهدد السلام والاستقرار «الأمم»، وكذلك خطر أسلحة الدمار الشامل وغير التقليدية يتصدران النشرات الإخبارية. وهذا من دون أن يُعمد إلى عرض تعريف واضح وجامع لمفهوم «الإرهاب» وفتح ملفه وكشف هوية الذين صنعوا «الإرهابيين»، ومن هي الحكومات التي كانت وراءهم ودفعتهم لجلب الولايات للشعوب المظلومة، ومن دون أن تمنح الفرصة للعالم كي يعرف الحكومات التي بادرت إلى صناعة أسلحة الدمار الشامل وغير التقليدية وما هي جنسية الشركات المنتجة لها!!

لقد اعتبر الرئيس الأميركي للحرب السبيل الوحيد للنجاة، ودعا كل الدول إلى الانضمام ل«الائتلاف من أجل الحرب». وفي هذا السياق ذهب عدد كبير من المنظرين المحافظين الجدد إلى أن الواقع مهيباً لنقد الظروف الدولية انطلاقاً من خطر الإرهاب وتبرير نظرية الحرب من

ول الأمن. وساهمت المراكز الجامعية والإعلامية الأميركية في تعميم هذه التنبؤات.

لقد وجه أعضاء «اليمين المتطرف» من واشنطن خطابهم لحكومات العالم قائلين «إما أن نكونوا معنا أو علينا»، ولا خيار ثالث. وتمثلت أولى الإنعكاسات السياسية لحادث ١١/٩ في سبتمبر في بدء مرحلة جديدة من الحرب النفسية انطلقت من واشنطن، وقادت سيرتها القيادة الأميركية الحالية. وسارت كالسيل الجارف أمواج الأخبار والدعايات من وسائل الإعلام الدولية التي تدار برؤوس أموال طائلة من جانب اليهود الذين فرضوا هيمنتهم في هذا المضمار. وإذا كان بات لـ «بن لادن» والملا عمر» ومنظمة القاعدة» وحركة «طالبان» الذين اقتصر وجودهم وكيانهم على أرض محروقة ومدمرة هي «أفغانستان»، شهرة عالمية، لصاروا يعرفون على أنهم أكبر خطر يهدد المجتمعات البشرية كافة. وهكذا، تكالبت الأقاليم على الصاق التهم بالإسلام، والزعم بأن الجذور الرئيسية لانتعاش الأمن هو الإسلام راديكالي أو الراديكالية الإسلامية والدينية إن اتساع الدعايات وإنتاج الأخبار والتنبؤات نأت من الاتساع، بحيث إن بعض المفكرين وحملات الأقاليم في البلدان الإسلامية كتبوا مقالات في شرح الأخطار والإفرازات المدمرة لـ «الراديكالية الإسلامية» وسرد التفاسير والتحليلات المختلفة.

لقد كرست «الحرب النفسية» ضد العالم الإسلامي عبارات من قبيل «الإسلام دين يرمي لإرهاب» و«الإرهابيون هم مسلمون». وعجت وسائل الإعلام الغربية بكلمة هائل من الحوارات اللقاءات والخطابات والكتابات حول الدول الإسلامية، وخاصة تلك الموجودة في الشرق الأوسط. وكان الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان قد وصف في أول مؤتمر صحافي عقده لدى دخوله البيت الأبيض، الشرق الأوسط بأنه «قدر يغلي». وفي عهد جورج بوش الأب، بلغت درجة الغليان في هذا «القدر المغلي» ذروتها في الشرق الأوسط وغرب آسيا. أما الآن، فإن واشنطن وتل أبيب يولدان زلازل إخبارية تنعكس هزاتها في الدول الإسلامية، يخصوصاً دول الشرق الأوسط. ومن انعكاسات هذه الزلازل الإخبارية، أن كثيراً من هذه الدول بات يكرس جهده قبل كل شيء للتوقي من آثارها المخربة والمتزايدة وتحجيم الأضرار والخسائر المترتبة عليها أو التي ظهرت بسبب الابتعاد عن الهزات الارتدادية. وصار كل ما يشغل هذه الدول هو النأي بنفسها عن دائرة الزلازل. ورغم كل هذه الجهود، تسبب اندلاع حربي «أفغانستان» و«العراق» في بروز أشد الآثار المخربة في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لكثير من الحكومات. في غضون ذلك، يساور القلق المجتمعات الإسلامية، وخاصة الدول العربية، في شأن مستقبلها. وهي ترى أن مساحة المناورة لحكوماتها محدودة جداً وفي مهبط الريح. وفي معرض شرحه للآثار المخربة للحربين على مدى أقل من سنتين واستمرار الحرب الأميركية - الإسرائيلية المستمرة ضد دول المنطقة وأخطارها، يقول أمين عام

جامعة الدول العربية عمرو موسى «إن الدول العربية تعيش حالة من عدم الإستقرار والجامعة العربية مهزوزة جداً».

إن عبارة أمين عام جامعة الدول العربية تفصح عن حقيقة الظروف القائمة في الشرق الأوسط. ففي وقت يتحدث الجميع عن «التغيير» و «التحول»، ولكن بأي ثمن و نتائج؟ بكله الجميع بأن النظريات السابقة باتت قاصرة ولا تلبي الحاجة، لكنهم لا يعرضون نظرية في وشاملة للمستقبل ولا يملكون بديلاً منها. فالسهم تغادر أقواسها في الظلام، ولا أحدير حتى الآن أين ستستقر أميركا هي المنتجة لجرثومة الحرب النفسية وتنشرها في كل مكان فتدفع شعوب العالم الثمن باهظاً وتجنّي الإدارة الأميركية الثمار. بعد الحرب على العراق إتجهت سهام الحرب النفسية صوب دول الشرق الأوسط، وخاصة الكبرى منها، كإيران والسعودية ومصر وسوريا وتركيا. بيد أن بعض تلك السهام يشبه تلك التي طالت العراق، وبعضها يختلف. وتجد حكومات هذه الدول نفسها محاصرة بمثل هذه الحرب تتحدث وكالات الأنباء ووسائل الإعلام دوماً عن حال من اللاإستقرار، وباتت الشعوب المساء في الشرق الأوسط على أعتاب مستقبل مجهول. ليس بمقدور أي من هذه الدول التخطيط؛ الامد البعيد وتنفيذ المشاريع التنموية، وذلك بسبب الظروف المضطربة وغير المستقرة والمستقبل المجهول، والأهم من ذلك الثمن الذي ستدفعه الأجيال المقبلة في هذه الدول؛ استمرار أساليب التدمير وأجواء الحرب، وخاصة من الناحية الثقافية. على أن غالبية الدول فنية، وتمتاز بكثيرة ملحوظة في فئة الشباب الذين لا يمكنهم العثور على بصيص في الأفق في ظل «انعدام الإستقرار» وظلمة المستقبل، خاصة وأن لا أحد يعرف إلى متى ستبقى حالة «انعدام الإستقرار»؟ وكم سنة ستستمر؟ أو كيف ستكون شموليتها وانعكاساتها؟ يلاحظ في كل هذه البلدان تزايد فظيع في التضخم، ونسبة البطالة قد وصلت حد المأساة الإجتماعية. إن الأميركيين باتوا بعد حربي «أفغانستان» و «العراق» وهمية العسكرية، يصرحون علناً لمسلمي الشرق الأوسط من أن أمن كل هذه الدول يجب أن يبرأ بأمن إسرائيل. بعبارة أخرى، إذا كان جورج بوش أعلن للعالم بعد الحادي عشر، أيلول / سبتمبر أن أميركا غير آمنة يعادل عالماً غير آمن، فإن هذا الشعار بات يفسر الشرق الأوسط والخليج بـ «إسرائيل غير آمنة يعادل شرق أوسط غير آمن». اللافته يلاحظ أي تعريف واضح ومحدد لأمن إسرائيل وكيانها؛ الكيان الذي لا يزال يرى نفسه مرحلة التأسيس، رافعاً شعار «توسعة الأراضي وزيادة التخلخل» في أنحاء الشرق الأوسط من دون أن يحدد أو يعرف حجماً معيناً أو حدوداً لنفسه؛ الكيان الذي لم يستجب ولم يرد لأي من قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، ولم ينضم بعد للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولم يوقع حتى ولا معاهدة واحدة أو قراراً دولياً في مجال الطاقة النووية

تحداً عن رفضه الخضوع لأي تقطيع، ولو في أدنى صوره. إن أميركا تنظر إلى دول الشرق الأوسط من النافذة الإسرائيلية. فمعاونو ومستشارو «جورج بوش» يصرحون بأنه من كان في البلدان صديقاً لإسرائيل فهو صديق لنا، وإن المعادي لإسرائيل معاد لنا، بل ولكل المجتمع الدولي، في مثل هذه الظروف تعيش الدول المسلمة في الشرق الأوسط.

دول الأربع الكبرى

لقد ظلت دول الشرق الأوسط الكبرى، العراق ومصر وتركيا وإيران، دوماً ذات دور فصلي وسباق. أيامنا هذه مليئة بالأخبار المتباينة عن العراق. فقد بات الأمن وانعدام الأمن هام وتلبية الحاجات الأولية للشعب العراقي موضوع الساعة لبلد امتلك ذات يوم أحد أقوى جيوش في الشرق الأوسط، واحتياطياً من العملة الصعبة فاقت الخمسة عشر مليار دولار. يعد العراق الذي يمتلك ما يقارب ١١٢ مليار برميل من احتياطي النفط، ثاني أكبر بلد نفطي في العالم. ففي عقد التسعينات راوحت مبيعاته من النفط في سوق «أوبك» ما بين ٣,٥ و٤ بلايين برميل يومياً، وكان يعتبر عنصراً قوياً في توازن القوى في الشرق الأوسط ومحوراً فاصلياً. أولئك الذين يصفون وضع العراق اليوم بأنه جيد، يتحدثون عن الحد الأدنى من وفر الخدمات، كالكهرباء والماء والمواد الغذائية... أما من يصفه بأنه سيء ومتدهور، يعربون عن قلقهم إزاء الإحتلال العسكري وانعدام الأمن وغياب السيادة الوطنية والحكومة لركزية وانقطاع الماء والكهرباء والغاز وعدم توافر وسائل الإعلام، والأهم من ذلك تحدثون بقلق عن المستقبل المجهول. وفي كل الأحوال، وقع العراق تحت وطأة احتلال عسكري، وهو يصارع وسط إعصار مهيب ومخيف.

مهما يكن ما سيؤول إليه مستقبل هذا البلد، فإنه سيشترك آثاراً مباشرة في غالبية دول موز الخليج ومنطقة الشرق الأوسط. إذ إن حال الشعب العراقي اليوم تغطي عليها «المآثم» «الخوف»، فهو مفجوع بسجل حكومة دكتاتورية ورثت المقابر الجماعية للعراقيين والدمار لشمال الناجم عن الحرب وتدمير البنى التحتية الرئيسة في البلاد، وهو خائف من المستقبل المجهول والمظلم. وحتى الآن لم يف الاميركيون بالوعود التي أطلقوها في شأن «أفغانستان» و «العراق». إذ زعموا أن «الديموقراطية» و «الأمن» و «الرفاه» هي الإفسازات الأولى لهيمنتهم، فوق ذلك يوحون بأن قواتهم تتحمل مشقة وأذية أكثر مما يتحملها الشعب الأفغاني الفقير الشعب العراقي المفجوع في هذين البلدين المدمرين بسبب الحرب!! هذا في وقت وجب على هؤلاء المحتلين تأمين البضائع والسلع التي يحتاجها الشعب من عائلته النفطية التي وضعت بقرار من مجلس الأمن الدولي تحت تصرف أميركا، أو جعل العراق الغني بثرواته سوقاً تجارية حرة حسب زعم المحتل الأميركي. إن هذا البلد قد خرج ولسنوات

عدة مقبلة من معادلة الاضطلاع بدور مفصلي في الشرق الأوسط، بل ينبغي للعراق
يتخطى على الأقل أكثر من عقد من الزمن من بحر متلاطم الأمواج و سيول من الأزمات.

البلد العربي الآخر هو مصر.. مصر التي كانت تمثل يوماً، حسب رأي كل الكثر
والساسة، إحدى كفتي الميزان في مقابل إيران على صعيد الشرق الأوسط، فضلاً
اعتقادهم أن القاهرة وطهران تمثلان قطبي الثقافة في المنطقة؛ المدينتان اللتان تداعت بين
العلاقة إلى الأسوأ منذ أكثر من عقدين من الزمن؛ مصر التي قرأت صيغة العقد مع أميركا
وكامب ديفيد. وظنت حكومتها السادات وحسني مبارك، بحسب قول محمد حسنين هي
أنهما ستحلان كل مشاكلهما عبر هذا الوصال، وأن أبواب الجنة ستفتح أمامهما بعد توقيع
معاهدة كامب ديفيد. ولكن فهموا أن شروط معاهدة كامب ديفيد كانت مؤقتة، وأن الأميركي
يقدمون على التغيير فيها متى ما شاءوا، وذلك طبقاً لما تقتضيه مصلحة إسرائيل وم
الكيان الصهيوني. وفي هذا الصدد قال الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المرم
الأميركية «سي آي ايه» خلال مؤتمر عقده في أكسفورد ببريطانيا: «إن الدور التالي بعد ال
هو من نصيب مصر وحسني مبارك، ذلك أنه أنفق كل القروض والدولارات الممنوحة
أميركا لتعزيز دكتاتوريته بدلاً من إنفاقها على الشعب المصري!! إن الحكومة المصرية إذ
تعاني بعد غزو العراق من غياب الاستقرار الأمني والاقتصادي والمالي وتزايد الاضطراب
الاجتماعية، الأمر الذي يجعلها ترزح تحت ضغوط شديدة. وهذا في وقت تتزايد كل
مشاعر السخط والقلق لدى الشعب المصري بسبب الظروف التي تمر بها الدول العربية،
المنطقة، خاصة في ما يتعلق بجرائم القتل في فلسطين المحتلة وترك الساحة مفتوحة لأمير
إسرائيل لتمارسان استعراض العضلات».



أما تركيا، البلد الذي لا يزال يتصدر موضوع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قة
أولوياته، فإنه يعتبر نفسه أحياناً جزءاً لا يتجزأ من القارة الأوروبية وأوروبياً، وأحياناً لم
بلداً شرق أوسطياً يظهر بهوية إسلامية تماماً. تعرف تركيا اليوم بأمرين: الأول، التض
وتراكم القروض للدول الأوروبية وأميركا وصندوق النقد الدولي بمقدار يفوق لك
والخمسين مليار دولار - بحسب أرقام غير رسمية؛ والثاني، الاقتصاد التجاري من ال
الخدماتية التي انخفض بريق سوقها بشدة في منطقتي الشرق الأوسط وغرب آس
المتضررتين بسبب الحرب. إن وجود القواعد العسكرية الأميركية في تركيا ومنح الج
الأميركي الصلاحيات والإمكانات الواسعة من جانب الحكومة التركية وتلف أنقرة لمدج
العلاقة مع إسرائيل والتنسقي المعلوماتي مع المؤسسات الأمنية للكيان الصهيوني ك
ساهمت في إبعاد تركيا عن شعوب الشرق الأوسط. أما في ما يتعلق بالحرب ضد العر

ورغم أن الحكومة التركية كانت لاعباً ماهراً و ذات بنفسها بعيداً عن محور الأزمة، فإن قضيتي «الأكراد» و «نقطة العراق» في كل الأحوال تمثلان أهم محور في موضوع العراق والغزو الأنغلو-أميركي له. فقد عارضت أنقرة تقسيم العراق انطلاقاً من مصالحها الوطنية، ودعت إلى إعادة بناء الحكومة المركزية فيه و حل مشكلة الأكراد و المشاكل الحدودية. إذ كانت السوق العراقية مناسبة دوماً للسلع التركية، وإن أي اختلال يصيبها يعني الإضرار باقتصاد تركيا. أما الإضطرابات في هذا البلد، فهي ذات بعد سياسي، سواءً لناحية فرض الجيش نفوذه على سوق السياسة والأحزاب، أم لناحية الخلافات القائمة بين الأحزاب والطيف الديني والتيارات المناهضة للدين. ساسة هذا البلد يرغبون في تكريس اهتمامهم للسياسات الداخلية وإعادة بناء البلاد من الداخل كي لا يتورطوا في مستنقع القضايا الإقليمية والدولية. وهم يقولون «إننا نعانى في الداخل من مشاكل معقدة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعية، وقد أخذت منا مأخذها و ليست لدينا الفرصة والوقت لننظر في أزمات الشرق الأوسط، فضلاً عن اتخاذ خطوات عملية في هذا الشأن»؛ هذه الرؤية، وكذلك نظرة المجتمعات العربية الشرق أوسطية والمشوبة بالاستياء والنفور من ماضي تركيا خلال العهد العثماني، كل ذلك أدى إلى أن يُنظر إلى تركيا كبلد أجنبي، أو على الأقل كبلد منفصل تفصله مسافة ملحوظة عن هذه المنطقة. على كل حال، لو تم نقد سمات تركيا من جوانب مختلفة والسياسات الداخلية والخارجية، فإن هذا البلد الإسلامي الذي احتل في فترة زمنية مكانة مرموقة في إدارة الشرق الأوسط يواجه مستقبلاً «مجهولاً».



ضمن الدول الأربعة، نجد أن قراءة أجندة إيران واعتماد مبدأ التقييم والنقد للسنوات الخمس والعشرين الماضية، أي منذ أواخر النظام الملكي وانتصار الثورة الإسلامية ولغاية اليوم، تحتاج إلى كتاب مستقل بحد ذاته. وفي هذه السطور القليلة نشير إلى ثورة وصفها موشي ديان أحد قادة الصهاينة بأنها «زلزال عظيم»، وهي التي ظلت على مدى أكثر من عقدين تستهدفها سهام العداء الأميركي والإسرائيلي. وفي ظل الظروف الراهنة، وبعد حربي أفغانستان والعراق، ركزت أميركا حربها النفسية أساساً ضد إيران. فقد باتت إيران اليوم مركزاً ومادة دسمة للأخبار السلبية وتلفيق الأخبار المثيرة للآزمات. إن مسيرة الأحداث الداخلية تقضي، باختصار، إلى أن هذا البلد، بما عاشه في مرحلة الثورة والسنوات الثماني للحرب المفروضة، ومن ثم القوة الكبرى المتفجرة عن ملحمة الثاني من خرداد ١٩٩٧ تحت عنوان «الإصلاحات»، رغم أنه لا يزال خندقاً كبيراً وأكبر جبهة لمقاومة الصهيونية والإستكبار، ويمثل الأمل الأول للمجتمعات الإسلامية في الشرق الأوسط، فإن الطرفين الرئيسيين في التاريخ السياسي الإيراني؛ «اليسر» الأحوال و «الايمن» الأعرج، أضرا بقدرة

وقوة الثورة والإصلاحات، بحيث إنهما ساقا الوضع الاقتصادي والسياسي والثقافي في البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار، ما جعل البلاد تقف أمام مستقبل مجهول.

مع أن إيران تتمتع بعائدات نفطية - لاسيما في السنوات الأخيرة - وباحتياطي مناسب من العملة الصعبة، وقروض خارجية متعادلة، ومكانة اقتصادية ومالية بالمستوى المطلوب في النظام الدولي، كما تمتلك على الصعيدين السياسي والثقافي أطروحة و حلولاً مقبولة للمشاكل، فضلاً عن تمتعها بثقة المجتمعات الإسلامية، وتمتلك نظاماً له دستوره وتقوم هيكلية سلطاته التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس «رأي الشعب»، فإن تصعيد الحرب النفسية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية ووضعها في مدار «التهدية» وجعلها مركزاً مستهدفاً بالأخبار السلبية والصراعات المختلفة من أميركا وإسرائيل وبعض آخر من الدول الغربية، تمثل الخصائص الراهنة للسوق السياسية الإيرانية. إذ إن موضوع استخدام إيران للطاقة النووية وإمكانية أو عدم إمكانية صناعة القنبلة النووية أو صناعة الصواريخ البعيدة المدى، وكذلك عدم الإعراف بالكيان الصهيوني ودعم المجاهدين الفلسطينيين، ومعارضة خطط التسوية المفروضة وعشرات العناوين الأخرى، يمكن تلخيصها كلها في حدود الاختلاف والتضاد مع الغرب ومصالح أميركا وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط. إن انعدام الأمن والمستقبل المجهول الذي تواجهه إيران يتأكد لنا أيضاً من خلال ما يجري على الصعيد العالمي من تلفيق الأخبار من جانب وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية ومصادقة الكونغرس الأميركي على رصد مئات ملايين الدولارات لمواصلة الحرب النفسية ضد طهران وتكريس أبواق الدعاية في هذا الاتجاه؛ كلها تعكس انعدام الأمن وترسم معالم مستقبل مجهول.

الحقيقة هي أن اثنتين من تلك الدول الكبيرة، مصر وتركيا، قد أخرجتها أميركا وإسرائيل من مدار المواجهة مع إسرائيل أو مفهوم «القوة»، وهما تسعيان اليوم إلى استكمال طوق الحصار على إيران.

محورية إسرائيل والظروف الأمنية

إن المسير الذي يطويه الأميركيون والبريطانيون في الشرق الأوسط يكرس بكل أبعاده مفهوم محورية إسرائيل في المنطقة كلها. وإن التعريف المحدد لأمن الخليج والشرق الأوسط إنما وضع من خلال هذه الرؤية وظروف إسرائيل الأمنية وموقعها لدى دول المنطقة من حيث القبول أو الرفض. بعبارة أخرى، يقود الأميركيون الدول العربية والإسلامية في المنطقة نحو ظروف أمنية خاصة. على أن كل موقف سياسي يسعى إلى التحرر من تلك الظروف الأمنية، والذي سيرافقه أيضاً قرارات الحظر، سيكون رهناً بالتمكين من الإعراف

من ناحية ثانية، فإن إسرائيل باتت مرة أخرى هي المحور بمقتضى الظروف والخصائص الحالية للشرق الأوسط، في حين أن التجربة أثبتت أن وضع المصالح الإسرائيلية وتعميمها على مصالح المنطقة يرمتها رسماً دوماً مستقبلاً مجهولاً للشرق الأوسط، ذلك أن الكيان الصهيوني لم يتراجع، ولا حتى قيد أنملة، عن نظرية «توسعة الأراضي ونشر النفوذ». وهو يرى تفوقه وعزته في إذلال بقية المجتمعات والحكومات. للأسف، إن بعض الكتاب وأرباب الفكر في الدول الإسلامية، فضلاً عن المنظرين في الغرب، يرون من خلال طرح «نظرية التمكين»، أن سبيل نجاة الدول الإسلامية، عربية كانت أم غير عربية، تكمن في قبول مثل هذه المحورية من دون أن يوضحوا إفرافات قبول مثل هذه الفكرة أو مدى الأضرار الناجمة عنها وأفاقها المظلمة. على أن أول إفرافات هذه الكتابات والمفاهيم هو تباعد دول الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بعضها عن بعض. فلا أحد إنذاك يولي الأهمية اللازمة للمصالح الجمعية والإقليمية، بل على العكس تضيق وتسهل دائرة «المصالح الوطنية» يوماً بعد آخر في كل من هذه الدول: «تضييق» لناحية التعاريف المطروحة لحدود الدولة، وليس المنطقة المحيطة، وهي تسهل من جهة «القوة» ومسيرة التمكين بصفتها حلاً للمشاكل. وفي خارج إطار أميركا وإسرائيل، فإن دول الاتحاد الأوروبي والصين واليابان وروسيا لا تكتفي بالإعراب عن عدم ارتياحها لمثل هذه النظرة التحليلية وطبي هذا النمط من المسير، بل تعدد إلى تشجيع الحكومات والدول على طبي هذا المسير. على أنه بعد غزو العراق، حصل تغيير أساس في الخصائص الدولية، بما يضر الدول الأصغر في المقياس الاقتصادي والسياسي والموقع الجغرافي. وفي هذا الإطار صارت أغلب دول الخليج والشرق الأوسط، لا سيما المشاطئة للخليج من الناحية الجنوبية وجزائر المنطقة والدول التي وضعت نفسها ضمن الدائرة الأمنية والعسكرية لأميركا قبل غزو العراق، تخاف من مستقبلها المجهول، وهي تنظر تالياً بإيجابية لكل نظرة ورؤية تجيز وصفة «التمكين».

منظمة الأمم المتحدة

كان لمنظمة الأمم المتحدة، بحسب مكانتها وقوتها، دور محوري في كل مرحلة من التحولات الدولية. لكن بعد انهيار النظام الثنائي القطب وشيوع فكرة مستقبل العالم بيهيكلية «أحادية القطب» صارت محورية منظمة الأمم المتحدة في أواخر عقد التسعينات ومطلع عام ٢٠٠٠ تشكل في الغالب مادة وفحوى النظريات المطروحة في الأوساط العلمية والجامعية، وعلى صعيد الحكومات والدول والساسة، خاصة في أوروبا والصين وروسيا واليابان. وقد أوجد حادث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر وما أعقبه من حربي «أفغانستان» و«العراق»

تغييراً رئيساً في هذه البحوث. إلا أن منظمة الأمم المتحدة تعرضت فجأةً لسهام النقد اللاذع من أميركا لكونها تحول دون إدارة العالم بالشكل المطلوب، ثم وجهت لها أول ضربة سياسية بعد حادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر بوصفها بالعجز، حتى أن ريتشارد بيرل كبير مستشاري البنتاغون قال بالحرف الواحد: «منظمة الأمم المتحدة ماتت». ومنذ ذلك الحين والرئيس الأميركي وغالبية الساسة الأميركيين، وحتى بعض الساسة الأوروبيين، يدعون إلى تغيير هيكلية هذه المنظمة أو «حلها». وفي ما يتعلق بملف العراق، شاهد العالم أجمع إما التعاطي المزدوج للمنظمة مع «أزمة العراق» أو صيرورتها في الهامش وانهارها إلى مستوى متفرج. وقاد توالي الأحداث ونتائج الحرب ضد العراق وآثارها في منظمة الأمم المتحدة، عدداً كبيراً من أصحاب الفكر السياسي في الجامعات و الساسة المنظرين، إلى القول «... يمكن تحليل أداء منظمة الأمم المتحدة في شأن العراق من ثلاثة جوانب: الأول، أن ننظر إلى الهجوم على العراق بأنه حادث استثنائي، ونأمل بأن لا يتكرر؛ الثاني، أن نقبل «القطبية الأحادية» ونمنح مجلس الأمم المتحدة دور إقرار الأمن؛ الثالث، أن نعيد النظر في قوانين هذه المنظمة، وهو أمر عملي أكثر من الأولين.»

يبدو أن الدول الأوروبية وروسيا والصين واليابان مالوا بعد تقييم العمل العسكري الأميركي إلى إدغام المقترحين الثاني والثالث. وهي تسعى لتفسير عالم أحادي القطب على نمط المحصص أو على شكل شركة مساهمة من مفهوم وتعريف عالمين: «العالم الأول» و«العالم الثاني». ويمكن لمس هذا المفهوم في نتيجة قرار مجلس الأمن بصفته أول قرار بعد الحرب حول رفع الحظر عن العراق ومنح الخيارات المالية والإدارية لهذا البلد، خاصة في ما يتعلق بـ «نقط العراق»، لأميركا بصفته البلد الذي يحتل العراق عسكرياً. ويحدد مندوب إيران في منظمة «أوبك» خلال أحد اللقاءات رؤية جديدة لمكانة الأمم المتحدة: «... في ما يخص رفع الحظر عن العراق، فالظاهر أنه قد جاء على خلفية قرار مجلس الأمن الدولي المطول والمتضمن لمواضيع سياسية وقانونية ومالية ونظرية وتنفيذية.. والذي يشمل أبعاداً مختلفة من هذا الموضوع يشمل حتى استمرار إعادة تسديد التعويضات للكويت. ويمكن تقييم جوانب هذا القرار المختلفة بشكل منفصل. وبرأيي أن هذا القرار يمثل أحد أسوأ قرارات مجلس الأمن، إذ يمنح القوات المحتلة القيمومة الكاملة في غالبية الأمور الاقتصادية والمالية والعسكرية في العراق. وللأسف يظهر الأعضاء الدائمون لمجلس الأمن (الذين أعربوا سابقاً معارضتهم للعرب) بمظهر من يريد تعويض ما فاتهم وتقديم اعتذارهم للقوات المحتلة على موقفهم المعارض سابقاً، وذلك عبر موافقتهم في هذا القرار على مطالب هذه القوات، بما في ذلك روسيا وفرنسا، وكذلك الصين ضمناً.»!!

إن قبول فكرة الأحادية النسبية بتعريف العالمين؛ «العالم الأول» هو الدول التي تمتلك

التقنية الأفضل، و«العالم الثاني» الدول التي تبتاع تقنية محدودة واستهلاكية، عالم الإستثمار وعالم دوران الإستثمار، العالم «المنتج» و«العالم المستهلك»! ستقود إلى تبلور دور للأمم المتحدة لا يخرجها عن كونها وسيلة لإقرار نظام محدد مع تغييرات في هيكلتها وإعادة النظر في قوانينها.

إن البحث عن الخصائص والشروط الدولية اللازمة في تخطي الأزمات يجب أن يتم ضمن دائرة هذه الحقائق وعلى المستويات الدولية. في وقت تتطلع الأنظار إلى انتخابات الرئاسة الأميركية المقبلة، فإما أن يبقى جورج بوش أربع سنوات أخرى في البيت الأبيض أو أن تكون التغييرات في الحكومات الأوروبية، وخاصة في بريطانيا، وفتح ملف العراق مدعاة للتغيير في أميركا أيضاً! وهي واحدة أخرى من خصائص وسمات مرحلة «الازمة الدولية» لمستقبل مجهول، مستقبل لا «السلام» فيه قائم، ولا «الحرب»، أو مستقبل يستحيل فيه الوقوف على رؤية استراتيجية مستمرة ودائمة.

الثقافة السياسية العشائرية في العهدين البهلوي الأول والثاني

إن اعتقال أحمد شاه - البالغ من العمر ١٢ عاماً - العرش في إيران، اثر الازمة التي افتعلها والده محمد علي شاه، كان ينطوي على تكتيك يرمي إلى الحفاظ على مركزية السلطة في النظام السياسي الإيراني المضطرب آنذاك، إذ إن الظروف الغامضة وغير المستقرة، كانت تشير إلى عجز السلطة القاجارية عن امتلاك القدرة السياسية والتنظيمية اللازمة لمواصلة إدارة شؤون البلاد. ففي تلك الحقبة الزمنية من زوال العهد القاجاري، حدثت الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي، مسفرة عن تحول طارئ على الحدود الشمالية لإيران، وتغيير في مصالح موسكو ومصالح القوى الأوروبية في جنوب آسيا وفي الشرق الأوسط.

وكان استلام رضا خان السلطة في إيران يدخل في إطار المصالح البريطانية في الهند خصوصاً، وفي آسيا عموماً. إذ كانت السياسة التقليدية البريطانية تعتمد على التصدي لتركيز السلطة في نطاق الدولة المركزية، كي يتسنى لها الهيمنة على المسرح السياسي الإيراني، وخاصة جنوب إيران. إلا أن قيام الحكم الشيوعي في الاتحاد السوفياتي دفع الحكومة البريطانية إلى إرساء أنظمة وطنية ومركزية في البلدان المتاخمة لحدود الاتحاد السوفياتي، وذلك من أجل ضرب الحصار على الاتحاد السوفياتي، ولتحقيق مصالح الوطنيين في تلك البلدان. وقد كان الهدف الأول للحكومة البريطانية يتمثل في تحقيق مصالحها النفطية والإستعمارية في المنطقة^(١). وقد رأى فريق من أعضاء الحزب الشيوعي السوفياتي برئاسة ويستانوف أن فكرة تعيين النظام في إيران قد تبلورت استناداً إلى وجهة نظر بريطانية تحمل في نهاية المطاف فكراً رجعياً. وقد أوصت هذه المجموعة بضرورة محاربة نظام رضا خان وتمهيد السبيل أمام الحركة الفلاحية في إيران. وأوصت مجموعة أخرى في الحزب الشيوعي

* استاذ مساعد في العلاقات الدولية بجامعة الشهيد بهشتي (طهران) ورئيس تحرير مجلتي «خاورميانه» و«ديسكورس».

السوفياتي بقيادة كرجاجين، بأن تغيير النظام في إيران، كان خطوة على طريق الثورة على البورجوازية، ويجب أن تحظى بالدعم. وفي نهاية المطاف إعتدلت الاتحاد السوفياتي على وجهة النظر الثانية في تعامله السياسي مع إيران بعد وصول رضا خان إلى السلطة^(٢).

إن الدعم - غير المحدود - الذي قدمته بريطانيا إلى إيران لم يكن الهدف منه إحداث تحول لتطوير الأوضاع الثقافية والاجتماعية والسياسية في إيران، وإنما كان هدفه دعم الحكومة المركزية الإيرانية لمواجهة التهديدات الفعلية التي كانت تواجهها على حدودها الشمالية، أي من جانب الحكومة الشيوعية الجديدة في موسكو. وبعد ذلك إتبعته الولايات المتحدة النهج البريطاني نفسه تجاه إيران^(٣).

سنحاول في هذه المقالة تسليط الأضواء على دور العشائر في تدخلها بالشؤون السياسية، والإدارية، وفي تشكيل الحكومة المركزية. إذ على الرغم من انحسار دور العشائر في الشؤون السياسية والإدارية في العهد البلهوي الأول، فإن تقاليد الثقافة العشائرية بقيت مستمرة إلى الوقت الحاضر، لأنها لم تواجه أي نظام بديل يناقشها على الساحة السياسية.

رضا خان والعشائر

إبتداءً، سنتحدث عن كيفية تعامل رضا خان مع العشائر. فقد واصل قائد قوات الجيش الإيراني رضا خان سياسة إحتواء القبائل والعشائر، والقضاء على القوى المحلية، وقد بدأ حملته تلك في أعقاب الانقلاب العسكري عام ١٩٢٠، وتابعت هذه الاستراتيجية من خلال إلقاء القبض على رؤساء العشائر أو نزع أسلحتهم وتحجيم نفوذهم. وبذلك استطاع رضا خان - خلال عامين ونيف - إحتواء القوى المحلية في كيلان وأذربيجان وكرديستان ولرستان وفارس وخراسان^(٤). ففي الأعوام ١٩٢٤-١٩٢٦، بدأت إنتفاضات التركمان والأكرا، وفي المناطق الواقعة في شرق سواحل بحر الخزر (بحر قزوين). وفي الأعوام ١٩٢٥-١٩٢٧، تواصلت الانتفاضات في بلوشستان. وفي الأعوام ١٩٢٧ و١٩٢٨ شهدت المناطق الجنوبية الغربية إنتفاضات العرب في خوزستان، والّر في لرستان. كذلك انتفضت العشائر في جنوب إيران، أي عشائر دشتستان وتنكستان القاطنة في المناطق الساحلية للخليج الفارسي. ثم إنتفضت عشائر مسني، وبوير أحمد ضد سلطة رضا خان. وفي ربيع عام ١٩٢٩، اندلعت إنتفاضة العشائر الجنوبية في هذه المنطقة، وإنضمت عشائر القشقائي والبختياري إلى الانتفاضة الجنوبية. وقد طالبت جميع هذه العشائر بإلغاء الأحكام العرفية، ووقف التحركات العسكرية في تلك المناطق، وطالبت أيضاً بالاستقلال والحكم الذاتي، وإبقاء الإدارة الأليخانية والقشقائية وبقية أمراء العشائر. وطالب المنتفضون بوقف نزع أسلحة العشائر، وتخفيف الضرائب المفروضة عليهم من جانب الدولة، وإلغاء الخدمة العسكرية

الاجبارية، كما عارضوا فرض الأزياء الموحدة الأوروبية التي دعا إليها رضا شاه، ووضع القبعات البلهوية على رؤوسهم^(٥). وقد استطاع رضا شاه القضاء على الانتفاضات العشائرية بالقوة وإخمادها الواحدة تلو الأخرى، وبذلك خيب آمال العشائر بالحصول على الحكم الذاتي أو الاستقلال. في تلك الفترة تم إلقاء القبض على كثير من رؤساء العشائر وإيداعهم في السجون، وأجبر بعضهم على الإقامة الجبرية في طهران. وتمت التصفية الجسدية بحق العديد منهم. كما تم إجبار كثير من العشائر على الرحيل من مواطنهم إلى مواطن جديدة بعيدة عن مناطقهم الأصلية^(٦).

وقد حاول رضا خان إستمالة قبيلة البختاري. وكان على حذر منهم. وذلك باستعانة بالسردار أسعد، وهو أحد رموز تلك العشيرة، فجعله معتمداً لديه، وأسند إليه منسوبي وزارتي البريد والبرق ووزارة الحرب^(٧). كما أجاز رضا خان لصولة الدولة ونجله ناصر خان، رئيس القبيلة القشقائية، ليكونا نائبين في المجلس النيابي عام ١٩٢٦. ولكنه زج بهما في السجن بعد فترة^(٨). وكذلك ألقى القبض على رئيس عشيرة خراسان، السيد حيدر بربري ونفاه إلى زنجان. وتم ترحيل أبناء عشيرة البربر من خراسان وتوزعهم في مناطق مختلفة من البلاد، كما تم تغيير اسم هذه العشيرة إلى اسم (خاور)^(٩). وفي نهاية المطاف تم قتل السردار أسعد، وكذلك إعدام عدد من رؤساء عشائر البختاري والقشقائي، وقبيلة بوير أحمد^(١٠). وتم ترحيل رؤساء العشائر الكردية إلى طهران بالإكراه، أو توطئتهم في مدن إيرانية أخرى^(١١).

وفي خوزستان دعا رضا خان الشيخ خزعل حاكم خوزستان في البداية إلى إعلان الولاء والطاعة له، إلا أن الشيخ خزعل رفض الرضوخ، وأطلق على رضا خان تسمية الغاصب. وفي بادئ الأمر شكل الشيخ خزعل لجنة لدعم أحمد شاه سماها لجنة «السعادة». بعد ذلك قرر رضا خان التوجه شخصياً إلى خوزستان للقضاء على الشيخ خزعل. إلا أن الوزير المفوض البريطاني برسي لورن تدخل وحال دون تحقيق ذلك. وعندما وجدت بريطانيا أن رضا خان مصمم على تنفيذ خطته، أعلمته بأن بريطانيا لديها عقد مع الشيخ خزعل يخلوها بالدفاع عنه أمام السلطة المركزية. لكن بريطانيا تخلت عن موقفها هذا. في الدفاع عن الشيخ خزعل. عندما قررت دعم الحكومة المركزية الإيرانية، وبذلك تم إستسلام الشيخ خزعل لرضا خان في الأهواز من دون أية مقاومة. وعند ذلك بسطت القوات الحكومية سيطرتها على خوزستان^(١٢).

وحول تعامل رضا شاه مع العشائر الإيرانية وسعيه لارساء الوحدة الوطنية في إيران، يقول باحث «لقد بدأ رضا شاه تحركه بشكل حذر، لأن العشائر الكبيرة كانت مسلحة بشكل جيد. وقد حصلت هذه العشائر على أسلحتها من الوحدات العسكرية الأوروبية أو من

الوحدات العسكرية العاملة تحت قيادة الضباط الأوروبيين الذين كانوا يخدمون في إيران أثناء الحرب العالمية الأولى. وكان رضا شاه يعتقد أن تدريب الوحدات العسكرية المنظمة. لمواجهة المعارضين الأقوياء والنشطين والجسورين من أبناء العشائر، يتطلب وقتاً طويلاً. ولذا أثار. في البداية. الفتنة بين العشائر. وعندما وثق بقواته العسكرية، إتخذ إجراءات عدة، منها:

ـ فرض الضرائب على العشائر الواحدة تلو الأخرى؛

ـ إجبار أبنائها على الخدمة العسكرية الإجبارية؛

ـ تطبيق هذه الاجراءات بتعسف.

شعرت العشائر التي لم تألف مثل هذه الاجراءات من قبل، بالعبء الثقيل للضرائب المالية الضخمة التي يجب أن تدفعها للحكومة والتي قد تلحق الدمار باقتصادها، ورأت أن سوق أبنائها للخدمة العسكرية الإجبارية يؤدي إلى إضعاف قوتها، ويمهد الطريق لتطاول الحكومة عليها. لذا، أبدت مقاومتها لهذه الاجراءات. إلا أنها كانت تتعرض لقمع وحشي من جانب القوات الحكومية، علماً أن القوات المكلفة بتطبيق سياسة التوطين الإجباري، كانت تمارس أبشع أساليب العنف والتفكيك بحق العشائر، من دون النظر إلى النتائج المترتبة على أساليبها تلك. وقد إتضح للعشائر الإيرانية أن سياسة التوطين التي تنفذها الحكومة بحقها، تؤدي. بشكل لا مفر منه. إلى القضاء على مواشيتها، وتقلل من مواردها الغذائية. وتخفض من مستواها المعيشي، وتؤدي بالتالي إلى إنتشار الامراض والأوبئة والموت في أوساطها. كما أن هذا التوطين قد يؤدي بالمسؤولين المحليين والحكوميين إلى إستغلال العشائر لأغراضهم الشخصية. وقد تخلصت بعض العشائر من الإبادة الحتمية، نتيجة لتنحي رضا شاه عن السلطة عام ١٩٤١^(١٦). وكان رضا شاه يؤمن بانتهاء مرحلة البدو، والعيش في الخيام، وقيام القبائل الرحل بالتنقل في رحلتي الشتاء والصيف بحثاً عن المراعي والأعشاب. وكان يرى ضرورة توطين كل أبناء الشعب الإيراني في مناطق ثابتة كبقية شعوب الدول المتحضرة.

وإذا كانت العشائر لا ترغب في العيش في المدن، كان ينبغي عليها أن تقطن في القرى والأرياف وترك الجبال وإلقاء أسلحتها والتوجه لمزاولة الأعمال الزراعية^(١٧). وكان الهدف من إحتواء العشائر الإيرانية يتمثل في إجبار هذه العشائر. القاطنة في الخيام والعشائر الرحل. على النزول من أمالي الجبال والخروج من الوديان وتوطينها في المدن والأرياف، وتعليمها الثقافة المدنية، وقيام شبابها بممارسة النشاطات المدنية. على أمل أن تمنع الثقافة المدنية من قيام العشائر بالأعمال الشريرة وعمليات النهب والقتل واللصوصية، وإجتثاث هذه

الأعمال من المجتمع الإيراني، والقضاء على العوامل الرئيسية للنزعات الاستقلالية أو اللامركزية، وعمليات التمرد والاضطراب، وأن تتولى الحكومة المركزية مهمات إرساء الأمن في إيران^(٩).

ورغم استيعابه للعلاقة الموجودة بين الوحدة الوطنية ودور العشائر في تحقيقها، فقد أوجد رضا خان حالة من الذعر والخوف وعدم الثقة بين العشائر الإيرانية^(١٠). وهو شكل جيشاً مؤلفاً من خمس فرق عسكرية لتحقيق هذا الهدف^(١١). وفي عام ١٩٢٥، شرع المجلس النيابي قانون الخدمة العسكرية العامة. كما صادق على قانون الجنسية والأحوال المدنية^(١٢). وقد أسس رضا شاه القوة الجوية والقوة المدرعة في الجيش لقمع العشائر الإيرانية المتمردة، وقد تجاوز عدد أفراد الجيش الـ ١٥٠ ألف مجند^(١٣). وأوجد رضا خان جيشاً جديداً من خلال دمج لواءات الفرزاق وقوات الدرك والحرس الخاص وباقي القوات العسكرية الأخرى في قوة واحدة^(١٤). وبذلك اتخذ رضا شاه ثلاثة إجراءات للتصدي للعشائر، هي الاحتواء الثقافي، وتخريب الأسس القبلية، والتوطين الإجباري. ورغم التحول الذي طرأ على تماسك البناء العشائري. من خلال الإجراءات التي قام بها رضا خان. فإن نشوب الحرب العالمية الثانية سمح للعشائر الإيرانية باستئناف رحلاتها المنظمة مجدداً. لذا واجهت سياسة رضا شاه الفشل في مجال توطين العشائر في مكان واحد^(١٥). وقد انتهى رضا خان، بسياسته المنفتحة على التحديث، الدور الذي كانت تؤديه العشائر في إدارة الحكومة المركزية. ورغم الدور الذي كانت تضطلع به بعض الوجوه العشائرية في الدولة، وللمناصب الحكومية التي أنيطت ببعض أبناء رؤساء العشائر، لم يرس النظام الحكومي على أساس النظام العشائري. وقد إنتهى. في الواقع. دور العشائر في تشكيل الحكومة المركزية في العهد البهلوي الأول وما بعده.

لم يشرك رضا خان القوى العشائرية في التنمية الزراعية وتوسيع شبكه الطرق والمواصلات ومشاريع التنمية الصناعية والتجارية^(١٦). وكان التوطين الإجباري للعشائر أمراً سياسياً وأمناً، ولا ينطوي على أي جانب عمراني أو إجتماعي. وقد أدى ذلك الى تدهور الأوضاع في المناطق غير الحضرية. وكان تهجير العشائر من مواطنها الى مواطن جديدة يهدف الى إبعادها عن مواطنها الفعلية التي إعتادت العيش فيها، ليتسنى للدولة مراقبتها وتوسيع السيطرة عليها^(١٧). وكانت الأساليب التي إستخدمها رضا شاه في إدارة شؤون البلاد مستوحاة من أساليب الزعيم التركي كمال مصطفى أتاتورك الذي بنى تلك الإصلاحات على انقاص التراث المهترئ للسلطنة العثمانية.

ورغم تنفيذ بعض المشاريع في الشحن والنقل والمؤسسات الحكومية، وفي القطاع الصناعي، فإن المجتمع الإيراني لم يحظ بالتحويلات النوعية التي تغير نمط حياته^(١٨). وكانت المؤسسة التي شهدت نمواً في التحويلات. في العهد البهلوي الأول. هي المؤسسة الحكومية.

على أن قانون الخدمة العسكرية الاجبارية، الذي أدى الى بناء الجيش الجديد في ايران، أقام علاقات خاصة وجديدة بين الشعب والدولة. وقد طرح بذلك مفهوم الخدمة للدولة وليس لصاحب السلطة^(٢٥). وساهمت الخدمة العسكرية في صفوف الجيش من ناحية أخرى في إزالة الفوارق القومية والقبلية والعشائرية، وأصبح الجيش عنصراً من عناصر تحقيق الانسجام الداخلي والوحدة الوطنية الايرانية. كما أدى التجنيد الاجباري في صفوف الجيش، وفي مناطق البلاد المختلفة الى إيجاد الاقتناع بتحقيق الوحدة الوطنية، وإن كانت هذه الوحدة الوطنية لم تؤد الى إيجاد مؤسسات سياسية ثابتة^(٢٦). وقد أدت إزالة الولاءات العشائرية، والاندماجات القومية في ايران الى إيجاد النظام السياسي المستقر^(٢٧).

كانت التقسيمات الادارية في العهد القاجاري تقسم البلاد الى أربع مقاطعات، وإلى عدد من الولايات. أما في العهد البهلوي الأول، فتم تقسيم البلاد إدارياً الى ١١ محافظة و٤٩ قضاء. ونتيجة لهذه الاجراءات، تم تقسيم آذربيجان الى قسمين، وكردستان الى ثلاثة أقسام.

وفي عام ١٩٤٨، أصدر رضا خان مرسوماً بتشكيل مؤسسة لنشر الثقافة الفكرية^(٢٨)، وذلك للعمل على إلغاء التنوع الثقافي في مناطق البلاد المختلفة ليتمتع جميع المواطنين بانتماء وطني واحد. وبذلك تم القضاء على تراث الحركة الدستورية، بواسطة النهج الاستبدادي الذي إتبعه رضا خان والذي أدى الى قتل أو نفي كثير من الذين ساهموا في بناء صرح الدستورية.

ولم يتم في العهد البهلوي الأول إرساء المؤسسات السياسية في ايران، باستثناء بناء بعض الاسس التي تصب في خدمة الشعب. إلا أن الثقافة السياسية المتهورة كانت واضحة في سلوك النخبة السياسية والجهاز الحكومي. واعتمد رضا شاه، على خلاف ملوك القاجار الذين إعتمدوا في إدارة حكمهم على رؤساء العشائر والملاكين والامراء، على القوى الداعية الى التحديث والتطور والعسكريين، من أجل الحفاظ على قوته وسلطته. وقد عمل عدد من رواد التحديث، أمثال تيمور تاش وداور وفروغي، لفترة من الزمن في المؤسسات الحكومية في عهد رضا شاه، لكنهم لم يفلحوا في عرض وجهات نظرهم الاصلاحية، لأن الانظمة الاستبدادية لاتسمح بإظهار الكفايات والقابليات التي تتعارض مع سياستها الاستبدادية. ومثل هذه الحكومات تميل برغبتها نحو العناصر ذات الكفاية المتوسطة أو ما دونها، لأن ثقافتها السياسية تبنى على الطاعة العمياء. على أن كثيراً من العناصر الداعية للتطور والتجديد، ممن إحتلوا مناصب في أجهزة الدولة أو في المجلس النيابي أو في عالم الكتابة والصحافة في مؤسسات رضا خان، اضطلعوا بدور أساسي في بقاء رضا خان في دفة الحكم وتثبيت أركان نظامه. إلا أن كثيراً من هؤلاء تم اغتيالهم أو إقالتهم من مناصبهم.

وكان رضا خان قد أجرى إتصالات مع الفصائل القوية في البلاد في أعوام ١٩٢٠.

١٩٢٥، وإعتمد في الفترة ما بين ١٩٢٥ و ١٩٣٣ على بعض زعماء الحركة الدستورية، وعلى عدد من الأعيان القاجار في تثبيت أركان حكومته. وفي عام ١٩٣٤ إستغنى رضا خان عن خدمات أعيان القاجار، ولم يواصل كذلك وفاءه لقادة الحركة الدستورية. ثم اعتمد على البيروقراطيين، والطبقة المتوسطة التي أوجدتها. وقد بقي من المقربين له البارزين داور فقط في منصبه حتى عام ١٩٣٣. إلا أن داور انتحز عام ١٩٣٦ خوفاً من تعرضه لسخط رضا شاه. وعليه، فإن الحكم الإيراني المستبد تم بناؤه على أساس السلطة المطلقة والدكتاتورية الفردية، وتحت شعار «نظام وطني بزعامة ملكية». على أن تنحصر هذه الزعامة بشخص رضا خان، مع وجود فوارق مع النظام القاجاري الذي سبقه في الحكم^(٢٩). إذ كان النظام القاجاري يعتمد أساساً على قوات القبائل والعشائر للإبقاء على سلطته، فيما أولى رضا شاه اهتمامه بالعسكريين، وجعلهم القاعدة الرئيسة التي يعتمد عليها لإدارة حكمه.

رغم التحول الذي طرأ على هيكل السلطة وطبقات المجتمع الأخرى، فإن الثقافة السياسية للعهد البهلوي الأول لم تختلف في محتواها عن الثقافة السياسية التي كانت سائدة في العهد القاجاري. ففي العهد البهلوي الأول، كانت السلطة منحصرة بيد الشاه، ولم يستطع أي فرد في نظامه أن يتخذ قرارات من دون موافقة الملك المسبقة. وكانت كل شؤون الدولة تعرض على الملك أولاً، وكانت أوامره نافذة، وكانت السياسة الداخلية الإيرانية تقوم على أساس إرضاء الشاه^(٣٠). وكانت القاعدة الثانية التي إرتكزت عليها حكومة رضا خان تتشكل من القادة العسكريين الذين مولهم الشاه بقوة حيث باتوا أثرياء. فالقوانين الجديدة لتسجيل العقارات، والحضور القوي للعسكريين في المقاطعات والمدن، وتبديل الأراضي الى سلع يمكن تبادلها، كانت من الأسباب التي شجعت القادة العسكريين على إمتلاك الأراضي. وفعلاً إستطاع العسكريون إمتلاك العقارات والأراضي في مختلف مناطق البلاد. وقد حل العسكريون محل رؤساء العشائر، من خلال استخدامهم القوة والقمع. والواقع أن رضا شاه قضى على الطبقات العشائرية القديمة ورؤساء العشائر والملاكين، وأحل محلهم العسكريين للحفاظ على حكمه وبسط سيطرته على البلاد.

وقد تغيرت في هذه الحقبة الزمنية أنماط القوة وبناء وشكلاً. وقد إحتل الشاه رأس هرم السلطة كما كان سائداً في العهد القاجاري، وأحى نظام الملكية الوراثية. وإذا كانت قوة الشاه وشرعيته في العهد القاجاري مستمدة من قوة العشائر والقبائل والاعتماد على العواطف الدينية، ففي العهد البهلوي الأول أصبح الجيش الحكومي وقوة الدولة المركزية والشعور الوطني تشكل المصدر لشرعية النظام^(٣١). على أن رضا خان إنتهج في كثير من إجراءاته لاصلاح شؤون إيران، أساليب أتاتورك! فكان ينفذ السياسات الاصلاحية نفسها التي كان ينفذها أتاتورك في تركيا^(٣٢).

ورغم تنفيذ بعض الإصلاحات في مجالات النقل والشحن والصحة والتعليم، فإن الحكومة كانت ترفع مصالح أقلية صغيرة، وذلك بسنّها القوانين التي تسخر كل الامكانيات والموارد المالية للشعب لمصلحة تلك الأقلية؛ وكانت الأقلية من جانبها تغتصب أموال الشعب وامكانياته المالية^(٣٦). فكان العسكريون وعدد من الأعيان السابقين والمقرّبين من أصحاب الأراضي والراسماليين يشكلون الطبقة الجديدة التي تحمل الثقافة السياسية الاستبدادية والبيالية والمتخلفة، ولكنها بشوب جديد. وكانت الامكانيات الموجودة في البلاد تسخر لخدمة مصالح عدد محدود من هؤلاء؛ وقد تكررت بذلك تجربة العهد القاجاري في محتواها، ولكن بشكل مختلف.

إن الثقافة السياسية العقلانية تتمثل إحدى خصائصها في الأمن القانوني للأفراد في مواقع عملهم. وتعتمد هذه الخصوصية على تطوير المكتسبات الاجتماعية والادارية والسياسية في المجتمع. وكان الأمن الاداري يتميز بأهمية بالغة، لأنه يرتبط بالمناصب الحكومية والمواقع السياسية.

في المقابل كونت ايران في عهد الحركة الدستورية نوعاً من الوعي العام بالنسبة الى المدنية السياسية. وقد قام عدد من المفكرين ورجال الدين بخطوات جادة من أجل إرساء نظام سياسي دستوري، إلا أن هذه الاجراءات لم تستمر طويلاً. إذ قضى رضا خان على كثير من إنجازات تلك المرحلة. فبقيت الثقافة السياسية الايرانية على حالتها البيروقراطية والعشائرية والاستبدادية.

ثمة علاقة مباشرة بين الثقافة السياسية والنظام السياسي وأسس الانفتاح السياسي. وكما أشرنا سابقاً، فإن التفكير المنطقي والعقلاني هو وحده الكفيل في إيجاد التطور الايجابي في الثقافة السياسية للمجتمع. ففي الواقع تمثل الثقافة السياسية العشائرية وتأثيرها في الأنظمة السياسية الايرانية إنعكاساً لنوع الأنظمة السياسية التي كانت تحكم ايران لقرون طويلة. ومن أجل توضيح أهمية المؤسسة في توجيه الثقافة السياسية سنشرح في ما يلي إرتباط هذه الأمور بعضها مع بعض؛ وللتذكير، فإن هناك فارقاً واضحاً بين المؤسسة والمنظمة. فالمؤسسة تعنى بالعلاقات القانونية والفكرية بين أفراد المؤسسة وفروعها. في حين يشير معنى المنظمة الى الهيكل العام للمؤسسة، ولا يشمل العلاقات الفكرية بين أفرادها.

ومن أجل تحقيق التنمية السياسية في المجتمع، يجب تثبيت ضوابط العمل السياسي بين أفراد المجتمع، وكذلك أن تتخذ القرارات بطريقة أكثرية الآراء، وبما يتناسب مع ثقافة ومعتقدات المجتمع. فالتنمية السياسية لها مراحل تمهيدية، ويرتبط تكاملها الاقتصادي والاجتماعي. وسنتحدث عن المراحل التمهيدية للتنمية السياسية، وكيف يمكن بلوغ المرحلة

إن المرحلة الأولى للتنمية السياسية هي أصعب العمليات التربوية والتطبيقية والثقافية والحضارية. وهي مرحلة الميل نحو العمل المؤسساتي. إن الأعمال الصعبة عادةً ما تكون مصحوبة بعقبات شاقة يجب تجاوزها. على أن العمل المؤسساتي عادةً ما يكون صعباً. غير أن الأعمال الفردية تكون سهلة في معظم الأحيان. فالمجموعة إذا كانت تنوي التوصل إلى قرار موحد تواجه صعوبة أكثر بكثير من الصعوبة التي يواجهها الفرد الواحد في إتخاذها لذلك القرار.

لقد واجهت إيران في داخلها ومع العالم الخارجي المشاكل في المرحلة التي تبدلت فيها التقاليد، وطريقة تنفيذ الأعمال، وتقدم المجتمع من الحالة الفردية إلى الحالة الجماعية والمؤسساتية. إذ إن الأعمال الجماعية يسودها منطق جماعي ويجب أن تحكمها شبكة من الاستدلالات المنطقية. ففي الحضارة الجديدة يضعف دور الفرد، ويمو دور العقل الجماعي، والاجماع في الرأي والقرار. وفي النظام الإقطاعي، تكون العلاقات الاجتماعية أسهل بكثير من العلاقات في النظام الصناعي، ولذلك تقل أهمية دور الفرد في النظام الصناعي، ويحظى الدور الجماعي بالأولوية. فقد سارعت بلدان العالم الثالث لشراء وإستيراد منتجات النظام الصناعي الغربي. إلا أنها لم تحصل على الثقافة اللازمة التي تساعدها على إنتاج تلك البضائع، لأن ثقافة الإنتاج غير قابلة للاستيراد. إذ لا يمكن الحصول على ثقافة الإنتاج من خلال بناء المؤسسات، أو إيجاد هياكل العمل أو تنظيم دورات دراسية أو منح شهادات أو التوجه إلى الغرب، وإنما يكون من خلال البناء الذاتي والاعداد محلياً. ويشكل الميل نحو العمل المؤسساتي نوعاً من الثقافة، ونمطاً من رقي المستوى العقلاني للأفراد. فالفرد الواحد بطبيعته يرغب أن يبقى في دفة الحكم، أو في منصبه الوزاري لأعوام عديدة. إلا أن النظام المؤسساتي هو الذي يمنع حدوث ذلك، ويضع القوانين المناسبة لترشيد سلوك وأعمال وطموحات الأفراد.

إن الوسائل التعليمية تساعد على تقوية العمل التنظيمي. غير أن النظام المؤسساتي بحاجة إلى ثقافة تعتمد على مبادئ مدونة. ويجب أن يحصل إجماع في الرأي على تلك المبادئ، وأن يسود التضامن بين الأفراد الذين يؤمنون بها، وأن يعتبرونها مبادئ أساسية. فلو النظام البشري الجديد يمكن بلوغه عبر الشهادات الدراسية أو الدورات التعليمية لكان من المفروض عدم ظهور ما يسمى العالم الثالث الذي ظهر بعد الخمسينات، ولتحول العالم بأسره إلى نظام يقوم على المؤسسات.

إن العقلانية السياسية من شروطها التحمل وضبط النفس والرؤية المستقبلية الواضحة والالتزام بانتهاج العمل الجماعي والابتعاد عن التصرفات الفردية. ففي ظل العقلانية

السياسية لا يمكن للفرد أن يعمل ما يشاء أو يقول ما يشاء أو يفرض ما يريد. فالنظام المؤسساتي يحول دون التطرف في الأعمال أو إظهار الأنانيات. ويكفل العمل المؤسساتي إنجاز هذه المهمات عبر القوانين، ومن خلال الثقافة المكتوبة^(٢٤).

لماذا تحولت الثقافة السياسية الإيرانية - في عهد رضا خان - من النهج الدستوري إلى نظام إستبدادي؟ إن السبب الرئيس في ذلك يعود إلى فقدان المؤسسات الثقافية التي يمكنها أن تعمل لتحقيق العقلانية السياسية، كما ذكرنا سابقاً. ويقول باحث بهذا الصدد: «إن الأوامر الخمسة عشر التي مرت بها إيران منذ اعتلاء رضا خان العرش، وحتى تنحيته عن السلطة، يمكن تقسيمها إلى مرحلتين: الأولى كانت في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٢٣-١٩٢٣، أي المرحلة التي كانت سلطته إستبدادية مطلقاً؛ والثانية في الفترة الممتدة من سنة ١٩٢٣-١٩٤١، والتي شهدت حدثين مهمين ومتراپطين، وهما موضوع عقد الاتفاقية الجديدة للنفط، وموضوع سقوط عبد الحسين تيمور تاش وزير البلاط القوي، وحدث تحولت اجتماعية واقتصادية مهمة، وخصوصاً في الأوامر السبعة الأولى. كما شهدت هذه الفترة أمكانية المعارضة لأراء الشاه، وإن كانت قليلة، وكانت قراراته قابلة للتعديل من خلال التشاور مع المقربين إليه، وبذلك أمن الناس على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم من ميول الشاه ورغباته أو تطاولات خدامه. وقد يعتبر سقوط تيمور تاش العلامة البارزة في تحول رضا شاه نحو السلطة المطلقة والدكتاتورية، لأن الشاه كان منذ سقوط تيمور تاش إلى اللحظة التي تنحى فيها عن السلطة الحاكم المطلق المتحكم برقاب الناس وحرياتهم وحقوقهم وأموالهم.

كان تيمور تاش واضح حجر الأساس للنظام المستبد الجديد وحصيلته، وقد لقي حتفه بذلك السيف الذي عاش في ظلاله وأعدده للقضاء على الآخرين^(٢٥). وقد ذكر بعض الباحثين أن العهد البهلوي الأول شهد مرحلة تبديل الثقافة الإيرانية وأدابها وتقاليدها إلى النمط الأوروبي والتحديث في إيران^(٢٦). يبدو أن مثل هذا التفسير كان يحتاج إلى المزيد من الدقة والتأمل. فإذا كان التحول إلى النمط الأوروبي يعني نوع الملابس والأزياء والسلوك الاجتماعي، فإن هذا الشيء لا يمت إلى الثقافة أو السياسة بأي صلة. وإذا كان التحول إلى النمط الأوروبي يعني تنمية حركة الشحن والنقل وتشديد بعض المصانع والمعامل، فإن هذا الأمر يتصل بالقضايا التجارية والاقتصادية ومجال الاتصالات. إذ، لم ينتقل النظام الحزبي الغربي إلى إيران، ولم تنقل مبادئ النقد والنقد الذاتي أو تداول السلطة داخل المؤسسة السياسية الإيرانية. لكن بعض المظاهر والأفكار الثقافية والسياسية الغربية كان يمكن ملاحظتها في النظام الاجتماعي والسياسي والتعليمي الإيراني. ولم تتحول الآلية التنافسية لحل الخلافات، والتي تجسد الثقافة السياسية العقلانية إلى واقع ملموس، سواء في العهد البهلوي الأول أو في العهد البهلوي الثاني. ولم تتبلور الحقوق المدنية والانسانية لعامة الناس

ورغم تشكيل حكومة وطنية . لأول مرة في إيران . غير مستندة إلى قاعدة عشائرية وأبدت اهتماماً بكل المدن الإيرانية ، وأنجزت اصلاحات في المجالات العمرانية والادارية والعسكرية ، فإن الحقل الثقافي المحلي والنظام السياسي العقلاني لم يشهدا تحولاً ، ولم يؤد اتصال إيران مع العالم الخارجي الى تزويد المؤسسات الإيرانية بالخبرات . إذ أولت الثقافة السياسية الإيرانية إهتمامها بالمصلحة الفردية ، ولم تول إهتمامها ببناء المؤسسات التي من شأنها أن تحافظ على مصلحة الجميع . وقد حظي العسكريون في العهد البهلوي الأول باهتمام الشاه ، لأن العسكريين كانوا يشكلون القاعدة الرئيسة لحماية حكومته . وقد أتاح رضا شاه . الى حد ما . المجال أمام العسكريين للاعتداء والتطاول على أموال الأثرياء من رؤساء العشائر أو كبار الملاكين ، ليستحوزوا على المال والثروة . ولم يتوان الشاه عن منح المناصب والمواقع والامكانات الحكومية للأفراد الذين أعلنوا ولائهم وطاعتهم له . وكانت الأجهزة الحكومية تتعامل بقسوة مع الذين يحتجون على مشاريع رضا خان أو يحاولون دون تنفيذها . وقد تعرض كثير من أصحاب المواهب والكفايات الى التصفية أو إجبارهم على تغيير مواقفهم . وكان يجب على كبار المسؤولين الحكوميين والسياسيين والكتّاب والفنانين والمفكرين مسابقة الاتجاه الحكومي أو اللجوء الى العزلة . وكان هؤلاء يتصورون بأنهم يناضلون بهذه الطريقة ضد عملاق الدكتاتورية .

ويقول أحد الباحثين « منذ أن تعرف الغربيون على العشائر القاطنة في المناطق الحدودية ، تحولت هذه الحلقة الحديدية . التي تضرب بها القوات العشائرية البلاد . الى حلقة من نار محرقة ، أو الى أفعى سامة قاتلة . وإن ما يقال حول أن البريطانيين قاموا بتحريكها أخيراً ، هو قول ساذج وخاطئ ، لاني على معرفة بأداب البختياريين وتقاليدهم . فمثلاً عندما هاجر مرتضى قلي خان نجل صمصام السلطنة ، تسلم خلال ثلاثة أيام أموالاً من الروس ومن الالمان ومن البريطانيين . إلا أن السياسة الخارجية للبختياريين كانت ماهرة بشكل عام . وينقسم البختياريون دائماً الى قسمين ، كل قسم منهم يتحالف مع طرف من الأطراف الأجنبية . وفي هذه الظروف ، وبناءً على المعلومات المتوافرة والوثائق الموجودة ، إنقسم البختياريون الى قسمين في السياسة الخارجية : قسم مؤلف من الشباب ، وقد شكل هؤلاء جمعية باسم (نجمة بختيار) تعاونت مع الروس ، والقسم الآخر كان برئاسة أمير مجاهد الذي وقع معاهدات مع البريطانيين . وأعود ثانية وأقول إن البختياريين غير ثابتين في مواقفهم ، فمن الممكن أن يغيروا عقائدهم في كل يوم^(٢٧) . فالعقيدة لا تكون نتيجة للعقلانية فحسب ، بل المدنية هي الأخرى تكون حصيلة للعقلانية . وإذا كنا نؤمن بمقولة «المستوى الفكري» ، فإن بلوغ المدنية والعقلانية بحاجة الى وجود مستوى فكري ناضج . فالاستبداد هو نمط من

التفكير، والنزعة الفردية في السياسة تمثل نوعاً من الفكر. كما أن الدكتاتورية وثقافة إلغاء الآخر والعنف والتهديد والنهب والبيروقراطية غير العقلانية والتترف: هذه الأمور لها تفسيرها في الفكر البشري.

من الواضح أن الأعمال التي تقوم بها الحكومة المنتخبة أصعب كثيراً وأكثر تعقيداً من الحكم الفردي والاستبدادي. ولهذا من الطبيعي أن يحتاج العمل المنهجي والمؤسساتي، والثقافة السياسية العقلانية والدخول إلى الثقافة المدنية، إلى مستوى فكري أعلى، بل وإلى عقائد ثابتة يتفق عليها الجميع في الداخل، أو يتم التوصل إليها بتأثير عوامل خارجية (٢٨).

إن الأوضاع الحاضرة التي يعيشها الفرد. هي نتاج الماضي والبيئة التي عاش فيها. لذا فإن الماضي التربوي والطبقي للنخبة السياسية في البلاد ينعكس على وضعها الحالي. على أن عجز الصفوة المختارة في البلاد عن نشر المعتقدات العقلانية الثابتة له نتائج سلبية. فالثقافة السياسية للعهد البهلوي الأول لم تختلف اختلافاً كبيراً عن الثقافة السياسية التي كانت سائدة في العهد القاجاري. إذ إن عدم الاهتمام بالعمل السياسي المؤسسي والمنهجي لرفع مستوى العقلانية في الفكر الاجتماعي والثقافي، أدى إلى تكرار تجربة المرحلتين السابقتين في العهد البهلوي الثاني.

العهد البهلوي الثاني

إن المرحلة الأولى التي سنبحثها في هذه الدراسة للعهد البهلوي الثاني في إيران، هي الحقبة الزمنية الممتدة بين عامي ١٩٤١-١٩٥٣. وقد تدرب في هذه الأعوام عدد لا بأس به من النخبة الإيرانية على العمل البرلماني والنظام البرلماني في إيران. وكما ذكر كثير من المؤرخين أنه لولا التدخل الأجنبي والنزعة الاستبدادية للشاه في هذه المرحلة، لكان من المحتمل أن يتمكن رجال الدولة الإيرانيون أن يرسوا تدريجاً. ومن خلال أساليبهم. ثقافة جديدة ومنهجية ثابتة وهيكلية متطورة في الساحة السياسية الإيرانية.

شهدت الساحة السياسية الإيرانية في الفترة الأولى من الحكم البهلوي الثاني، والتي استمرت ١٢ عاماً، ١٢ رئيساً للوزراء وتشكيل سبعة عشرة وزارة، إضافة إلى ٢٣ تعديلاً وزارياً. وبلغ معدل عمر كل وزارة نحو ثلاثة أشهر ونصف، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات الوزارية (٢٩). ومن بين ١٥٠ سياسياً شغلوا مناصب رئيس الوزراء أو مناصب وزارية، احتل ثلثهم - على أقل تقدير - مناصب وزارية في كل الوزارات التي تم تشكيلها في هذه الحقبة الزمنية. وقد استمد ثلثا هؤلاء السياسة مكانتهم السياسية من البلاط الملكي (٣٠).

كانت الأحكام العرفية في هذه الفترة سائدة في طهران وفي معظم المدن الإيرانية. ولكن أجواء البحث والنقد والانتقادات كانت واضحة في المجالات الصحافية والثقافية، وكان العمل

الجماعي للساسة ملحوظاً. وإلى ذلك، ساهمت أمور كثيرة في ارساء الحكومة البرلمانية الفاعلة في هذه المرحلة، كالتجديدات المتسارعة في المؤسسة الاقتصادية والمالية في البلاد، وتحقيق التنمية النسبية في الجانب الصناعي، وزيادة التمييز الطبقي بين الفئات الاجتماعية، ونمو الشعور الوطني، وتزايد المثقفين، وتطور النظام التعليمي، وتشريع القوانين المدنية والقوانين الأخرى وتوسيعها، وتغييرات أخرى من هذا القبيل. إلا أن الحكومة البرلمانية في هذه المرحلة كانت تواجه صعوبات أساسية في أداء مهماتها^(٤١).

لقد ترك إنسحاب رضا شاه من مسرح السلطة في إيران وضعف محمد رضا شاه الشاب، أثراً إيجابياً. على المدى القصير. في النظام السياسي في البلاد، وفي الثقافة السياسية في إيران، ما أدى إلى توزيع السلطة بين المسؤولين. وقد دخل عدد كبير من موظفي الدولة والساسة الإيرانيون في هذه المرحلة المسرح السياسي. ورغم إحتواء الروس والآنكليز، وإلى حد ما الولايات المتحدة، للعمل السياسي في إيران في هذه المرحلة، كانت للساحة الداخلية أهميتها الخاصة. وقد توفرت في هذا العهد ظروف مشابهة، للظروف التي شهدتها عهد أحمد شاه. إذ سادت فيها أجواء التنافس والبحث والحوار والدعوة إلى الدستور وإنهاء القانون في أعمال الدولة. ولكن إنقلاب عام ١٩٥٣ أعاد مركزية السلطة، وحال دون ترسيخ التنافس السياسي والثقافي في الساحة السياسية الإيرانية. وقد أدت أهمية النفط وتنامي الشيوعية في الاتحاد السوفياتي دوراً أساسياً في بلورة التحولات بعد عام ١٩٥٣. إذ إن عدم تركيز السلطة بيد الشاه أدى إلى ظهور تنافس علني، بين عدد من المجموعات السياسية الكبرى في إيران. وكان ذلك التنافس مقتصرأ على ثلاث مجموعات شكلت زوايا مثلث، كانت الأولى تمثل تكتلاً من الساسة والمحافظين التقليديين وملأكي الأراضي وكبار التجار وأصحاب الأعمال والقادة الدينيين المتنفذين، فيما مثلت الثانية المثقفين والعمال المرتبطين بحزب «توده» الشيوعي الإيراني. وفي الزاوية الثالثة من هذا المثلث كانت الطبقة الداعية إلى التحديث، والطبقة المتوسطة الجديدة التي برزت وعملت في إطار الجبهة الوطنية^(٤٢).

في الواقع يمكن مقارنة المجموعات الثلاث ومتفرعاتها، إذا ما أخذنا في الاعتبار التركيبة التقليدية للمجتمع الإيراني القائمة على العشائر التي يسود بينها إنسجام نسبي، ولكنها في الوقت نفسه تشعر بأن الآخرين غرباء عنها. إذ يمثل الأمن الهاجس الأهم للعشائر، لأن مصالحها تتحقق من خلال إستتباب الأمن في الأراضي التي تعيش فيها، والامكانات المتوفرة في تلك البيئة الجغرافية. ولكن في الفترة الممتدة بين ١٩٤١-١٩٥٣ كانت هناك جهات نظر مختلفة بين المجموعات السياسية النشطة في الساحة الإيرانية، وذلك من خلال نظرتها وتقييمها لشؤون البلاد العامة، وإلى الاتجاه الفكري السائد. وإن دل هذا الاختلاف في

وجهاً النظر على شيء، فأنما يدل على وجود إنفتاح سياسي في البلاد، قياساً بالوضع الذي كان سائداً في العهد القاجاري. وهذه النقطة جديرة بالاهتمام، إذ تركت التحولات التي شهدتها الساحة الإيرانية تأثيرها بشكل فاعل في التطورات في البلدان المجاورة. إلا أن غياب الهيكلية السياسية، وعدم تحويل هذه الأفكار والنشاطات الى نظام سياسي، كانا يشكلان العقبة الأساسية للسياسة الإيرانية.

لقد كان الشاه يعتبر أحد الأطراف الفاعلة في التحولات السياسية التي شهدتها الساحة الإيرانية في الأعوام ١٩٤٦-١٩٥٣، الأمر الذي يعتبر تحولاً عميقاً في النظام السياسي الإيراني. إذ كان معظم الساسة من أصول عشائرية. إلا أن المسرح السياسي في إيران إنتقل الى باقي المدن الإيرانية نتيجة الوحدة الوطنية النسبية التي تحققت في العهد البهلوي الأول. ورغم عودة كثير من العشائر الى مواطنها الأصلية بعد خروج رضا شاه من البلاد، واصلت هذه العشائر حياتها الطبيعية. ورغم عدم انتهاز الثقافة السياسية العشائرية في النظام السياسي الإيراني الجديد، وعدم اقتصره على أصحاب الأراضي ورؤساء العشائر والمختارين والشيوخ، فإن غياب المنظمات المدنية والسياسية أدى الى استمرار نهج الثقافة التقليدية.

هنا تجدر الإشارة إلى أن الثقافة العشائرية تعاني عجزاً في التوصل الى الاجماع في الرأي بالنسبة الى القضايا المختلفة. كما لم تسمح الثقافة العشائرية للفرد أن يبرز دوره وطاقاته وابداعاته في الوسط الاجتماعي. ويعيش أبناء العشيرة، طبقاً للثقافة العشائرية في كتلة واحدة من أجل الحفاظ على أمنهم وعلى وشائج القرى فيما بينهم، في حين تركز السياسة المدنية والثقافة السياسية المعتدلة على أهداف ونوايا وتقاوم وسبل مشتركة^(٤٣). وتؤكد إحدى الآثار الدائمة للثقافة العشائرية على حذف دور الفرد من المجتمع.

إن التكيف عبارة عن خصوصية وراثية، وأن تغيير الأوضاع السائدة في العشيرة يتعارض مع مفاهيم الكبار والشيوخ. وابداء وجهات النظر وطريقة عرض الافكار الجديدة تتعارض أيضاً مع تقاليد الحياة العشائرية. فالحياة العشائرية نادر ما تتغير، مما يترك تأثيراً سلباً في المجتمع. على أن هذا النوع من التنظيم الاجتماعي يختلف اختلافاً كبيراً مع نوع التنظيم الاجتماعي الحديث القائم على أساس الانتاج وتنفيذ الواجبات وخدمة الأهداف الوطنية، وبالطرق العقلية والاسلوب العلمي. وقد أبدى الإيرانيون رغبتهم في التحديث، لكنهم حافضوا على ثقافتهم التقليدية. وهنا ينبغي أن نشير الى نقطة مهمة جداً، وهي أن الإيرانيين أظهرها كفاية عالية لحل مثل هذه الأزمات، وكانوا قادرين على تنمية نظامهم البرلماني وثقافتهم السياسية. ولولا التدخل الأجنبي في شؤونهم لكانوا اليوم في وضع متقدم جداً في هذه الجوانب. ففي الحياة المدنية والثقافة المدنية يتم توزيع المناصب

والمسؤوليات على أساس الاختصاص والكفايات، وعلى أساس المعايير المكتسبة، في حين تعتمد الثقافة العشائرية على العلاقات الأسرية والبيروقراطية كميّار لتوزيع هذه المناصب. وقد ساعد وجود الدولة المركزية، والوحدة الوطنية، والجيش المركزي، والتنمية الصناعية المحدودة في إيران، على إشاعة هذه الأجواء الجديدة. إلا أن الاستبدادية والانانية لرضا شاه دمّرت الثمار السياسية والاجتماعية والعقلية التي أشاعتها هذه الأجواء.

عندما نمعن النظر في تفاصيل الصراع على السلطة بين المحافظين والوطنيين والجماهير والبلاط من أجل الولوج إلى مسرح السلطة في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤١-١٩٥٣، نجد أن «الوطنية» التي يزعم بأنها أوجدت في عهد بهلوي الأول، أمر لا يتجاوز الوهم، ولانتطوي على أي عمق. إذ إن هذا النوع من الوطنية والثقافة السياسية لم تكن مصحوبة بتلك النظرة العقلانية، لأن الدكتاتورية و«الوطنية» لا تتسجمان مطلقاً مع الثقافة العشائرية.

كان الأفراد لا يتمتعون بأي إعتبار في الحياة التقليدية الإيرانية أو في مسرح السلطة السياسية أو المواقع ذات الامكانيات الكبيرة. كذلك لم يكن الأفراد المستقلون والأفراد الذين يحملون أفكاراً خلاقة يحتلون مكانتهم الطبيعية واللائقة بهم، سواء في موقع إتخاذ القرار أو في السلطة التنفيذية. وقد عارض كل من رضا شاه ونجله محمد رضا شاه رجال السياسة الأحرار والمستقلين النافذين، وحاولوا القضاء على هؤلاء^(٤٤).

رغم أن الحقبة الزمنية (١٩٤١-١٩٥٣)، كانت حقبة مناسبة للحرك في مسار التغيير النوعي ومنهجية الثقافة السياسية العقلانية في إيران، فإن أحادية الرؤى ومصالح الشاه والأطامع الأجنبية أوجدت أوضاعاً مضطربة في الساحة السياسية والاجتماعية، وأدت في نهاية المطاف إلى وقوع إنقلاب عسكري في صيف عام ١٩٥٣، وكان ذلك بداية لدكتاتورية محمد رضا شاه. وقد تكرر بذلك تاريخ إيران مرة أخرى، إذ تواصل عهد التبعية والطاعة العمياء والقمع السياسي وثقافة سياسة التملق والمحورية الفردية لمدة ٢٥ عاماً أخرى. وقد اعتبر كثير من الباحثين على الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٣-١٩٧٨ بأنها أعوام الدكتاتورية الملكية^(٤٥).

نجح إنقلاب عام ١٩٥٣ بسهولة، لأن الشاه كان هارياً من إيران، والجيش منقسماً إلى جناحين، جناح موال للشاه، وجناح مناصر لمصدق. وكانت لحزب «توده» توغل واسع في الجناح الثاني من الجيش، لأنه كان من الأحزاب السياسية القديمة تقريباً. أما الدولة، فقد كانت تسيطر على الجهاز الإداري بشكل كامل. لذا كان انتصار الانقلابيين في يوم واحد يعتبر شيئاً مدهشاً، بل أكثر من ذلك، استطاع الانقلابيون تثبيت مواقعهم خلال أشهر قليلة، وإعادة الحالة الاقتصادية والسياسية إلى حالتها الطبيعية^(٤٦). وكان نجاح الإنقلاب العسكري في يوم واحد مؤشراً على حال الضعف، وعدم الاستقرار في الحقل السياسي، وفي الشخصيات

السياسية بالتحديد. وقد عكس نجاح الانقلاب في يوم واحد أهمية وجود المؤسسات السياسية، والوحدة الوطنية.

بعد فشل إنقلاب عام ١٩٥٣، يبدو أن مصير ايران السياسي قد تقرر أن يدار بقوة تتألف من الشاه وزاهدي الذي تحول لمدة عامين. الى عنصر لنقل السلطة الى الشاه. وكانت الشركات النفطية البريطانية والأميركية تشعر بالقلق تجاه تأمين النفط، والعواقب الشرق أوسطية التي تترتب على ذلك، وكانت تعتبر وجود حكومة مستقلة في ايران خطراً على مصالحها المالية والنفطية والسياسية في منطقة الخليج الاستراتيجية، فيما لم يبد الشاه الشاب الذي كان شغله الشاغل زيادة مستوى سلطته ونفوذه، أي إستعداد لتشكيل دولة مستقلة وقوية بعيدة عن سيطرته في ايران^(٤٧). وهو عمل خلال عامين من رئاسة زاهدي للوزراء، على ترسيخ دعائم سلطته، وعندما شعر بقدرته على الاستغناء عن زاهدي أوفده الى سويسرا للعلاج. ويروي أن زاهدي صرح عند سلم الطائرة التي أقلته الى سويسرا، من مطار مهر آباد بطهران لعدد من أصدقائه الذين جاءوا لتوديعه، قائلاً «المسكين الدكتور مصدق كان على حق»^(٤٨).

رغم وقوع الانقلاب العسكري وتعرض المعارضة للقمع، أشارت التحولات التي شهدتها أعوام ١٩٥٣-١٩٦٣ الى وجود معارضة للأسس التي كانت تستند اليها حكومة الشاه. وقد قاومت فئات الشعب المختلفة توغل القوى الأجنبية، والأساليب الاستبدادية للشاه، عبر الاعتصامات والتظاهرات. فمنذ عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٧٨ كان إستبداد بهلوي الثاني في قمته، إذ تكررت أساليب تركيز السلطة في شخص الشاه وعبادة الفرد، وثقافة القضاء على المعارضة والقمع والمناهضة للحرية الفكرية.

وفي توضيح لشخصية هويدا الذي أصبح رئيساً للوزراء بعد إغتيال منصور عام ١٩٦٤، يشير أحد الباحثين الى مواصفات كانت سائدة قبل ذلك بقرن من الزمن في هيكلية السلطة في ايران. ويقول «إن هويدا كان نكياً، ومحباً للمنصب، وعديم الاخلاق، وكان مثل كثير من زملائه لا يستطيع أن يتمتع بشيء من الكرامة وعزة النفس، إلا أنه كان يدرك أنه أفضل من بقية نظرائه السائرين في هذا الاتجاه، وكان يتصرف من أجل أن يريح سيده، ويقول الأشياء التي يحب سماعها، وكان مستعداً أن يضحى من أجل الشاه»^(٤٩).

وفي ما يتعلق بتقسيم المشاريع العمرانية وسلوك الأفراد والمنظمات بخصوص تحقيق تلك المشاريع^(٥٠)، يقول أحد المفكرين «كان الشاه وعدد كبير من المستشارين الأجانب يرجحون -في التخطيط للمشاريع العمرانية- إنجاز المشاريع العملاقة على المشاريع الصغيرة نسبياً ذات المردود الأهم على المزارعين والإنتاج الزراعي، وعلى سكان البادية، والوحدات العمالية الصغيرة. الى ذلك فإن غياب أصحاب الكفايات، والفساد الإداري، والاستشارات

الأجنبية في بعض الحالات، كانت تشكل عوامل إضافية لإلحاق الضرر بالمشاريع التنموية. كما أن الحسد والتنافس بين الوزارات والدوائر الحكومية العامة كان سائداً. فكل وزارة كانت تحاول أخذ الأموال من منظمة التخطيط لتقوم بمهمة تنفيذ المشاريع وكانت منظمة التخطيط تعمل على إخضاع الوزارات لأوامرها في تنفيذ مشاريعها. وكان هذا النزاع المستمر يعزز ظاهرة تملق الأطراف المعنية للشاه.

إذا ما كانت الطاعة العمياء والتبعية المطلقة في الثقافة العشائرية تنطوي على المعنى الأمني الخاص، فإن الإيرانيين لم يقلحوا في العهد القاجاري ولا في العهد البهلوي الأول والثاني في إيجاد التحول اللازم في البلاد في عصر المدنية والعقلانية واحلال القيم الفكرية، ورؤى وعقلانية الفرد محل الثقافة العشائرية. ففي طيلة العهدين القاجاري والبهلوي الأول والثاني لم يلحظ وجود أي برنامج ثقافي لإيجاد تحول فكري أو تغيير في طريقة نوع التعامل الاجتماعي، وفي أسلوب التعامل مع الافكار الاخرى المخالفة. وكانت العناصر الموجودة في رأس هرم السلطة لاتؤمن بذلك، أو انها كانت غير قادرة على تفهم هذا النوع من العقلانية في الإدارة الجديدة. حتى أن أولئك الذين كانت لديهم نيات حسنة ومناهضة للدكتاتورية والاستبداد والحكومات الفردية، ممن عملوا وناضلوا وصنعوا الملاحم في هذا الجانب، أقبلوا من مناصبهم، وأبعدوا عن أوطانهم، وهم الذين ألقوا الكلمات، وقدموا التضحيات في سبيل الاستقلال. إلا أن معظمهم لم يقدموا فرضياتهم لإيجاد قواعد دائمة قائمة على الاسس العقلانية. ففي التاريخ السياسي الإيراني المعاصر، أصبحت ظاهرة التعلق والرضوخ والطاعة العمياء صفة من صفاء شخصية رئيس الوزراء، وخصوصاً عندما يتعامل مع الشاه أثناء عمله. وكان كل الأفراد الذين كانت لهم مناصب عليا في الدولة، خدومين بلا تردد، علماً أنهم أصحاب عقائد وأفكار. وكان أمير كبير الوزير الأول، نموذجاً لأولئك، ومع ذلك، فإن رؤساء الوزراء كانوا غالباً ما يفقدون مناصبهم بسرعة، وذلك لعدم إنسجام إداراتهم الجديدة القائمة على أساس الأساليب المنسجمة مع هذه الثقافة. فالعقل الجماعي يعتمد على الاستدلال والمناقشة والبحث وإبداء الرأي من ذوي الاختصاص. فالتدبير الجماعي من هذا النمط لا وجود له في التاريخ الإيراني. ففي العشائر والقبائل كانت أعلى مراتب المستوى الفكري تتمثل في كيفية الحفاظ على الأمن. وإذا ما كان هناك تدبير وتدبير، فإن ذلك يقتصر عموماً على شخص واحد ولا يتم الاهتمام بشكل ملحوظ بإيجاد مؤسسة، وتعيين الأفراد في المناصب الخاصة لتحقيق أهداف مجموعة تلك المؤسسة، سواء في المجالات السياسية أو في الأطر الاقتصادية والاجتماعية. ففي خلال رئاسة هويدا للوزراء، إستطاع الشاه تدعيم أعمدة حكومته الدكتاتورية. وكلما ازدادت موارد الدولة، كانت ميول الشاه تزداد نحو الحكومة الفردية. وكان الشاه قد فهم من خلال رجال حاشيته أن شركة النفط البريطانية تنوي بيع ١٧ في المئة

من أسهمها، ولكنها اشترطت أن لا تباع هذه الأسهم لزيون واحد، وإنما لزيائن عدة. ورغم ذلك أعطى الشاه أوامره لشركة النفط الوطنية الإيرانية لتقديم طلب شراء الأسهم المذكورة من الشركة البريطانية، وإرفاق الطلب بصك بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار وإرساله إلى الشركة المذكورة. وقد علق أحد رؤساء شركة النفط البريطانية على هذه الخطوة قائلاً: «إنها حماقة مطلقة، فإني مجنون لا يمكن أن يخطو مثل هذه الخطوة... إنه أناني ومصاب بالاعجاب بنفسه، وهو سجين قصره، ويستقي معلوماته، بخصوص العالم الخارجي - من أولئك الذين يلتقون به - فمن الطبيعي أن أياً من هؤلاء لا يقدم له الحقائق»^(٥٠).

إن الأجواء المظلمة التي يعيشها الفرد في إتصالاته مع الآخرين تجعل ذلك الفرد يجهل كثيراً من الأمور، ويصبح مثل هذا الفرد هشاً يتأثر بسرعة بالأجواء التي يواجهها. فعندما يعتبر الفرد نفسه ذا عقلية متميزة وينوب عن الجميع، عند ذلك تتعدم القرارات الجماعية، ويغلق الباب أمام العناصر الأساسية وأمام منطق الاستدلال في اتخاذ القرار.

إن الهيكلية الاستبدادية لا تعبر أية أهمية لمسؤولية الفرد ودوره في المجتمع، بسبب وجود فرد واحد في قمة هرم العقل المركزي. وكذلك في النظام العشائري - وبمقياس أقل - يعتبر رئيس العشيرة هو العقل الأساسي وتنتهي إليه كل القضايا. فله الكلمة الأخيرة وكلمة الفصل، ويجب على الجميع أن يستسلم أمامه. من هنا يمكن الانتباه إلى التطابق الموجود - والجدير بالاهتمام - بين محتوى النظام العشائري والملكية الاستبدادية. إذ رغم وجود الفوارق الواضحة بين هذين النظامين، من حيث الشكل، فإن محتوى النظامين قائم على محور الفردية، وتركيز السلطة، ومنطق القوة، وانعدام الثقة بالآخر، وعدم الاعتماد على الاستدلال والعقل الجماعي، واستخدام السبل العسكرية والعنف لحل الخلافات والمنازعات.

لقد كانت تصورات الشاه نهائية، نظراً لغياب العقل الجماعي في إدارة شؤون دولته، وكان يتصور إمكانية إنجاز كل الأعمال بالأموال. وقد تم في عهده شراء بضائع أجنبية بقيمة ٩٢ مليار دولار خلال خمسة أعوام. فكانت بعض البواخر التي تحمل هذه البضائع تنتظر في المياه الساحلية لتفريغ حمولاتها لفترات طويلة تستمر أحياناً ٢٥٠ يوماً. وكانت الحكومة مضطرة لدفع التعويضات لهذه البواخر بسبب التأخير الحاصل في تفريغ حمولاتها على الأرصفة الإيرانية، وكانت هذه التعويضات ترتفع في بعض الأحيان إلى مليار دولار سنوياً. ولم تتوفر الشاحنات الكافية لنقل البضائع المستوردة من الموانئ. أما الطرق البرية الإيرانية، فكانت ضيقة بالنسبة لحركة الشاحنات فيها، ولم يتوفر العدد الكافي من السواق^(٥١). وقد أوجدت النفقات الباهضة التي تنفقها الدولة على التنمية الصناعية مشاكل كثيرة للأيدي العاملة الفنية والعمرائية. ولم تفلح الدولة في إزالة هذه المشاكل على المدى القصير. وقام الشاه باستيراد الأيدي العاملة الماهرة من البلدان الغربية وبأجور باهظة، ما أثار كثيراً من

المشاكل النفسية والاجتماعية والسياسية للعمال الايرانيين. إذ اعتبر هؤلاء أن الفوارق هي نتيجة للتبعية للأجانب وتعجيل غير عاقل في تحقق التنمية في البلاد. على أن التواجد الغربي الواسع في البلاد أوجد المجال للتناقض الثقافي، الأمر الذي زعزع في نهاية المطاف الشرعية السياسية للنظام الحاكم آنذاك. وقد أدت الثقافة السياسية في عهد بهلوي الثاني، كما في العهد البهلوي الأول، إلى الاستبداد الشاهنشاهي، بسبب فقدان الهيكليات والمؤسسات السلمية والقانونية، وعدم تمكن النظام السياسي من إعداد الساسة ورجال الدولة من خلال المفاهيم العقلانية، بحيث قام السلوك الاستبدادي نفسه الذي حدث في ظروف تاريخية أخرى.

إن أسس الثقافة العشائرية مازالت موجودة في الثقافة السياسية للنخبة السياسية وعموم الناس. إذ إن رفض وجهات النظر المختلفة، والتقد، والنزعة السلطوية، والقلق تجاه الأمن الشخصي وانعدام الثقة بالآخر، والضعف في التنمية الاقتصادية، وثقافة الحفاظ على الوضع السائد، والقلق من التغيير في المجال الفكري؛ هذه كلها مشتقات ثقافية تمتد جذورها إلى المجتمع العشائري الإيراني، وتبلورت في الأنظمة السياسية المختلفة حتى انقراض العهد البهلوي.

إستمرار الثقافة العشائرية في الأنظمة السياسية

لقد حاولنا في هذه الدراسة البحث عن جذور الثقافة السياسية الإيرانية، واعتمدنا النظام والثقافة العشائرية كأساس لهذه الدراسة، واعتبرنا أن هذا النظام وهذه الثقافة من أهم المعطيات في بلورة السلوك السياسي والثقافة السياسية للإيرانيين. إذ إن الإنسان لا يستطيع أن يهرب من البيئة التي عاش فيها، ومن السلوك الوراثي الذي تحمله الأجيال المتعاقبة التي ينتمي إليها الفرد، وهو بدوره يتحمل الضغوط البيئية.

إن مركزية السلطة وإخضاع القبائل الأخرى تحت المظلة الثقافية والسياسية للعشيرة هي مفاهيم عشائرية تعمل على ترويض المفاهيم غير الاستدلالية. وإن مجموعة العشيرة لا تستطيع أن تفكر في شيء يفوق «الحفاظ على الأمن». كما أن إكتساب الثروة، نظراً لمزيتها الذاتية، ونظراً لكونها إحدى العناصر الأساسية للتفوق على الآخرين، تعمل على ترسيخ ثقافة النهب، وتعتبر قيمة عشائرية. إن طريقة الاستفادة من هذه الثروة تقتصر فقط على تقسيم هذه الثروة وليس إعادة بنائها وتميئتها.

لقد أدى إستمرار الثقافة العشائرية في الأنظمة السياسية الإيرانية إلى تأخير الفهم الجماعي للمصالح والأهداف الوطنية، وأدى إلى رواج ثقافة إقصاء الآخرين، وانعدام الثقة بالآخر، والعجز عن إقامة إتصالات وعلاقات قائمة على الاقناع المنطقي. وقد حاول كل من

بهلوي الأول وبهلوي الثاني العمل على إيجاد الانتماء والهوية بشكل صناعي، إلا أنهما فشلا عملياً في تحقيق ذلك. ويحتاج إيجاد النظام الفكري المسنجم، إلى تحول فكري وعقلي ليتطابق مع التنظيم الجديد. فالانظمة التي كانت قائمة على الحكم الفردي في العهدين القاجاري والبهلوي كانت تتناقض مع هذا النمط من التكامل. ولم يتح التاريخ السياسي الإيراني المضطرب فرصة النمو والتحول الفكري، لأن التحول الفكري يحتاج إلى إستقرار سياسي.

وأخيراً إن التحول في الثقافة السياسية للمجتمعات التقليدية مرتبط باهتمام الصفوة الجاد بالأوضاع الداخلية. إذ إن هذه الصفوة من شأنها أن تضع المؤسسة الحكومية في اتجاه إجماع الرأي العام نحو التحول المنشود. لكن غياب هذا الأمر أو ضعفها في العهدين القاجاري والبهلوي حال دون توفير فرص الانتقال من الثقافة السياسية العشائرية إلى الثقافة السياسية القائمة على الاستدلال والعقل الجماعي. وقد تواصلت عملية وراثة الاستبداد في الأنظمة السياسية حتى أواخر العهد البهلوي من دون إخضاعها للجهود التربوية لتغييرها.

- (١) جامي: گذشته راه آینده است، (طهران: نشر نیلوفر ١٩٨٣)، ص ٥٢.
- (٢) نفس المصدر، ص ٥١.
- (٣) جواد شيخ الاسلامي، افزایش نفوذ روس و انگلیز در ایران عصر قاجار، (طهران: انتشارات کیهان ١٩٩٠)، ص ١٢٩-١٣٠.
- (٤) مارکارت لاینکر، مقابلة مع الشاه، ترجمة اردشير روشنگر (طهران: طبع البرز، ١٩٩٢)، ص ٤٧: وزهرا شجیعی نخبگان، الصفوة السياسية من ثورة الدستور حتى الثورة الإسلامية، فارسي، (طهران: انتشارات سخن، ١٩٩٣)، ص ١٥٠-١٥١.
- (٥) م. س. ایوانف، تاریخ نوین ایران، «تاریخ ایران الحديث» ترجمة حسن قائم بناه، (طهران: من دون تاریخ) ص ٨٤-٨٥.
- وکارین همبلی خردکامی بهلوي، استبدادیه بهلوي، کمبریج ترجمة عباس مخبر، (طهران: طرح نو، ١٩٩٣)، ص ٢٩-٣٠.
- (٦) اصغر عسكري خانقاه و محمد شريف كمالی، ایرانیان ترکمن: بزوهش در مردم شناسی و جمعیت شناسی، بحث في الانترپولوجيا الاجتماعية والنفوس، (طهران: اساطیر، ١٩٩٥)، ص ٥٤-٥٥.
- وکلارموت اسکرین، شترها باید بروند، يجب أن تذهب الالب، ترجمة حسين أبو ترابين، (طهران: نشر (نو) الطبقة الثالثة ١٩٨٥) ص ٦٤-٦٥ وديترامان، بختیاریه، ترجمة سيد محسن محسنیان، (مشهد: آستان قدس رضوي، ١٩٩٠) ص ٦٧-٩٨، باقر عاقلی، نخست وزیران ایران از مشیر الدولة تا بختیار، (طهران: انتشارات جاویدان، ١٩٩١) ص ٣٦٩.
- (٧) همبلی، مصدر سابق، ص ٢٧.
- (٨) کاوه بیات، صولت الدولة وثورش خراسان، (طهران: نشر پروین، ١٩٩١) ص ٢٠.
- (٩) عاقلی، مصدر سابق، ص ٤٣٣.
- (١٠) درک کینان، کردها وکردستان (الاکرد وکردستان)، ترجمة ابراهيم يونسى، (طهران: نگاه، ١٩٩٣)، ص ١١٦-١١٧.
- (١١) عبد الرضا هوشنگ مهدوي، تاريخ روابط خارجی ایران، (طهران: أمير کبیر، ١٩٩٠) ص ٢٨١-٢٨٢.
- (١٢) همبلی، مصدر سابق، ص ٢٦-٢٧.
- (١٣) نعمة الله قاضي (شکيب)، علل سقوط حکومت رضا شاه، (طهران: نشر آثار، ١٩٩٣) ص ١٦٩.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ١٧٣-١٧٤.
- (١٥) آرثور میلسیو، آمریکاییها در ایران، (الامریکیون في ایران)، ترجمة عبد الرضا هوشنگ مهدوي، (طهران: انتشارات البرز، ١٩٩١) ص ٥٠.
- (١٦) جعفر مهدوي نیا، نخست وزیران ایران، رؤساء الوزراء في ایران، (طهران: یانوس ١٩٩٢).

- ص ۳۴۵، ۳۴۶.
- (۱۷) رحيم زاده صفوي، أسرار سقوط أحمد شاه، (طهران: نشر فردوس، ۱۹۸۲)، ص ۷۹ وزهرا شجيعي: دولت های ايران در عصر مشروطيت، «الحکومات الايرانية في العهد الدستوري»، (انتشارات سخن، ۱۹۹۲)، ص ۱۶۴ ومهدي علي هدايت، خاطرات وخطرات (طهران: زوار، ۱۹۸۴)، ص ۳۷۰.
- (۱۸) ايوانف، مصدر سابق ص ۶۸-۶۹.
- (۱۹) هوشنگ مهدي، تاريخ روابط خارجي ايران، (تاريخ العلاقات الخارجية لايران)، مصدر سابق ص ۳۵۷، ۳۷۶.
- (۲۰) زان بيرديكار وأصغر كريمي، بختياري ها، «البختياريون»، (مشهد: آستان قدس رضوي، ۱۹۹۰)، ص ۱۴۰، ۱۴۱.
- (۲۱) ابراهيم فيوضات، دولت در عصر بهلوي «الدولة في عهد بهلوي»، (طهران: جابخش ۱۹۹۶)، ص ۵۶، ۵۷.
- (۲۲) عزيز كياوند، حكومت، سياست وعشاير، (طهران: انتشارات عشائري، بجهود قسم الدراسات والبحوث للمجلس الأعلى للشائير الايرانية، ۱۹۸۹)، ص ۲۰، ۲۱، ۲۲ و ۱۲۳.
- (۲۳) فرد هاليدي، ديكتاتوري وتوسعه در ايران، «الديكتاتورية والتنمية في ايران»، ترجمة فضل الله نيك آئين، (طهران: امير كبير ۱۹۷۹)، ص ۳۶، ۳۷.
- (۲۴) جمشيد بهنام، ايرانيان وانديشه تجدد، «الايرانيون والفكر الحديث»، (طهران: انتشارات فروزا، ۱۹۹۶)، ص ۶۳.
- (۲۵) المصدر نفسه.
- (۲۶) تورج اتابكي، «ملت قوميت وخود مختاري در ايران معاصره»، كفتكو، «الوطنية والقومية والحكم الذاتي في ايران المعاصرة»، حوار، شباط ۱۹۹۴، ص ۸۰.
- (۲۷) المصدر نفسه.
- (۲۸) محمد رضا خليفي فر، توسعه ونوسازي ايران در دوره رضا شاه، «التنمية والاعمار في عهد رضا شاه» (طهران: جهاد دانشگاهي، ۱۹۸۴)، ص ۲۱۹، ۲۲۱.
- (۲۹) المصدر نفسه، ص ۲۲۲.
- (۳۰) المصدر نفسه، ص ۲۲۳، ۲۲۴.
- (۳۱) نيكي كريمي، ريشه هاي انقلاب ايران «جذور الثورة الايرانية»، ترجمة عبد الرحيم كواهي، (طهران: انتشارات قلم، ۱۹۹۰)، ص ۱۵۴، ۱۵۵.
- (۳۲) المصدر نفسه، ص ۱۷۳.
- (۳۳) راجع:
- Ronald chilcote, The orics of comparative politics, *Boulde westriew press* 1981.pp.161-168 and 17.
- وقد ترجم هذا الكتاب الى الفارسية، وتم نشره: رونالد لنجيلكوت، نظريه های سياست مقايسه

١٥. «نظريات السياسة المقارنة»، ترجمة، وحيد بزرگي وعلي رضا طيب، (طهران: رساء ١٩٩٨).
- (٢٤) محمد علي همايون کاتوزيان، اقتصاد سياسي في ايران، «الاقتصاد السياسي في ايران».
- (٣٥) بهنام، مصدر سابق، ص ١٣٢، ١٣٤.
- (٣٦) قاضي (شکيب)، مصدر سابق ص ٧٢، ٧٤.
- (٣٧) علي ايزدي، رضا شاه: خاطرات سليمان بهبودي «ذکريات سليمان بهبودي»، (طهران: طرح نو، ١٩٩٣)، بخش اسناد وضمائم، ص ٥٤١، ٥٤٢.
- (٣٨) فخر الدين عظيمي، بهران دموکراسي در ايران «ازمة الديمقراطية في ايران»، ترجمة عبد الرضا مهدي، ويثيرن نوذري، (طهران، نشرية البرز، ١٩٩٣)، ص ٤٦٥.
- (٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.
- (٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٣-٢٢٤.
- (٣١) نيکي کرمني، ريشه هاي انقلاب ايران مجذور الثورة الايرانية، ترجمة عبد الرحيم کواهي، (طهران: انتشارات قلم، ١٩٩٠)، ص ١٥٤، ١٥٥.
- (٣٢) نفس المصدر، ص ١٧٣.
- (٣٣) راجع، الي.
- Ronald chilcote, *The orics of comparative politics* Boulde westriew press 1981. pp.161-168 and 17.
- وقد ترجم هذا الكتاب الى الفارسية، وتم نشره: رونالد ليدجيكوت، نظريه های سياست مقاييسه
١٥. «نظريات السياسة المقارنة»، ترجمة، وحيد بزرگي وعلي رضا طيب، (طهران: رساء ١٩٩٨).
- (٢٤) محمد علي همايون کاتوزيان، اقتصاد سياسي في ايران، «الاقتصاد السياسي في ايران».
- (٣٥) بهنام، مصدر سابق، ص ١٣٢، ١٣٤.
- (٣٦) قاضي (شکيب)، مصدر سابق ص ٧٢، ٧٤.
- (٣٧) علي ايزدي، رضا شاه: خاطرات سليمان بهبودي «ذکريات سليمان بهبودي»، (طهران: طرح نو، ١٩٩٣)، بخش اسناد وضمائم، ص ٥٤١، ٥٤٢.
- (٣٨) فخر الدين عظيمي، بهران دموکراسي در ايران «ازمة الديمقراطية في ايران»، ترجمة عبد الرضا مهدي، ويثيرن نوذري، (طهران: نشرية البرز، ١٩٩٣)، ص ٤٦٥.
- (٣٩) المصدر نفسه.
- (٤٠) المصدر نفسه.
- (٤١) احمد اشرف وعلي بنو عزيزي، «طبقات اجتماعي در دورة بهلوي»، «الطبقات الاجتماعية في عهد بهلوي»، ترجمة عماد افروغ، راهبرد، السنة الثانية، العدد ٢٥، شتاء ١٩٩٣ م ص ١٠٦.
- David and Frank. Johnson. *Joininig Tugether* (London: prentice Hall 1987).pp.8- (٤٢)
- 17.
- Janagir Amuzegar. *The Dynamics ot The Iranian Revocution* (New York: State (٤٣)
- univ of New york press 1984).p.161.

المصادر:

- (٤٤) كدي، مصدر سابق، ص ٢١٦ وكاتوزيان، مصدر سابق ص ٤٣٣-٤٥٥
- (٤٥) كاتوزيان، مصدر سابق ص، ٢٣٣
- (٤٦) كدي، مصدر سابق، ص، ٢١٨
- (٤٧) كاتوزيان، مصدر سابق، ص، ٢٨٦
- Don Hellnegel and Joha Slocum, *organizational Behavior*. (New york, West publishing co.1970) . pp.101-167.
- (٤٩) كدي، مصدر سابق، ص ٢٢٦ .
- (٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٦٩-٢٧٠ .
- (٥١) طلوعي، مصدر سابق ص ٧٣٢-٧٣٣ .

النفط والغاز: تحركات جديدة بوسائل قديمة

امتزج التاريخ الإيراني المعاصر بشكل خاص بالصناعة النفطية، نظراً إلى المكانة الخاصة التي يحتلها النفط والغاز في اقتصاد البلاد، وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومات الإيرانية المتعاقبة لخفض اعتماد اقتصاد البلاد على موارد تصدير النفط الى الخارج، فضلاً عن ان قطاع النفط والغاز يعتبر اليوم أهم جانب في اقتصاد البلاد لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

على الرغم من ان استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وخصوصاً في قطاع النفط، يشكل، كما يرى الخبراء وصناع القرار في البلاد، أحد العوامل المهمة لخلق فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية^(١)، فإن موانع عدة تحول دون تحقيق هذا الامر. إذ على الرغم من حاجة البلاد الملحة للاستثمار في حقل النفط والإفادة من التكنولوجيا الأجنبية المتطورة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في الأعوام الأخيرة في هذا المجال، يعترف المسؤولون بأن الاستثمارات لم تصل الى المستوى المطلوب، وأن ثمة حاجة الى البحث عن سبل جديدة. ونظراً الى الأهمية التي تنطوي عليها صناعة النفط والمجالات المرتبطة بها، كالغاز والبتروكيماويات، لناحية استقطاب الاستثمارات الأجنبية، سنتطرق في هذا المقال الى واقع هذه الصناعة، ونجري تقويماً لهذا الجانب في التنمية الاقتصادية لإيران، ومن ثم سنتحدث عن السياسات المستقبلية، نظراً للفرص والتحديات التي يولدها استقطاب الاستثمارات الأجنبية في هذا الحقل الصناعي في البلاد.

الجدول الرقم (١) : حصة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الإنتاج العام القومي
ومصادر إيرادات طبقاً لإحصاء عام ١٩٩٧

نسبة الإنتاج العام	الخدمات	٥٤ / ٦ %
	الزراعة	١٩ / ٨ %
	الصناعة والمناجم	١٦ / ٤ %
	النفط والغاز	١١ / ٢ %
الصادرات	الصادرات النفطية	٧٥ %
قيمة الصادرات	الصادرات غير النفطية	٢٥ %

صناعة النفط في إيران راهناً

تعرضت الصناعات النفطية الإيرانية إبان الثورة ، وخاصة خلال حرب الخليج الاولى، لاضرار فادحة . اذ إلى الدمار الذي ألحقته الحرب بهذا الحقل الصناعي، وتراجع حجم الاستثمارات فيها، على غرار معظم الحقول الصناعية في البلاد، مثلت تبعية صناعات النفط الشديدة للشركات الأجنبية عاملاً آخر ألحق أضراراً فادحة بهذه الصناعة في البلاد، ما أدى إلى تراجع إنتاج النفط إلى مليون برميل يومياً بعدما كان معدل الإنتاج لعام ١٩٧٨ وصل إلى نحو ستة ملايين برميل يومياً، الامر الذي انتج ضغوطاً كثيرة على اقتصاد البلاد .

بعد انتهاء الحرب، وفي مرحلة إعادة البناء، ارتفع إنتاج النفط إلى مستوى يراوح بين ٣,٥ و ٤ ملايين برميل يومياً. ولا شك ان استعادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام ، وكذلك المهارات في صناعة النفط تعتبر من الإنجازات المهمة لوزارة النفط و شركة النفط الوطنية الإيرانية، و ذلك على الرغم من ان غياب الاستثمارات التي نحتاجها، والنقائص على الصعيد التكنولوجي بسبب غياب الشركات الأجنبية في الفعاليات الأساسية للنفط، أدت إلى ظهور مشاكل ومآزق كثيرة في الصناعة النفطية.

في الواقع لا تعتبر المكاسب لناحية الكم ظاهرة إيجابية بالضرورة على الامد الطويل. وفي هذا الصدد، يقول رئيس لجنة النفط في مجلس الشورى الإسلامي مرتضى زرين گل «لقد خسرت إيران أسواقها النفطية بسبب عدم اهتمامها بصناعة النفط وزيادة إنتاجها. وهذا في وقت يسجل انخفاض في الانتاج يبلغ نحو ٢٥٠ ألف برميل سنوياً»^(١). ويرى الخبراء في صناعة النفط ان الانخفاض المتوقع في إنتاج النفط في الاعوام المقبلة يرتبط بغياب الاستثمارات والتقنيات . على ان من الطبيعي ان يترك تراجع الإنتاج النفطي تأثيراً مباشراً في موارد البلاد من العملة الصعبة . اما السبب الآخر المهم في هذا المجال ، فيتمثل في مستوى الاستهلاك الداخلي للنفط الخام . و يعكس الجدول الرقم (٢) وتيرة إنتاج النفط واستهلاكه وكمية النفط المصدرة يومياً في الاعوام الأخيرة . و في هذا المجال بذلت جهود عدة لإحلال

الغاز الطبيعي بدلاً من النفط في السوق الداخلية ، الامر الذي ترك نتائج ايجابية على حجم الصادرات النفطية . من ناحية اخرى تنبغي الاشارة إلى ان تنمية صناعة تكرير النفط والبتروكيماويات ستزيد من استهلاك النفط الخام في الاعوام المقبلة . وكمثال على ذلك ، تراجعت حاجة البلاد إلى استيراد المنتجات النفطية المصفاة من مليار دولار تقريباً إلى ٣٠٠ مليون دولار في العام الحالي . إلا أنه يجب ألا يتم الاعتماد على وضعية الاستهلاك الداخلي للنفط فحسب ، بل يجب الاهتمام بالمحصلة العامة التي تضم الصادرات والواردات النفطية كافة . ومع ذلك ، فإن الواقع هو ان تراجع الطاقة الإنتاجية للنفط سيلحق ضرراً بالاقتصاد الإيراني لا يمكن تعويضه ، ولن تقتصر آثاره السلبية على الاقتصاد فحسب ، بل ستشمل ايضاً مكانة ايران العالمية باعتبارها احد البلدان المنتجة والمصدرة للنقط ، خصوصاً ان المنافسين الرئيسيين لإيران في مجال إنتاج النفط في العالم عموماً ، وفي الشرق الأوسط خصوصاً ، يعملون على زيادة طاقتهم الإنتاجية . وكمثال على ذلك ، حققت فنزويلا في الاعوام الاخيرة نجاحاً كبيراً في استقطاب الشركات والمستثمرين الاجانب ، وهي تعمل على زيادة طاقتها الإنتاجية للنفط . كما تخطط المملكة العربية السعودية لزيادة طاقتها الانتاجية . ومن الواضح ان أيًا من هذه الامور ليس خافياً على المسؤولين في البلاد . وقد اعترف كبير مستشاري وزير النفط كاظم بور اردبيلي في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢ بان العربية السعودية سترفع انتاجها النفطي من ٧ ملايين برميل إلى ٣٠ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠ ، وذلك طبقاً لما أعلنه الخبراء في وزارة الطاقة الاميركية ، فيما ستبلغ الطاقة الإنتاجية الإيرانية في العام نفسه ٦ ملايين و ٩٠٠ الف برميل يومياً ، الامر الذي يعني ان نسبة الانتاج الإيراني للنفط قياساً بالسعودية ستترجع من ٥٠ في المئة حالياً إلى ٢٥ في المئة ، فضلاً عن ان حجم الانتاج الإيراني من النفط في العام نفسه سيكون اقل من حجم الانتاج العراقي للنفط الذي سيبلغ ٧/٨ مليون برميل (٢) .

الجدول الرقم (٢): الإنتاج والاستهلاك الداخلي وصادرات النفط (بآلاف البراميل)

عام	الإنتاج	الصادرات	الاستهلاك الداخلي
١٩٩٠	٣/٢٣٢	٢/٤٢٠	٩١٨
٩١	٣/٣٦٦	٢/٧٠٨	٩٨٠
٩٢	٣/٣٩٥	٢/٧٦٩	١/٠٧٧
٩٣	٣/٦٠٩	٢/٥٨٨	١/١٢٥
٩٤	٣/٦٠٣	٢/٥٤١	١/١٥٩
٩٥	٣/٦٠٠	٢/٦١٦	١/١١٨
٩٦	٣/٥٩٥	٢/٥٩٧	٩٩٧/٥
٩٧	٣/٥٩٣	٢/٦٥٤	٩٤٩

يتضح من التقديرات المذكورة انه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام بالطاقة الانتاجية للنفط والعمل على زيادة هذه الطاقة. ونظراً إلى أن زيادة الانتاج لكل برميل من النفط تتطلب استثمار نحو ١٠ آلاف دولار، يتضح عجز القوة الاقتصادية الإيرانية عن توفير مثل هذه الرساميل. بعبارة أخرى، اذا كانت إيران ترغب في زيادة طاقتها النفطية، كالعربية السعودية والعراق، فانها تحتاج إلى استثمار نحو ١١٠ مليارات دولار في حقل النفط خلال الاعوام العشرين القادمة. كما يجب اضافة الرساميل التي نحتاج اليها لمنع هبوط الطاقة الانتاجية الحاليه وإقامة الهيكليات الاخرى (مد خطوط أنابيب نقل النفط و ايجاد الصناعات المتعلقة بالمشقات النفطية وغيرها) اللازمة. والخلاصة أنه إذا كانت إيران تنوي الإبقاء على طاقتها النفطية في المستوى الذي يجعلها أحد البلدان المنتجة الرئيسية للنفط، وأن تستفيد اقتصادياً بالشكل المطلوب من مصادرها النفطية التحتية، فينبغي عليها توفير الاستثمارات المناسبة في صناعاتها النفطية الثانوية (التكرير والبتروكيماويات وغيرها) وأن ترفع من موارد هذه المصادر إلى أقصى حد لخدمة الاقتصاد الإيراني. على أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو كيف يمكن الحصول على الرساميل المطلوبة؟ وما هي البرامج التي أعدتها الدولة لاستقطاب هذه الاستثمارات والتقنيات التي تحتاجها؟

سياسة وزارة النفط

من أجل تأمين المتطلبات المذكورة، اقترح المسؤولون في وزارة النفط وفي شركة النفط الوطنية الإيرانية على المستثمرين الأجانب، عقود «البيع المتبادل» كإطار لمشاركة الشركات الأجنبية في قطاع استخراج النفط والغاز. ففي عام ١٩٩٥ وقعت وزارة النفط عقداً لتوسيع مصادر النفط في الجرف القاري في سييري "A+B" مع شركة «توتال» الفرنسية. وفي العام نفسه نشرت وزارة النفط تفاصيل ١٢ مشروعاً معظمها في مجال توسيع الجرف القاري. وبذلك تحركت عجلة استقطاب الاستثمارات الأجنبية نحو هذا الجانب المهم. وأظهرت المفاوضات بين كثير من الشركات الأجنبية وشركة النفط الوطنية الإيرانية في ضوء السياسة الجديدة تزايد اهتمام الشركات الأجنبية بعد أن عرضت شركة النفط الوطنية الإيرانية ما يزيد عن ٤٠ مشروعاً لتوسيع الحقول النفطية، شاركت الشركات الأجنبية في المناقصات في عدد منها، وذلك في صيف عام ١٩٩٨. ويشير الجدول الرقم (٢) إلى تفاصيل المشاريع التي تم التوقيع عليها.

الجدول الرقم (٣): حال المشاريع التنموية للنقط والغاز المبرمة في الأعوام الأخيرة

الحال	الشركات للمتعهد	حجم الاستثمار الذي يحتاجه	مشروع تنمية
بذات إنتاجها الأولى منذ شهر آذار مارس	توتال الفرنسية	٦٠٠ مليون دولار	سيرى A+B
قيد التنفيذ	الف فرنسا/ بوالى كندا	٢٥٠ مليون دولار	ميدل الجرف القاري
قيد التنفيذ	توتال الفرنسية بتروكيماويات ماليزيا	مليار دولار	غاز الجزبي (الأقسام ٢+٣)
قيد التنفيذ	الف فرنسا/ إي إيطاليا	٨٥٠ مليون دولار	نورود (الجرف القاري)
موقع أخيراً	رويال داتش شل	٨٥٠ مليون دولار	نوروز وسروش (الجرف القاري)

مع ذلك جاءت النتائج العملية لهذه السياسة الجديدة محدودة، ما يشير إلى وجود مشاكل وتحديات تنبغي الإشارة إليها. إذ إنه في المجالات التي تم التوقيع فيها على العقود، ومن بينها العقود الأخيرة المبرمة مع شركة «رويال داتش شل» لتوسيع حقلي نوروز وسروش في الخليج الفارسي، نواجه عملياً مشاكل مختلفة إذا لم يتم حلها، فإنا لا نستطيع بلوغ الأهداف المتوخاة التي أشرنا إليها.

وتجدر الإشارة إلى أن الخطة التنموية الثالثة وضعت برامج خاصة للخصخصة، ولاستقطاب رؤوس أموال القطاع الخاص لتحقيق الأهداف المتوخاة في صناعة النفط. لكن موانع كثيرة ما زالت تعترض عملية استقطاب الاستثمارات الكبيرة والتقنيات التي تحتاجها هذا القطاع والتي سنتحدث عنها في هذا المقال.

الموانع القانونية

يتيسر استقطاب الرساميل الأجنبية للصناعات الإيرانية بشكل مستمر من خلال إطار قانوني معين يفهمه المستثمرون. ومن حسن الحظ تتمتع إيران مقارنة بكثير من بلدان المنطقة بأطر قانونية معينة مضي على وضعها عقود عدة وتم عملياً اختبارها، منها قانون استقطاب ودعم الاستثمارات الأجنبية و«قانون التجارة»، والتي ما زالت على حالها من دون أي تغيير بعد الثورة. لكن الدستور وعدداً من القوانين المصادق عليها بعد الثورة تشكل عقبات جادة أمام الاستثمارات الأجنبية، وخاصة في مجال الصناعات النفطية. ومن جملة العقبات الأساسية في هذا المجال المادة (٨١) من الدستور التي تحظر مطلقاً منح الأجانب تراخيص

إنشاء شركات ومؤسسات في القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والتعدين والخدمات. ومن الطبيعي أن تشكل هذه المادة من الدستور تهديداً وتحدياً كبيرين للمستثمر الأجنبي الذي ينبغي عليه تأسيس شركة لنشاطه في البلاد. وفي الوقت نفسه أدى إلغاء القانون السابق للنظ لعام ١٩٧٤ و تشريع القانون لعام ١٩٨٧ إلى تعقيد موضوع الاستثمارات الأجنبية في هذه الصناعة بشكل كامل. و ينص القانون الجديد على إدراج الاستثمارات كافة في الميزانية العامة للحكومة على أساس ميزانية الأقسام المنفذة للعمليات عبر وزارة النفط بعد المصادقة عليها من جانب الجمعية العامة. و لا يسمح مطلقاً للاستثمارات الأجنبية في هذه العمليات. و تصرح المادة الرقم (١٢) من الدستور بأن المصادقة على هذا القانون تلغي القوانين التي تتعارض معه. وقد حل هذا القانون محل القانون السابق في ظروف كان قانون عام ١٩٧٤ يمنح المشاركة الأجنبية التي تتضمن ملكية الأجانب للمصادر و ملكية النفط المستخرج. كما أبقى شراء الخدمة للإفادة من الموارد الأجنبية في عمليات التنقيب عن النفط وإنتاجه وتوسيع حقوله كطريق مفتوح في هذا المجال.

على أن المسؤولين في الصناعة النفطية الإيرانية استفادوا من هذا التفسير في شأن «شراء الخدمة» بأنه لا يتعارض مع قوانين عامي ١٩٨٧ و ١٩٧٤ و استخدام هذه الطريقة في طرح فكرة «البيع المتبادل». بعبارة أخرى، يمثل «البيع المتبادل» أطراً قانونياً لا يمنح المستثمر الأجنبي بموجب أية ملكية للموارد تحتية و الموارد المستخرجة. إذ أنه يشتري بمقدار المبالغ التي ينقها على تنمية و إنتاج المصادر. وتشكل طريقة «البيع المتبادل» أطراً قانونياً تم تعريفه في الخطة التنموية الخمسية الثانية للمصادق عليها عام ١٩٩٤ كوسيلة للمشاركة الأجنبية في إيران. و الخصوصية الأساسية لهذا الإطار هي أن المستثمر الأجنبي يشتري جزءاً من إنتاج المشروع الذي استثمر أمواله فيه من الحكومة الإيرانية ليتسنى له بذلك الحصول على التعويض عن رأسماله المستثمر، إضافة إلى الربح المتفق عليه. على أن هذه الطريقة التي لا يسعنا في هذا المقال التطرق إلى تفاصيلها والتي تعتبر الطريقة الوحيدة التي تجيزها القوانين الحالية تنطوي على نقائص، في ما يلي أهمها:

- إن البيع المتبادل يعتبر في نهاية المطاف شراء للخدمة. و لا ينطوي هذا الإطار على الجاذبية المرجوة لكبريات الشركات النفطية نظراً لقصر مدة العقود، لأن الشركات النفطية تتحمل نفقات كبيرة للحضور في بلد تستثمر فيه أموالها، و أن الحضور الطويل لها فقط يمكنها من تبرير هذه النفقات؛

- في عملية البيع المتبادل تطلب إيران من الشركات الأجنبية الاستثمار في الموارد الإيرانية، لكنها لا تسمح في نهاية المطاف لتلك الشركات بتسجيل، ولو قسم صغير من مواردها الموجودة في المشروع، كملكية لها. أن هذا النمط من التعامل مع الشركات الأجنبية لا يوفر لها تبريراً مالياً مناسباً؛

ان عقد «شراء الخدمة» لا يحفز أية شركة أجنبية من أجل الحصول على موارد أكثر، لان المستثمر الأجنبي يكون قد استثمر مبلغاً محدداً من المال وفق برنامج متفق عليه في مشروع من المشاريع، وسيستلم مبلغاً معيناً (يشمل رأسماله المستثمر، إضافة إلى الربح المتفق عليه) من موارد المشروع. و النقطة التي تنبغي الإشارة إليها هي ان إيجاد الحافز للمقاول لزيادة أرباحه و للبلاد المضيفة له يعد مصدراً ينطوي على أهميته البالغة. بعبارة أخرى، رغم التوقيع حتى الآن على خمسة عقود في إطار البيع المتبادل والعقود الأخرى التي قد يوقع عليها هذا المجال، سيكون من الصعب التوصل إلى الاهداف المأمولة مع وجود النقائص المذكورة في هذا المجال. كما ان خطة الموازنة لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ حددت سقف التوقيع على عقود البيع المتبادل ما بين ٨ و ١٠ مليار دولار، تم حتى الآن التوقيع على عقود بقيمة نحو ٥ مليارات دولار منها.

موانع السياسة الداخلية

إلى الموانع القانونية المذكورة، اثبتت التجارب خلال العامين الماضيين وجود عقبات سياسية داخلية امام مشاركة الشركات الأجنبية في صناعة النفط الإيرانية. وكذلك، تمكن الإشارة إلى العقود التي تم التوقيع عليها في السنوات الأخيرة بين شركة النفط الوطنية الإيرانية و شركة «رويال داتش شل» لتوسيع مصادر حقلي سروس و نوروز.

إثر نشر نبأ التوقيع على هذا العقد، أبدت الصحف الإيرانية ردوداً مختلفة في إطار مقالاتها وملحقاتها الخاصة، أهمها النبأ الذي نشرته صحيفة جمهوري إسلامي وذكرت فيه أن شركه «شل» هي شركة بريطانية كان مؤسسوها بريطانيين، وتساءلت عن سبب إتاحة المجال للشركات الصهيونية للنشاط والعمل في إيران لتجني الأرباح الطائلة من النفط الإيراني المستخرج^(٤). وفي مقال آخر انتقدت صحيفة آفتاب امروز و بلحن أقل حدة هذا العقد. ويتعرض الكاتب فيه لتاريخ تأسيس شركة «شل» البريطانية، وأشار إلى نفوذ وقوة هذه الشركة في وزارة الخارجية الأميركية، مؤكداً أن شركة «شل» من القوة بمكان بحيث جعلت وزارة الخارجية الأميركية التي من عاداتها استخدام لغة التهديد تعلن أن «شل» اذا ارادت أن تعمل ضد الحظر الأميركي، فأنها ستصاب بخيبة أمل شديدة. ويقول الكاتب في الختام ان الشركات الأجنبية لا تعقد عقودها ببساطة، بل انها تجري دراسات وأقية قبل توقيع أية اتفاقية، متمنياً أن يتم العمل في إيران بهذه الصورة في المستقبل، اي ان تتم الدراسة المسبقة حول الشركة المعنية قبل عقد الاتفاق، و ليس بعد التوقيع على الاتفاقية، وذلك مع شركة عالية كمشركة «شل»^(٥).

في المقابل، أعلنت وزارة النفط الإيرانية على لسان مساعدتها للشؤون الدولية السيد مهدي حسيني في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر أن شركة «شل» لم تقطع علاقتها التجارية مع إيران

خلال الاعوام العشرين الماضية، وأن هذه الشركة تعتبر ثاني اكبر شركة نفطية في العالم، وتمتلك أهم التقنيات الحديثة. وتبلغ قيمة أسهم شركة «شل» نحو ٢ و ١ مليار دولار تعود ملكيتها إلى ٦٨٣ شخصاً من جنسيات مختلفة. ويمتلك اكبر مساهم ١ و ٣ في المئة من أسهمها، ولا تأثير لقراراته أو سياساته في شركة «شل»، وأن ٤٥ في المئة من اصحاب أسهم هذه الشركة هو لنديون، و ٣٩ في المئة أميركيون، و ٩ في المئة سويسريون، و ٣ في المئة فرنسيون، و ١ في المئة المان، و ٢ في المئة منهم فقط بريطانيون. ولا تعود ملكية هذه الشركة إلى إسرائيل أو إلى بريطانيا. وقد أدى اعلان هذا الخبر من جانب وزارة النفط إلى امتصاص نقمة المحتجين على الاتفاق المذكور إلى حد كبير. وكان المتوقع الا تكون حجة للاحتجاج بها على العقد النفطي المبرم مع «شل». وبدأت بعد ذلك مرحلة جديدة من الانتقادات الموجهة هذه المرة ضد وزير النفط شخصياً. ونشرت اسبوعية هفتة نامه صباح ملحقاً خاصاً يهدف إلى فضح السياسات الاقتصادية المعادية للثورة على شكل أبرام عقود ناهية مع أوروبا، والخصخصة وخفض صلاحيات الحكومة وتقوية الاستثمارات وتوجيه النقد إلى بيجن زئغنة، ومطالبت المجلس بالعمل بواجبه في أسرع وقت لاستيضاح وزير النفط وإقالته من منصبه.

وفي اجابته على هذه الانتقادات، قال وزير النفط انه سيرفع الشكوى إلى المراجع القضائية ضد الصحف التي نشرت هذه المواضيع الكاذبة عنه. وأعلن نائب مجلس الشورى السيد زرين گل، وهو رئيس لجنة النفط في المجلس «إذا كنا لا نستثمر في صناعة النفط، سينبغي علينا ان نستورد النفط الخام لتكريره في المصافي الإيرانية». وأضاف «اننا بحاجة إلى استثمارات وإلى تقنيات واختصاصيين وخبراء أجانب للشؤون النفطية، وذلك من أجل تحقيق ازدهار في الصناعة النفطية». وأكد «ان قائد الثورة الإسلامية ورئيس الجمهورية ونواب المجلس سيكونون على علم بتفاصيل هذه العقود. و اذا ما كانت لا تخدم مصلحة البلاد فلن يسمحوا بتنفيذها. لكن الاتفاقيات التي ابرمتها وزارة النفط مع الشركات الأجنبية تخدم مصلحة الشعب، وتحافظ على مصالح البلاد... والمواضيع التي تكتبها بعض الصحف ضد هذه العقود غير صحيحة»^(١).

أما النائب في مجلس الشورى والعضو في لجنة الرقابة على عقود البيع المتبادل السيد محسن يحيوي، فقال في ردّه على المزاعم المذكورة «ان الشروط لإبرام العقد مع شركة شل وضعتها شركة النفط الوطنية الإيرانية بعد اجراء دراسات وأقية من جانب الخبراء. واننا على ثقة من انها تصب في المصلحة الوطنية... إننا لا توجد مشكلة في هذا المجال»^(٢).

لا شك في أن مصالح كثير من الجموعات المنتفعة سياسياً، والتي تنامت عبر العقود الماضية، تضررت بفعل الخصخصة والشفافية ومطابقة النشاط الاقتصادي للمواصفات العالمية. وهي تستغل كل ذريعة للإبقاء على مصالحها. لكن اكتساب ثقة عامة الناس ينطوي

على أهمية بالغة، وخاصة في حقل حساس ومهم كحقل النفط. وكما ذكرنا آنفاً، فإن تاريخ النفط الحافل بالتطورات والاحداث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ السياسي المعاصر. ونظراً لهذه الحساسيات، من الأفضل أن تخطو وزارة النفط الخطوة الأولى في الصحافة، وأن تمسك بذلك زمام المبادرة، وأن تعمل على زيادة وعي عامة الناس وحث المجموعات السياسية على ابداء وجهات نظرها حيال ذلك، وتحمل كل مجموعة مسئولة المواقف التي تتخذها.

موانع السياسة الخارجية

تشكل التوترات السائدة في العلاقات الخارجية أحد التحديات التي تواجهها إيران في استقطاب الاستثمارات الخارجية لصناعاتها النفطية. فالحظر الاقتصادي الأميركي المفروض على إيران من ناحية، والحظر المفروض على الشركات غير الأميركية التي تستثمر في الصناعات النفطية الإيرانية من ناحية أخرى، سببا اضراراً مباشراً وغير مباشرة لإيران، رغم أن هذا الحظر لم يؤد في نهاية المطاف إلى انسحاب الشركات غير الأميركية. والمشكلة الأساسية في ذلك هي أن غياب الشركات الأميركية أدى إلى تراجع حدة التنافس بين الشركات الأجنبية في الصناعة النفطية الإيرانية. إذ أن حضور المنافسين الأميركيين في السوق الإيرانية كان من شأنه أن يغير المعادلة في بعض المشاريع لصالح إيران.

وإذا ما استثنينا الحظر الأميركي، فإن القصور الرئيس في السياسة الخارجية خلال الاعوام القليلة الماضية، والذي ترك آثاره السلبية في حجم الاستثمارات الأجنبية في إيران، يعود إلى المستوى المتدني لعلاقات إيران مع بعض البلدان النفطية الرئيسة، مثل بريطانيا والفرج، وهو قصور يمكن تجاوزه من خلال تحسين علاقات إيران مع أوروبا. ويمكن ملاحظة تأثير النجاحات التي تحققت في العام المنصرم لناحية أثر مستوى العلاقات السياسية في حضور الشركات الأوروبية في إيران. إذ إن الصناعة النفطية تحتاج إلى استثمارات ضخمة. وقلما يمكن التوقع من شركة أن تستثمر في إيران من دون أن تربط بلادها بإيران علاقات دبلوماسية متينة. إذ إن العبرة التي كان ينبغي ألا يتم تجاهلها في الاعوام الأخيرة هي وجود الحاجة المستمرة للتنسيق بين السياسة الخارجية والتخطيط النفطي في البلاد. على أن هذا التنسيق هو اليوم في مستوى متدن، ويجب ألا ننسى أن العلاقات الخارجية لا تسهل حضور الشركات الأجنبية في صناعة النفط الإيرانية فحسب، وإنما تسهم أيضاً في توسيع الاسواق للمنتجات النفطية الإيرانية، الأمر الذي يعود بالنفع على بقية المنتجات الإيرانية.

الموانع الهيكلية

إن الهيكلية غير المتناسبة للصناعة النفطية في البلاد تعتبر عاملاً آخر من ضمن العوائق القائمة امام الاستثمارات المطلوبة للشركات الأجنبية في إيران. ومن البديهي أنه عندما تتولى

شركة النفط الوطنية الإيرانية وحدها، واعتماداً على المصادر الداخلية، إدارة صناعة النفط، فإن الاعتماد على هيكلية مركزية يعتبر أمراً منطقياً. ولكن نظراً إلى حاجة البلاد إلى أنواع الاستثمارات والتقنيات الأجنبية، وتعدد المشاريع وانتشارها في مناطق عدة، ينبغي التفكير في اعتماد هيكلية لامركزية لإدارة الوضع الجديد. وتعمل وزارة النفط حالياً على إنشاء هيكلية لامركزية. لكن البرنامج الخاص بالاصلاحات الهيكلية، ورغم مرور ما يزيد عن عام واحد، لا يزال غير واضح المعالم. على أن اضمفاء المزيد من الشفافية في هذا المجال سيؤدي إلى الحد من العوامل المثيرة للقلق وللتساؤلات الداخلية، كما يضيفي الشفافية على الهيكلية الجديدة لصناعة النفط.

لا شك في أن التفاوض في آن واحد مع ٢٠ أو ٣٠ شركة من الشركات التي أبدت رغبتها في المشاركة في المشاريع النفطية الإيرانية لا يمكن أن يتم في إطار هيكلية مركزية واحدة. ومن المنطق أن يساعد انتهاز المزيد من اللامركزية في تسريع الأمور وزيادة الجهات التي يمكنها القيام بمهام مختلفة، كالتدقيق في الحاجات الإقليمية أو انشاء المنشآت الجانبية واستقطاب رؤوس الاموال الداخلية.

لماذا يجب عدم إضاعة الوقت؟

ما هي الحاجة إلى تنفيذ الاصلاحات المرجوة ورؤوس الاموال الأجنبية؟ وهل يتعذر إجراء الاصلاحات خطوه بخطوة، وعلى مراحل؟ وهل يمكن بعد ازالة الموانع كافة ان نتوجه نحو الاستثمارات الأجنبية؟ للإجابة على ذلك، نقول أن هناك دلائل عدة تؤكد ضرورة عدم اضاعة الفرص المتاحة لاستقطاب الاستثمارات والتكنولوجيا الأجنبية، وهي:

١. حرمان البلاد من الاستثمارات الجديدة في هذا الحقل وتراجع الطاقة الانتاجية نتيجة مرور الوقت وتأثر الموقع الإيراني على الصعيد العالمي في هذه الصناعة؛
٢. حركة رساميل الشركات النفطية العالمية في الاسواق المختلفة. وثمة احتمال ان لا نحقق اهدافنا في مجال الاستثمار؛

٣. السوق العالمية للنفط آخذة في التحول. وسيؤدي انخفاض اهمية حقول النفط في بحر الشمال وروسيا وأميركا إلى تحول في خريطة الزبائن العالميين ثانية إلى هذه المنطقة، وستجني أرباحاً طائلة البلدان التي لديها طاقة انتاجية عالية وبنى تحتية مناسبة (أنايبب نقل النفط وموانئ الشحن وغير ذلك) التي تحتاج إليها؛

٤. إلى القوة النفطية الإيرانية الفعلية، تتمتع إيران بكثير من المزايا النسبية في حقول الغاز والبتروكيماويات. على أن الإفادة بالشكل المناسب من الاستثمارات والتقنيات الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة القوة الاقتصادية في البلاد فحسب، بل أيضاً إلى توفير فرص العمل وتسريع التنمية الاقتصادية؛

المسألة الأهم هي أن زيادة الطاقة الانتاجية للنفط الخام الإيراني تؤدي إلى زيادة الأهمية الإقليمية والعالمية لإيران.

ما العمل؟

لو كنا نقبل بضرورة تسريع عملية التمهيد لحضور الشركات الأجنبية في الصناعة النفطية والصناعات الأخرى الإيرانية، فليس من سبيل أمامنا سوى إزالة الموانع القائمة في هذا الجانب في أسرع وقت. وقد طُرحت بعض الحلول التي هي قيد التنفيذ (اللامركزية في الهيكلية النفطية وغيرها). لكن شمة مشاكل ما زالت من دون حل. وفي ما يلي أهم هذه المشاكل الكامنة في الحقل القانوني:

يجب تغيير القوانين التي تحول دون الاستثمار الأجنبي لتسهيل عملية الاستثمارات الأجنبية:

يبدو أن «البيع المتبادل» كإطار قانوني ليس بالنسبة إلى الشركات الأجنبية انصب الحلول. والطريق في هذا الجانب هو أن القانون الجديد للتعدين قد وضع في اعتباره منح الامتياز لاستخراج المعادن للشركات الخاصة، وحتى الأجنبية منها. لكننا ما زلنا نتجنب هذا الأمر في صناعة النفط:

لا شك أن العثور على حل مناسب كإطار قانوني يولي اهتمامه بالمصلحة الإيرانية، ويكون مشجعاً للشركات الأجنبية بحاجة إلى دراسة وتدقيق. ويبدو أن الإطار القانوني المجرى في البلدان الأخرى يمكنه أن يساعدنا في هذا المجال:

إن أحد الأطر القانونية المجرية هو تقسيم الانتاج (Producton sharing) الذي خططته لأول مرة شركة النفط الاندونيسية (برتامينا). إذ إن تفاصيل كل صفقة لتقسيم الانتاج تكون فريدة من نوعها يتم طرحها مع الأخذ في الاعتبار العوامل المختلفة. ويمكن في الوقت نفسه الإشارة إلى الخصائص التالية لمثل هذه العقود:

أ. تكون الشركة «الأجنبية» المقابلة مسؤولة عن تنفيذ العمليات على أساس الضوابط والبرنامج المحدد:

ب. توفر الشركة المتعاقدة الموارد المالية اللازمة في المشروع، وتحمل المجازفة بنفقات العمليات، وتحمل بذلك الدافع المباشر لإنجاح عمليات المشروع:

ج. تحدد المدة الزمنية للعقد ما بين ٦ و ١٠ أعوام لعمليات التنقيب، ومدة ٣٠ عاماً على أكثر تقدير لعمليات الانتاج التجاري:

د. تعد الشركة المتعاقدة كل عام ميزانية وبرنامجاً للعمليات يجب أن يحظيا بموافقة شركة البلد المستضيف:

هـ. يتم تمليك كل الاجهزة التي تشتريها الشركة المقابلة لشركة البلد المستضيف بعد استيرادها:

- و- تصبح معطيات العمليات كافة في مجموعة الملكية المعنوية للبلد المستضيف .
- ز- يجب على الشركة او مجموعة الشركات المقاوله ان تدفع كل الرواتب المتعلقة بمواردها إلى البلد المستضيف .
- ح- ينبغي على المقاول أن يضع مقدار النفط المتعلق (بحصة السوق الداخلية) في خدمة السوق الداخلية؛
- ط- يحق لشركة البلد المستضيف أن تقدم بعد بدء العمليات التجارية شريكاً للعقد بنسبة ١٠ في المئة .
- مع العلم أن عقد «البيع المتبادل» يشبه في كثير من خصائصه عقد تقسيم الانتاج المعمول به في صناعة النفط، ولكن هذا العقد يسلب في نقطتين منه الدافع من الشركة الخارجية، هما:
- ١- أن لا وجود لأي محفز للشركة الأجنبية لزيادة الإنتاج؛
- ٢- لا يسمح «البيع المتبادل» للشركة الأجنبية بتسجيل قسم من الاحتياطي كملكية لها. إن موضوع ملكية المصادر الطبيعية هو موضوع معقد للغاية. وتكون ملكية المصادر التحتية في كثير من بلدان العالم تحت تصرف الحكومة او الشركات الخاصة الداخلية. لكن القانون الحالي الذي يجيز استئجار هذه المصادر لمدة ٢٥ عاماً للقطاع الخاص يمكن الافادة منه .
- ان دراسة الاحكام القانونية للبلدان المنتجة للنفط تسمح للمسؤولين الإيرانيين الاسترشاد بها، كموضوع ملكية الموارد الطبيعية التحتية، ومنع ايجاد الالتزامات المالية للحكومة عند فشل المشروع. وضمنان تلبية الحاجة المحلية، وغير ذلك، والعمل على التقارب بين الإطار القانوني للمشاركة الأجنبية في الصناعة الإيرانية كإطار تقسيم الانتاج المعمول به اكثر في العقود النفطية.
- إن السبيل الواضح المائل حالياً أمام المسؤولين في صناعة النفط، مع الأخذ في الاعتبار القوانين المصادق عليها في الخطة التنموية الثالثة، هو ان تبرم عقود تقسيم الانتاج مع الشركات الإيرانية في القطاع الخاص، ثم تسمح لشركات القطاع الخاص ان تتعاون مع الشركات الأجنبية على اساس احترام المبادئ والقواعد المتعلقة بالاستثمارات الخارجية على شكل مشاركة في الاستثمار.

خاتمة

ان العقبات التي تواجهها إيران لجذب الاستثمارات والتقنيات في العقدين المقبلين مردها وجود موانع قانونية وموانع في السياسة الداخلية. على أن الموانع في السياسة الخارجية والموانع الهيكلية التي كانت موجودة في هذا الحقل أزيلت تدريجاً. وينبغي حالياً الاهتمام جيداً بالقضايا القانونية والسياسة الداخلية، علماً أن أي تأخير في إزالتها سيؤدي إلى تباطؤ في حركة جذب الاستثمارات، الأمر الذي يؤدي إلى حصول مضاعفات مختلفة تهدد المستقبل

الاقتصادي والسياسي للبلاد. وإذا كنا لا نستطيع استقطاب رؤوس الأموال التي نحتاجها، فستدني رغبة الشركات الأجنبية في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وفي الجانب القانوني، يجب أن لا نشك في أننا لسنا البلد الوحيد الذي يشعر بالهاجس حيال وجود الشركات الأجنبية في صناعتنا النفطية. ولهذا السبب تتيح الدراسة الدقيقة للأطر القانونية المتبعة في البلدان الأخرى، كإندونيسيا والنرويج وأنغولا وعمان، المساعدة في التوصل إلى حل مناسب وجذاب وفعال أكثر.

وفي حقل السياسة الداخلية، تمثل الشفافية وطرح الخطوط العريضة للعقود للنقاش وتنوير القوى السياسية والاجتماعية في شأن التحولات العالمية في صناعة النفط، وحاجة إيران إلى استخدام الاستثمارات والتقنيات الأجنبية وغيرها، أهم العناصر لخلق الأجواء المناسبة لتحقيق ازدهار اقتصادي باقل ما يمكن من الاحساس بالقلق.

ونظراً إلى وجود المصادر الضخمة للنفط والغاز، سيبقى هذا الحقل من أهم الحقول الاقتصادية في البلاد. وإذا كنا نستطيع استخدام السبل المنطقية وحل المآزق الموجودة للاستفادة من هذه المصادر الضخمة لبلوغ أهدافنا الاقتصادية والسياسية، فسنكون الرابحين في المستقبل. ولكن إذا أضعنا الفرص، فيجب إنذار أن نقدم اجابة مقنعة للأجيال المقبلة.

المصادر

- (١) طبقاً للتقديرات حول الاقتصاد الإيراني، فإنه سيكون بحاجة في الأعوام المقبلة إلى ١٠٠ مليار دولار على أقل تقدير من الاستثمارات الخارجية لحل المشاكل المختلفة في هذا الحقل (الحاجة إلى توفير فرص العمل والتنمية الاقتصادية...).
- (٢) الفعاليات النفطية تنقسم إلى قسمين: الأولى تشمل الفعاليات المرتبطة بالتنقيب عن النفط واستخراج النفط، والثانية تشمل الفعاليات في مجال تكرير النفط و تبديله إلى مشتقات نفطية مختلفة وغير ذلك).
- (٣) صحيفة همشهري، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.
- (٤) اخبار اقتصاد، ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩، «ضرورة ازالة الموانع الداخلية والدولية امام الاستثمارات الاجنبية في مجال النفط».
- (٥) مجموعة القوانين الحقوقية، تدوين و تنظيم فيروز فقيه نصيري، (طهران: دار نشر صدوق، ١٩٩٥)، ص ٢٢.
- (٦) «نظرة الى القوانين الموجودة في شأن الاستثمار في قطاع النفط او البيع المتبادل» اخبار اقتصاد، العدد ٨، ٤٩ تشرين الأول/ اكتوبر ٩٩، ص ٧.
- (٧) صحيفة جمهوري اسلامي، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩.

مؤشرات تحول سوق القوة العاملة في إيران خلال العقود الأربعة الأخيرة

إن للثروة والطاقات البشرية دوراً مزدوجاً في البرامج والسياسات الاقتصادية. فهي من جهة عامل للتنمية، ومن جهة أخرى هدف لها.. لقد حظيت الثروة البشرية، لا سيما في العقود الأخيرة، بالإهتمام الجاد في إطار النظريات التنموية، حتى صار التفوق النسبي للبلدان رمزاً بما تمتلكه من ثروة وطاقات بشرية.

ترتبط أبعاد الثروة البشرية والطاقات الإنسانية بعوامل كثيرة.. إلا أن ما يزيدها تعقيداً هو ما تصنف به دول العالم الثالث من خصائص. فمفهوم العرض في الثروة البشرية يرتبط بمتغيرات، كالنمو السكاني وتقسيمات العمر والجنس في المجتمع والهجرة ومؤشر مشاركة المرأة.. وبمفهوم الطلب في الثروة البشرية بمتغيرات من قبيل حجم الإستثمارات وتوزيعها والتقانة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، ومن الضرورة بمكان الإهتمام بالطاقات البشرية والتخطيط المناسب لها، لا سيما في ظل الميزات التي تتمتع بها البلاد.. لقد بدأ الإهتمام بجديّة بالكوادر الإنسانية لأول مرة في الخطة التنموية الثالثة (١٩٦٣-١٩٦٧) بحيث اعتبرت إحدى ركائز الخطة.

إن أهمية المواضيع المرتبطة بالعمل تتجلى، وكما سنشير من خلال الأدلة التي سترد في هذا المقال، في الخطوط العريضة لسياسة البلاد. إذ اعتبر موضوع توفير فرص العمل الهاجس الأول للمتصدين لمشروع التنظيم الاقتصادي للبلاد، والذي أعلن أخيراً. وبغية معرفة التحولات الحاصلة في سوق العمالة الإيرانية على مدى العقود الأربعة الماضية والعوامل

المؤثرة فيها، نعمل في هذا المقال إلى تحديد وتعريف المؤشرات.. وفي ظل تغير هذه المؤشرات على مدى العقود الأربعة الماضية، نحاول التعرف على مسيرة هذه التحولات والتطورات التي طرأت على سوق العمالة الإيرانية. إذ لا يمكن التخطيط بصورة سليمة وإحراز تقدم منشود في السياسة المتبعة والسائدة في سوق العمل الإيرانية من دون معرفة هذه التطورات.

تدني معدل النشاط العام

يعد تدني مؤشر النشاط العام أحد أهم خصائص سوق اليد العاملة في إيران.. وهو ما يتضح من خلال الجدول الرقم (١) الذي يستعرض أربعة عقود من الزمن بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٩٦. فقد انخفض معدل النشاط العام من ٣٢ في المئة عام ١٩٥٦ إلى ٢٥,٩ في المئة عام ١٩٨٦، ثم ارتفع مرة أخرى عام ١٩٩٦ ليصل إلى ٢٦,٧ في المئة، أي أقل مما كان عليه في الأعوام ١٩٧٦ و ١٩٦٦ و ١٩٥٦. على أن ازدياد معدل النمو السكاني وكون المجتمع فتياً وضالاً للمشاركة النسوية في سوق العمالة وعوامل أخرى أدت بمجموعها إلى تراجع هذا المؤشر. ففي الوقت الذي سجل عدد من تقل أعمارهم عن عشر سنوات في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٦ نمواً بلغ ٤,٥ في المئة، لم يسجل نمو الشريحة الناشطة في المجتمع سوى ٢,٥ في المئة، فيما كان معدل نشاط المرأة ٥,٤ في المئة فقط.

إن تدني معدل النشاط العام في البلاد يؤدي إلى زيادة عبء التكفل^(٧) والتي ستؤثر في معدل الإدخار والاستثمار وبقية المؤشرات الاقتصادية. وبالمقارنة مع مؤشر النشاط العام لدى باقي الدول، يتضح أن إيران لا تمتلك وضعاً جيداً. واستناداً للنقاط المذكورة أعلاه، فإن رفع معدل النشاط العام إلى مستوى مناسب يمثل أحد أهم نقاط السياسات العريضة والطويلة الأمد على صعيد القوة العاملة، علماً أن ذلك يستلزم زيادة فرص العمل ورفع مستوى مشاركة المرأة في سوق اليد العاملة، وخفض النمو السكاني وتنشيطه، وتحسين معدل الأعمار في المجتمع... إلخ. إن إصلاح بعض هذه الأبعاد يحتاج إلى خطة عمل طويلة الأمد، فضلاً عن أن الإحساس بتأثير الآخر في تحسن معدل النشاط العام سيتم الشعور به بشيء من التأخير، الأمر الذي يستلزم الإسراع والمزيد من الجدية في اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين معدل النشاط العام.

الجدول الرقم (١)

	١٩٥٦			١٩٦٦			١٩٧٦		
	التعداد	النسبة	النسبة	التعداد	النسبة	النسبة	التعداد	النسبة	النسبة
عدد السكان	١٨٩٥٥	١٠٠	١٠٠	٢٥٧٨٩	١٠٠	١٠٠	٣٣٧٠٩	١٠٠	١٠٠
الوسط النشط	٦٠٦٧	٣٢	٩٧,٤	٧٨٤٢	٣٠,٤	٩٠,٧	٩٧٩٦	٢٩,١	١٠٠
الوسط العامل	٥٩٠٨	٣١,٢	٢,٦	٧١١٦	٢٧,٦	٩,٣	٨٧٩٩	٢٦,١	٨٩,٨
العاطلون	١٥٩	٠,٨	٧٢,٦	٢,٨	١,٠	٩٩٧	٣	١٠,٢	
العائلة	٤,٧٥		٤,٩٩			٥			
سكان المدن	٥٩٥٤	٣١,٤	٩٧٩٤	٣٨		١٥٨٥٥	٤٧		
سكان القرى	١٣٠٠١	٦٨,٦	١٥٩٩٤	٦٢		١٧٨٥٤	٥٣		
عشر سنوات فما فوق	١٢٧٨٤	٦٧,٤	١٧٠٠٠	٦٥,٩		٢٣٠٠٢	٦٨,٢		

	١٩٨٦			١٩٩١			١٩٧٦		
	التعداد	النسبة	النسبة	التعداد	النسبة	النسبة	التعداد	النسبة	النسبة
عدد السكان	٤٩٤٤٥	١٠٠	١٠٠	٥٥٨٣٧	١٠٠	١٠٠	٦٠٠٥٥	١٠٠	١٠٠
الوسط النشط	١٢٨٢٠	٢٥,٨	١٤٧٣٧	٢٦,٤	٨٨,٨٧	١٦٠,٢٧	٢٦,٧	١٠٠	
الوسط العامل	١١٠٠٢	٢٢,٣	١٤,٢	١٣٠٩٧	٢٣,٥	١١,١٣	١٤٥٧٢	٢٤,٣	٩٠,٩
العاطلون	١٨١٩	٣,٧	١٦٤٠	٢,٩	١٤٥٦	٢,٤	٤,٨٥	٩,١	
العائلة	٥,١١		٥,١٨						
سكان المدن	٢٦٨٤٥	٥٤,٣	٣١٨٣٧	٥٧	٣٦٨١٨	٦١,٣			
سكان القرى	٢٢٦٠٠	٤٥,٧	٢٤٠٠١	٤٣	٢٣٢٣٨	٣٨,٧			
عشر سنوات فما فوق	٣٢٨٧٤	٦٦,٥	٣٨٦٥٥	٦٩,٢	٤٤٤٠١	٧٥,٦			

- المصدر: المجلد الإحصائي: المجموعة الزمانية للإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية حتى عام ١٩٩٦؛
التعداد السكاني العامل والسنوات الإحصائية لأعوام ١٩٥٦ و ١٩٧٦ و ١٩٨٦ و ١٩٩٦ .

تراجع حاصل العمل

من الخصائص الأخرى التي تتسم بها سوق اليد العاملة الإيرانية إنخفاض حاصل العمل الذي ينتج عن تقسيم عدد العاملين على عدد السكان. لقد قمنا في الجدول الرقم (١) بحساب حاصل العمل للاقتصاد الإيراني على مدى العقود الأربعة الأخيرة. وكما هو واضح انخفض هذا الحاصل من ٣١,٢ في المئة عام ١٩٥٦ إلى ٢٩,٢ في المئة عام ١٩٨٦، ثم ارتفع مرة أخرى إلى ٢٤,٣ في المئة خلال الأعوام (١٩٨٦-١٩٩٦). بعبارة أخرى، لا يزال حاصل العمل في إيران أقل مما كان عليه عام ١٩٧٦ وما قبله، رغم أنه أخذ في التزايد منذ عام ١٩٨٦.

بطبيعة الحال تركت حسابات الحاصل هذه، وكما هي الحال بشأن معدل النشاط في العالم، آثاراً سلبية في المؤشرات الاقتصادية، كمستوى الإدخار وعبء التكفل والإستهـ

ورأس مال الأسرة، وسيعمل على خفض القدرة الإنتاجية للعوائل والبلاد. ويعني انخفاضها أن على الفرد تأمين نفقات حياة عدد أكبر من الأفراد. ففي عام ١٩٩٦ كان يجب على كل يد عاملة تأمين نفقات حياة (٤,٢) من الأشخاص، وهذا بعد ذاته يقود إلى انخفاض مستوى ادخار الأسرة، وبالتالي إلى تدني مستوى الإذخار القومي. ويعود تدني هذا المؤشر إلى قلة عدد العاملين والنمو السكاني وكون المجتمع فتياً وضعف حجم المشاركة النسوية في سوق العمالة، إضافة إلى تدني الطلب على اليد العاملة... وعلى سبيل المقارنة بين إيران وباقي الدول، فإن الإشارة إلى الأرقام التالية بشأن هذا المؤشر لا يخلو من فائدة. ففي عام ١٩٩٣، كان حاصل العمل في مصر ٢٨,٥، وفي البرازيل ٤٢، وفي أميركا ٥٠، وفي اليابان ٥٠,٥، وفي الدانمارك ٥١، وفي فرنسا ٣٩,٦، وفي ألمانيا الغربية ٤٦، وفي تركيا ٣٣,٥ في المئة^(٣). من الملاحظ أن حاصل العمل في بلدنا منخفض جداً مقارنة بباقي الدول، وهذا بعد ذاته عقبة اقتصادية أساسية ورئيسية. لذا، لا بد لمن يرسم الخطوط العريضة لسياسة البلاد أن يخطط من خلال خطة تستوعب عشرين عاماً من الزمن لرفع حجم هذا الحاصل إلى ٥٠ في المئة.

ولتوضيح أبعاد هذه القضية، انظر إلى الأرقام التالية: إذا اعتبرنا أن النمو السكاني في البلاد يسجل ١,٥ في المئة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٢١، فإن عدد سكان البلاد سيرتفع عام ٢٠٢١ إلى ٣٦٥٢٣ ٨٧١ نسمة. ولو اعتبرنا أن حاصل العمل هو ٣٠ في المئة عام ٢٠٢١، فإن عدد العاملين في تلك السنة سيكون ٢٦١ ٤٠٩٥٧ نسمة، أي أكثر منهم في عام ١٩٩٦ بمقدار ١١ ٥٦٨٩٥٧ نسمة. بعبارة أخرى يجب إيجاد فرص عمل بهذا العدد، أي ما يعادل ٤٦٢٧٥٨ فرصة عمل سنوياً. على أن الاقتصاد الإيراني قادر، بما يمتلكه من طاقات كامنة، على تحقيق هذا الهدف شريطة تفعيلها. إن أداء الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٦ يشير إلى أن الاقتصاد الإيراني استطاع توفير ٢٢٠ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً، ثم ٣٥٠ ألف فرصة عمل أخرى سنوياً خلال السنوات العشر الممتدة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٦. إن بلغ معد لها السنوي ٤١٨ ألفاً في النصف الأول من هذه الفترة، أي بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩١، وفي النصف الثاني من الفترة نفسها ٢٨٧ ألف فرصة عمل. لذا يجب تحقيق قفزة في نظام التخطيط والنظام الاقتصادي بالبلاد من شأنها توفير بين أربعة إلى خمسة ألف فرصة عمل سنوياً، وهو ما يستبعد حصوله في الاقتصاد الإيراني نظراً للسياسة السابقة والنظام الاقتصادي السابق، لكنه أيضاً ليس من المستحيلات إذا ما أخذنا في الحسبان قدرات الاقتصاد الإيراني.

توزيع العمالة بين قطاعات العمل الرئيسية

يعد توزيع العمالة بين قطاعات العمل الرئيسية (الزراعة والصناعة والخدمات) أيضاً من مؤشرات الحالة التي تعيشها سوق اليد العاملة. إذ لا بد من أن تتعين القطاعات التي كثر فيها الطلب على اليد العاملة. ويعرض الجدول الرقم (٢) توزيع العمالة لعشر سنوات في كل البلاد بحسب مجالات العمل الرئيسية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٦-١٩٩٦. ومن خلال دراسة الجدول نقف على نقاط جديرة بالإهتمام تتعلق بموضوع الطلب على اليد العاملة في إيران والتحولت التي طرأت عليها خلال العقود الأربعة الأخيرة والتي يمكن اعتبارها الركيزة للخطوط العريضة والبعيدة الأمد بالنسبة للبلاد من أجل إصلاح وتغيير وجهة هذه التحولات.

إن نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفضت من ٥٦ في المئة عام ١٩٥٦ إلى ٢٣ في المئة عام ١٩٩٦، الأمر الذي يعد طبيعياً بالنسبة للقطاع الزراعي ضمن مسيرة التنمية الاقتصادية للبلدان، بل أحد معاييرها وضوابطها. ورغم أن العد التنازلي لنسبة العاملين في القطاع الزراعي في إيران يمكن اعتباره مناسباً، فإن النقطة الجديرة بالإهتمام هي أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي عام ١٩٩٦ لم تزل مرتفعة أيضاً، إذ تصل هذه النسبة إلى نحو ١٠ في المئة في البلدان المتقدمة. ويبدو أن خفض نسبة العاملين في القطاع الزراعي يجب أن يمثل أحد أهداف برمجة شؤون اليد العاملة في البلاد. ولعل هذا الهدف ينسجم مع الأهداف الأخرى، مثل تصنيف الأراضي الزراعية، ورفع إنتاجية القطاع الزراعي، وزيادة معدل حصة المزارع من الأرض، والاستفادة من التقنية والمؤسسات المتطورة في القطاع الزراعي. وفي الظاهر، فإن القطاع الزراعي يواجه فائضاً في عدد العاملين، فضلاً عن ضخامة حجم البطالة المقتنعة فيه. فمعدل مساحة الأرض لكل مزارع في إيران مثلاً يناهز الستة هكتارات، وهو قليل جداً ولا يمكن أن يكون دعامة متينة لزراعة متطورة تماشي بقية قطاعات البلاد الاقتصادية، علماً أن تدني نسبة العاملين في القطاع الزراعي، وحتى عددهم الإجمالي، لا يعني بالضرورة عدم الإهتمام بالقطاع الزراعي أو التشجيع على الهجرة إلى المدن، بل على العكس، أي أن تزايد عدد العاملين في الزراعة قاد إلى تدني مستوى الإنتاجية ومستوى معيشتهم وإضعاف القطاع الزراعي والهجرة إلى المدن. على أن الحد من الهجرة إلى المدن يتطلب سياسات تأخذ في الحسبان توفر فرص العمل في القطاعات غير الزراعية في المناطق المهاجر إليها.

الجدول الرقم (٢): توزيع العاملين - ١٠ سنوات فما فوق في كل البلاد - حسب مجاميع

العمل الرئيسية خلال السنوات ١٩٥٦ - ١٩٩٦

(الف نسمة)

القطاعات	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
النشاط	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة
السكان العاملون	٥٩٠٨	١٠٠	٧١١٦	١٠٠	٨٧٩٩
قطاع الزراعة	٣٢٢٦	٥٦	٣٣٨٠	٤٧٠	٢٩٩٢
قطاع الصناعة	١١٨٩	٢٠	١٨٨٦	٢٦٠	٣٠١٣
قطاع الخدمات	١٣٩٣	٢٤	١٨٥٠	٢٦	٢٧٩٤
القطاعات	١٩٩٦	فرص العمل	١٩٨٦ - ١٩٧٦	فرص العمل	١٩٩٦ - ١٩٨٦
النشاط	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة
السكان العاملون	١٤٥٦	١٠٠	٢٢٠٣	١٠٠	١٤٣٤
قطاع الزراعة	٣٣٥٠	٢٣	١٩٩	٩	١٠١
قطاع الصناعة	٤٤٧٠	٣٦	٢٣٢	—	٨٥٤
قطاع الخدمات	٦٧١١	٤٦	٢٢٣٦	١٠١	٣٠٤

المصدر: التعداد السكاني العام للبلاد، مركز الإحصاء الإيراني، لسنوات ١٩٥٦ و ١٩٦٦ و

١٩٨٦ و ١٩٩٦.

في القطاع الصناعي، ارتفعت نسبة العمالة من ٢٠ في المئة عام ١٩٥٦ إلى ٣٤,٢ في المئة عام ١٩٧٦. لكن هذه النسبة شهدت انخفاضاً في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦، ثم بدأت في الارتفاع مجدداً بعد عام ١٩٨٦، بيد أنها لم تصل حتى الآن إلى ما كانت عليه عام ١٩٧٦. وضمن محصلة التنمية المنشودة، ترتفع في البداية نسبة العاملين في القطاع الصناعي، وبعد طي المراحل الأولية للصناعة، فإن هذه النسبة يجب أن تنخفض لصالح قطاع الخدمات. ففي الأعوام ١٩٧٦ و ١٩٨٦ كان من الطبيعي أن تختل هذه الحركة في الاقتصاد الإيراني بسبب المشاكل المترتبة على انتصار الثورة الإسلامية والحرب، في حين أنها كانت عادية قبل عام ١٩٧٦، ثم عادت تسير في الاتجاه الصحيح بعد عام ١٩٨٦.

إن فرص العمل التي أوجدت خلال العقود الثلاثة الأخيرة تظهر واقعاً مفاده أن قطاع الخدمات تفوق على بقية القطاعات في خلق فرص العمل خلال الأعوام من ١٩٧٦ ولغاية ١٩٩١. فقد تم مثلاً خلق ٢٢٠٣ ألف فرصة عمل في البلاد خلال الأعوام ١٩٧٦ - ١٩٨٦. بعبارة أخرى، استطاع اقتصاد إيران خلال هذه السنوات خلق ٢٢٠ ألف فرصة عمل سنوياً كلها متعلقة بقطاع الخدمات، أي في الوقت الذي تم إيجاد ١٩٩ ألف (١٩ ألفاً سنوياً) فرصة عمل في قطاع الزراعة، فقد قطاع الصناعة في المقابل ٢٢٢ ألف فرصة عمل، وبالتالي فإن

فرص العمل المتولدة في قطاع الخدمات بلغ ٢٢٣٠٦ ألف فرصة عمل^(٤). عموماً لم يكن هذا العقد عقداً متوازناً للاقتصاد الإيراني لأسباب مختلفة. إن وضع إيران يفرض في هذه المرحلة من التنمية خفض فرص العمل في القطاع الزراعي أو الحفاظ على عددها ثابتاً وتخصيص النسبة الأكبر من فرص العمل للقطاع الصناعي أو أن تكون نسبتها على الأقل متساوية في قطاعي الصناعة والخدمات.

في العقد ١٩٨٦-١٩٩٦ تم خلق ما مجموعه ٣٥٢٩ ألف فرصة عمل، أي ٣٥٢ ألف فرصة عمل سنوياً في الاقتصاد الإيراني، ٤,٥ في المئة منها في قطاع الزراعة، و٤٧,٩ في المئة في قطاع الصناعة، و٤٧,٦ في المئة في قطاع الخدمات، وهو تقسيم منطقي. وبالمقاييس السنوي، استطاع قطاع الزراعة خلال العقد المذكور إيجاد ١٦ ألف فرصة عمل، فيما تمكن قطاعا الصناعة والخدمات من إيجاد ١٦٩ ألفاً و١٦٨ ألف فرصة عمل على التوالي. وإذا قسمنا العقد ١٩٨٦-١٩٩٦ إلى نصفين، كل منهما من خمس سنوات، أي ١٩٨٦-١٩٩١ و١٩٩١-١٩٩٦، فإن الكفة في إيجاد فرص العمل تميل لصالح النصف الأول. وعلى كل حال، فإن العقد الأخير شهد خلق أكبر عدد من فرص العمل للباحثين عن العمل والمعارضين للأيدي العاملة في الاقتصاد الإيراني. وتظهر المعلومات المتاحة أن القطاع الزراعي أوجد على مدى السنوات العشرين الماضية أقل من عشرين ألف فرصة عمل سنوياً، في وقت انصب الإهتمام خلال الفترة المذكورة على هذا القطاع. لذا فإن القدرة على خلق فرص العمل في القطاع الزراعي تعتبر قليلة جداً، ولا بد من خلق فرص العمل في كل القطاعات إذا ما استهدفت الخطط والسياسات توفير فرص العمل والقضاء على البطالة.

في السياق ذاته، تفوق قطاع الخدمات بخلق أكبر عدد من فرص العمل على مدى السنوات العشرين الماضية، إذ تم خلق ٣٩١٧ ألف فرصة عمل في هذا القطاع. بعبارة أخرى أوجد هذا القطاع ١٩٦ ألف فرصة عمل، فيما كان إجمالي فرص العمل التي أوجدت خلال العقدين الأخيرين ٥٧٢٢ ألف فرصة عمل، أي بواقع ٢٨٧ ألف فرصة عمل سنوياً، أو يمكننا القول أن ٧٠ في المئة من فرص العمل خلال السنوات الأخيرة كانت من نصيب قطاع الخدمات.

في العقد ١٩٧٦-١٩٨٦ فقد قطاع الصناعة ٢٢٢ ألف فرصة عمل، فيما شهد قطاع الخدمات ولادة ٢٢٣٦ ألف فرصة عمل. وإذا ما قسمنا قطاع الخدمات إلى قسمين: الخدمات العامة والإجتماعية، وسائر الخدمات، فإن مليوناً وخمسمئة ألف فرصة عمل كانت من نصيب قطاع الخدمات العامة والإجتماعية، فيما الباقي منها تعلق بسائر الخدمات، الأمر الذي يعكس الدور الرئيس للحكومة في إيجاد فرص العمل خلال العقد المذكور.

إن تدوين الاستراتيجية التنموية للبلاد يستلزم اهتماماً أساسياً بمسألة توزيع العمالة في مجالات العمل الرئيسة والقطاعات الاقتصادية للبلاد، أخذاً في الاعتبار القدرة على خلق

فرص العمل وإنتاجية القطاعات والتنمية التقنية... إلخ، فضلاً عن أن توزيع الدخل يتبع إلى حد ما طريقة توزيع اليد العاملة في قطاعات العمل.

حصة القطاعات الحكومية والأهلية في خلق فرص العمل

يعرض الجدول الرقم (٣) توزيع العاملين في البلاد على القطاعين العام والخاص، ومن خلاله يثبت أن فرص العمل المتوفرة توزعت على القطاعين الأهلي والحكومي .

يعد اعتماد مبدأ التخصص في العمل أحد صور تحجيم دور الحكومة وخفض نسبة فعاليتها وبرامجها... فتحديد حصة مناسبة للعمل الحكومي والأهلي (عبر برنامج طويل الأمد وبصورة متجددة) يعد أمراً مهماً في السياسات الأساسية للبلاد . كما سيكون لتوزيع أفضل للعاملين في القطاع العام والخاص دور مفصلي في الإنتاجية وأداء مؤشرات الاقتصاد في البلاد . فعلى مدى العقد ١٩٦٦-١٩٧٦ كانت فرص الأعمال المتوفرة في القطاع العام أكثر من القطاع الخاص . إذ جرى خلق ١٠١٠ آلاف فرصة عمل في القطاع العام، و٩٢٨ ألف في القطاع الخاص . لكن هذا الوضع تبدل كثيراً، وكل إلى وضع سيء! فمن بين ٢٢٠٣ آلاف فرصة عمل أوجدت، لم يكن للقطاع الخاص دور إلا في إيجاد أربعة آلاف فرصة عمل منها. ولو أضفنا إليه فرص العمل غير المعلنة، فإن نسبة القطاع الخاص ستتناهز العشرين في المئة، فيما أوجد القطاع العام ما يقارب ثمانين في المئة من فرص العمل، علماً أننا لاحظنا خلال هذه السنوات العشر مصادرة بعض الشركات الخاصة وتأميم بعض الصناعات بعد انتصار الثورة الإسلامية، الأمر الذي قاد إلى تغيير تركيبة العمالة إلى حد كبير لصالح القطاع العام. ثم تحسن الوضع في السنوات ١٩٨٦-١٩٩٦ مع تزايد نسبة خلق فرص العمل من جانب القطاع الخاص وتوزيع العاملين. وتوضح المعلومات المدرجة في الجدول الرقم (٣) هذا الأمر جيداً.

استناداً لما يعرضه الجدول الرقم (٣)، يمكن القول أن حركة خلق فرص العمل في القطاع الخاص تحسنت بدءاً من عام ١٩٨٦ . ومع ذلك لا يزال ٣٠ في المئة من العاملين عام ١٩٩٦ هم من القطاع العام، أي أكثر مما كانت عليه النسبة في عام ١٩٧٦ وما قبله . على أن إيجاد الظروف المناسبة، من قبيل تسهيل عملية الاستثمار في القطاع الخاص وتوفير الأمن للاستثمار وتشجيع القطاع الخاص... إلخ، يمكن أن تؤثر في زيادة خلق فرص العمل في القطاع الخاص . وانطلاقاً من أن القطاع الزراعي يدار غالباً من جانب أفراد من القطاع الخاص المستقلين، يمكن أن نقف بصورة أفضل على حقيقة الدور المحوري والمركزي الذي تمارسه

الدولة في خلق فرص العمل خلال السنوات الأخيرة، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أداء القطاع غير الزراعي، وركزنا على حصة القطاعين العام والخاص فيه. إن حصة القطاع العام من فرص العمل غير الزراعي عام ١٩٩٦ بلغت ٣٧ في المئة، ثم ارتفعت إلى ٤٢,٥ في المئة عام ١٩٨٦، في حين كانت نسبته ٢٨ في المئة عام ١٩٧٦.

النقطة المهمة التي ينبغي الالتفات إليها هي أن تحديد حصة تحسين العمل الحكومي وغير الحكومي يستلزم تحديد المكانة المناسبة للقطاعين الحكومي والخاص، الأمر الذي لم تلتق حوله الآراء في سنوات ما بعد الثورة. وعلى ما يبدو، فإن القطاع الخاص حظي في الأعوام الأخيرة باهتمام أكبر، وسيظل كذلك، ما يوحي بتزايد نسبة العاملين في القطاع الخاص مستقبلاً أكثر منه في القطاع الحكومي.

الجدول الرقم (٣): توزيع العاملين وفقاً للقطاع الخاص والعام خلال السنوات ١٩٦٦-١٩٩٦

(الف نسمة)

	١٩٩٦		١٩٩١		١٩٨٦		١٩٧٦		١٩٦٦	
	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد
إجمالي فرص العمل	١٠٠	١٤٥٧٢	١٠٠	١٣٠٩٧	١٠٠	١١٠٠٩	١٠٠	٨٧٩٩	١٠٠	٧١١٦
القطاع الخاص	٦٧	٩٧٩٤	٦٥	٨٥٣٤	٦٤	٧٠٩٠	٨٠,٥	٧٠٨٦	٨٦	٦١٤٨
القطاع العام	٣١	٤٧٧٨	٣٥	٤٥٦٣	٣٦	٣٩١٩	١٩	١٧١٣	١٤	٩٦٨
الخلفية	٣,٤	٤٦٣	١,٧	٢١٧	٤,٢	٤٥٨	٠,٥	٤١	٠,٧	٤٧
إجمالي فرص العمل في غير القطاع الزراعي	١٠٠	١١٢٥٣	١٠٠	٩٨٩٢	١٠٠	٧٨٢٦	١٠٠	٥٨٠٨	-	-
القطاع الخاص	٥٩	٦٦٢١	٥٥	٥٣٩٢	٥١,٥	٤٠٠٩	٧١	٤١٣٤	-	-
القطاع العام	٤١	٤٦٣٢	٤٥	٤٤٩٩	٤٨,٥	٣٨١٧	٢٩	١٦٧٤	-	-
الخلفية	٣,٤	٣٧٧	٢,٢	٢١٤	٠,٧	٤٠٣	١	٤٠	-	-

فرص العمل ٩٦-١٩٨٦		فرص العمل ٩١-١٩٨٦		فرص العمل ٨٦-١٩٧٦		فرص العمل ٧٦-١٩٦٦		
النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	
١٠٠	٣٥٧١	١٠٠	١٤٧٥	١٠٠	٢٠٩٦	١٠٠	٢٢٠٢	إجمالي فرص العمل
٧٦	٢٧٠٤	٨٥	١٢٦٠	٦٩	١٤٤٤	٤	٥٦	القطاع الخاص
٢٣	٨٠٥	٦	٨٨-	٤٣	٨٩٣	٨٠	١٧٨٠	القطاع العام
١,١٤	٥	١٧	٢٤٦	١١-	٢٤١-	١٩	٤١٧	الخفية
١٠٠	٣٤٢٧	١٠٠	١٣٦١	١٠٠	٢٠٦٦	١٠٠	٢٠١٨	إجمالي فرص العمل
								في غير القطاع الزراعي
٦٥	٢٢١٢	٩٠	١٢٢٩	٦٧	١٣٨٣	٦,٢	١٢٥-	القطاع الخاص
٢٣	٧٨٩	٦	٨٢-	٤٢	٨٧١	٨٨	١٧٨٠	القطاع العام
٠,٨	٢٦-	١٢	١٦٣	٩	١٨٩-	١٨	٣٦٣	الخفية

- المصدر: التعداد السكاني العام والسكن، مركز الإحصاء الإيراني، لسنوات ١٩٦٦ و ١٩٧٦

١٩٩٦ و ١٩٩١ و ١٩٩٦ .

الجدول الرقم (٤): حالات قطاعات العمل الرئيسية وفقاً للثروة البشرية خلال السنوات ١٩٦٦-١٩٩٦

١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٦٦	
العمالون المتخصصون نسبة العمالون المتخصصين	العمالون المتخصصون نسبة العمالون المتخصصين	العمالون المتخصصون نسبة العمالون المتخصصين	
٤/٥٢ ٤٩٧ ١١٠٠٢	٢/٠٤ ٢٦٨ ٨٧٩٩	١/٠٢ ٧٤ ٧١١٦	كل البلاد
٠/١٦ ٥/٤ ٢٦٩٠	٠/٠٩ ٢/٩ ٢٩٩٢	٠/٠١ ٠/٦٨٨ ٢٢٨٠	الزراعة
٢/٦٦ ١/١٨ ٢٢	٦/٨ ٦/١ ٨/٨٩	١/٢ ٠/٢٢٩ ٢٦	امتزاج المعادن
١/٧ ٢٤/٧ ١٤٥١	١/٢ ٢٠ ١٦٧٢	٠/٢٧ ٤/٩ ١٢٩٨	الصناعة
١/٠٩ ١٣ ١٢٠٧	١/٠٩ ١٣ ١١٨٩	٠/٤٧ ٢/٤ ١١٠	البناء
٨/٢٥ ٧/٥ ٩١	٧/٨٤ ٤/٨ ٦٢	٢/٦٥ ١/٤ ٥٣	الماء والكهرباء والغاز
١١/٩ ١٢/٦ ١١٤	١/٩٨ ١٢ ١٠٠		الخدمات العالية
			تأمين، الملكية
			خدمات قانونية وتجارية
١٢/٤٢ ٢٧٩ ٣٠٠٠	٢/٢٧ ١٨٧ ١٥٢٠	٥/٦٨ ٥٥ ٩٧٥	الخدمات العامة والاجتماعية
			والشخصية
١/٩٢ ١٧ ٨٧٥	١/٠٧ ٧/٢ ٦٦٨	٠/٨٧ ٤/٤ ٥١١	بيع الجملة والمفرد للطعم والقند
١/٩٨ ١٢/٥ ٦٦١	٢/٦١ ٩/٥ ٤٦١	٠/٧٢ ١/٦ ٢٢/٤	الشحن والنقل والمواصلات
٦/٥١ ٢٣ ٣١٠	٧/٨٤ ٥/٩ ٧٥	١/٧٩ ١/٥ ١٣٩	خدمات غير قابلة للتصنيف
١٩٩٦	١٩٩١		
العمالون المتخصصون نسبة العمالون المتخصصين	العمالون المتخصصون نسبة العمالون المتخصصين		
٩/٦ ١٤٠٢ ١٤٥٧١	٥/٦ ٧٣٠ ١٢٠٩٧		كل البلاد
٠/٤٧ ١٥/٧ ٢٣٥٧	٠/١٧ ٥/٧ ٢٢٠٥		الزراعة
١٢/٤ ١٤/٩ ١٢٠	٩/٧ ٩/٨ ١٠١		امتزاج المعادن
٢/٥ ٩٠ ٢٥٥٢	٢/٣ ٤٦ ٢٠١٤		الصناعة
٢/٤ ٣٩/٤ ١٦٥٠	٢ ٢٧ ١٢٧٢		البناء
١٦/٥ ٢٥ ١٥١	١٢/٤ ١٦ ١٢٩		الماء والكهرباء والغاز
٢٠/٢ ٦١ ٢٠٢	١٢/١ ٢٥/٥ ١٩٥		الخدمات عالية
			تأمين، الملكية
			خدمات قانونية وتجارية
٢٢ ١٠٢٧ ٢١٨٧	١٥/٧ ٥٥٣ ٣٥١٨		الخدمات العامة والاجتماعية
			والشخصية
٢/٢ ٦١/١ ١٩٢٧	٢ ٢٥ ١٢٣٨		بيع الجملة والمفرد للطعم والقند
٤/٤ ٤٢/٥ ٩٧٢	٢/٥ ١٩/٢ ٧٦٢		الشحن والنقل والمواصلات
٧/٦ ٢٧ ٢٥٢	٥٦٢		خدمات غير قابلة للتصنيف

تدني حصة العمالة المتخصصة^(٥)

تعد الكوادر المتخصصة في كل بلد من أهم الثروات البشرية فيه، ولها دور مؤثر في تسخير الطاقات والإمكانات الرئيسية لذلك البلد. وانطلاقاً من هذا المفهوم واعتبار أن إصلاح وترميم هيكلية العمالة يحتاج إلى فترة من الزمن، وأن تأهيل الطاقات المتخصصة يحتاج إلى

خطة بعيدة الأمد، من الضرورة بمكان الإهتمام بالمتغيرات الطارئة على عمل الطاقات البشرية المتخصصة، وذلك ضمن برنامج رئيسي وواسع وطويل الأمد . ويعرض الجدول الرقم (٤) حال الكوادر المتخصصة في السنوات ١٩٦٦-١٩٩٦ بحسب مجالات العمل الرئيسية . فرغم أن حصة الكوادر المتخصصة بالنسبة لكل العاملين في البلاد إرتفعت من ١ في المئة عام ١٩٦٦ إلى ٩,٦ في المئة عام ١٩٩٦ فإنها لا تمثل حالياً سوى نسبة ضئيلة جداً من عدد العاملين . فقد بلغ عدد الكوادر المتخصصة في إيران ٧٣٩ ألف نسمة عام ١٩٩١ ، بينما ارتفع الرقم إلى ١٤٠٣ آلاف نسمة عام ١٩٩٦ . وخلال العقد ١٩٨٦-١٩٩٦ كان نمو العمالة المتخصصة ١١ في المئة، في حين كان معدل النمو العام للعاملين ٢,٨ في المئة . لذا، ورغم أن السنوات الخمس المنتهية بعام ١٩٩٦ شهدت زيادة بمقدار الضعف في عدد الكوادر المتخصصة العاملة وسجلت العمالة المتخصصة نمواً أكبر بكثير من النمو العام للعمالة، لا تزال نسبة المتخصصين العاملين في قطاعات العمل العامة في البلاد منخفضة .

في عام ١٩٨٦، أظهر مؤشر الكوادر المتخصصة رقماً هو ١١٨٨٩ من كل مليون نسمة . وفي عام ١٩٩١ وصل إلى ١٥٧٦٧ متخصصاً . ثم ارتفع هذا الرقم إلى أكثر من ٢٣ ألف متخصص عام ١٩٩٦ . وبالمقارنة مع المعدل الآسيوي الذي بلغ ١١٦٨٦ متخصصاً عام ١٩٨٥ يتضح أن المؤشر في إيران جيد . لكن هذه النسبة تعد منخفضة في مقابل المستوى العالمي البالغ ٢٣٤٤٢ متخصصاً . وقد سجلت أعلى نسبة في أميركا الشمالية عام ١٩٨٥ . إذ كان هناك ٢٦٢٢٠٠ متخصص من كل مليون نسمة، فيما النسبة الأقل سجلت في أفريقيا، وهي ٣٤٥١ متخصصاً^(٩) . ثم كانت النسبة الأكبر عام ١٩٩٦ من نصيب المتخصصين العاملين في قطاع الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية . أما النسبة الأقل، فكانت من نصيب القطاع الزراعي . إذ شكل المتخصصون في هذا القطاع ٤٧ في المئة . ولعله يمكن معرفة مدى تدني هذه النسبة في الاقتصاد الإيراني عندما تقارن بمثيلاتها في الدول الأخرى . فقد كانت النسبة في الفترة ذاتها في كندا ٤٠,٦ في المئة، وفي اليابان ٢٣ في المئة، وفي فنلندا ٢٠,٧ في المئة، وفي ألمانيا الغربية ١٧,٤ في المئة، وفي الدانمارك ١٦,٨ في المئة، وفي إسبانيا ١٢,٨ في المئة، وفي أستراليا ١٢,١ في المئة .

إن توزيع العمالة في قطاعات العمل الرئيسية يكشف أن القطاع الزراعي استقطب أقل عدد من المتخصصين، فيما كان للخدمات العامة والاجتماعية والشخصية، وهي حكومية في غالبيتها، حصة الأسد منهم . فعلى سبيل المثال، من بين ٧٣٩ ألف متخصص عام ١٩٩١ كان ٥٥٣ ألفاً منهم يعملون في هذا القطاع . وقد ظل هذا الوضع على حاله في السنوات الأخرى، الأمر الذي يشير إلى أن القطاعات الإنتاجية والقطاع الخاص لم تحقق نجاحاً يذكر في استقطاب المتخصصين . لا شك أنه حينما لا تكون القطاعات الإنتاجية والقطاع الخاص في

ظرف يمكنها من زيادة نسبة الكوادر المتخصصة من بين العاملين فيها، فإن إمكانية التطور والتحديث في هذه القطاعات ستكون قليلة جداً. إذ إن الكوادر المتخصصة هي التي ترفع من مستوى إنتاجية الثروات الديناميكية وتزيد من مستوى الإنتاجية وتوفر مقومات تنمية المجتمع ورفاهيته. وعليه من الضروري جداً الإهتمام بزيادة نسبة المتخصصين في كل خطة وبرنامج، لا سيما على صعيد القطاعات الإنتاجية والقطاع الخاص، وهو ما يستلزم حصول تطور في نظام التعليم في البلاد.

إنتاجية العمالة

إن النهوض بمستوى الإنتاجية يعد من المتغيرات الأساسية في كل خطة تنموية، وذلك لما له من أثر في الإستفادة الأمثل من الطاقات المحبوبة في البلاد، فضلاً عن تحقيق رفاهية أكبر بالموارد نفسها، وهذا في وقت يقود إهمال الإنتاجية إلى أن تواجه كل المخططات أنماطاً متعددة من المشاكل.

الجدول الرقم (٥): إنتاجية الأعمال في قطاعات الاقتصاد بالبلاد

(وفقاً للأسعار الثابتة عام ١٩٨٢، مليار ريال / الف نسمة)

العنوان	النمو على مدى السنوات				١٩٩٦	١٩٩١	١٩٨٦	١٩٧٦
	١٩٩٦.١٩٨٦	١٩٩١.١٩٨٦	٩١.١٩٨٦	٨٦.١٩٧٦				
الإجمالي	١/١	٢/١	٠/٢٤	٣/٥	١٠/٩٠٥	٠/٨٩٤	١/٢٧٨	١/٢٧٨
الإجمالي بدون النفط	٠/٨	٢/١	١/٥	٠/٤	٠/٨٣	٠/٧٦٢	٠/٧٦٦	٠/٧٣٦
الزراعة	٣/٢	٣/٦	٢/٢	٢/٨	١/٦٤	٠/٩٧٤	٠/٨٣١	٠/٥٧
الصناعة والمعادن	٠/٨٥	١/٧	٣/٥	٦/٣	١/٣٥	١/٤٧	١/٢١	٢/٣٧
الخدمات	٠/٢٢	٢/٦	٣	٥/٧	٠/٩٤	٠/٧٨٨	٠/٩١٩	١/٦٦

المصدر: السنة الإحصائية - التعداد السكاني العام.

يعرض الجدول الرقم (٥) إنتاجية الأعمال في السنوات ١٩٩٦.١٩٧٦ بحسب القطاعات الاقتصادية في البلاد، والنمو الذي سجلته خلال الأعوام الأخيرة. ففي عام ١٩٩٦ كانت الإنتاجية تساوي واحد، أي وفقاً للأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢، فإنه تم تحقيق مليار ريال من القيمة الفائضة لكل ألف من العاملين في البلاد. واللافت أن إنتاجية عام ١٩٩٦ كانت أقل مما كانت عليه عام ١٩٧٦، علماً أن إجمالي إنتاجية البلاد، ما عدا النفط، أعلى من إنتاجية عام ١٩٧٦. أما نمو الإنتاجية في العقد ١٩٧٦.١٩٨٦، فقد كان سلبياً وبلغ ٣,٥ في المئة، فيما سجل إجمالي إنتاجية البلاد، ما عدا النفط، نمواً بلغ ٤ في المئة. إن أعلى نمو سجل على صعيد الإنتاجية في الفترة المذكورة كان من نصيب القطاع الزراعي، وهو ٢,٨ في المئة. وفي باقي السنوات فاق النمو في إنتاجية القطاع الزراعي نمو إجمالي الإنتاجية في البلاد. ورغم أن نمو

إجمالي الإنتاجية العامة كان إيجابياً في الفترة ١٩٨٦-١٩٩١، فإن الإنتاجية - ما عدا النفط - كان نموها سلبياً . على أن البلاد شهدت تسجيل أعلى نسبة في نمو الإنتاجية على مدى العشرين عاماً الماضية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦ . ففي الأعوام ١٩٨٦-١٩٩٦ سجل نمو الإنتاجية ١,١ في المئة، بينما سجل نمو الإنتاجية - ما عدا النفط - ٨ في المئة . وفي الفترة ذاتها شهد القطاع الزراعي أعلى نمو في الإنتاجية، فيما كانت النسبة الأعلى في نمو الإنتاجية في الفترة ١٩٩١-١٩٩٦ من نصيب قطاعي الخدمات والزراعة . وفي الأعوام ١٩٨٦-١٩٩١ كانت النسبة الأعلى من النمو في الإنتاجية من نصيب قطاعي الصناعة والمعادن .

رأس المال اللازم لكل عمل

يعد حجم الاستثمار لكل شخص عامل من المتغيرات التي لها دور مفصلي في الخطط اللازمة للعمل والقضاء على البطالة . إذ إن معرفة هذا المؤشر تمكننا من تحديد مقدار الحاجة اللازمة إلى الاستثمار لإيجاد كل فرصة عمل في القطاعات الاقتصادية . كما يمكن في إطار الخطة الهادفة إلى توفير فرص العمل تحديد القطاعات التي من اللازم تركيز الاستثمارات فيها . إن حساب رأس المال الذي تتطلبه كل فرصة عمل حسب القطاعات يعد عملاً صعباً في ظل مشاكل حساب رؤوس الأموال المتاحة في كل قطاع ، خاصة مع احتمال تباین النتائج بسبب الأساليب المختلفة لتخمين رأس المال المتاح . ويعد تخمين رأس المال اللازم لكل فرصة عمل بحد ذاته موضوعاً مستقلاً ودقيقاً في الوقت نفسه، لكن يمكن تحديده بأساليب مختلفة . ولتوضيح الأمر، نقول إنه يمكن تقدير نسبة زيادة الاستثمار (تكوين رأس المال) على زيادة فرص العمل . هذه النسبة ستشير إلى حجم المال المستهلك في خلق كل فرصة عمل . على أن هذا المؤشر، وإن كانت له مشاكله الخاصة، يمكن الاستفادة منه كبديل من رأس المال اللازم لكل فرصة عمل . في الجدول الرقم (٦) تم حساب نسبة تكوّن إجمالي رأس المال الثابت إلى زيادة العمل على مدى العقود الثلاثة الأخيرة . بالنسبة للبلاد ككل، بلغت النسبة أعلاه ٥,١ في المئة خلال العقد ١٩٨٦-١٩٩٦ . وهذا يعني أنه تم استثمار ٥,١ مليار ريال بالسعر الثابت لعام ١٩٨٢ في إيجاد كل ألف فرصة عمل خلال العقد المذكور . ثم بلغت هذه النسبة ٩,٨٨٩ في المئة في العقد ١٩٧٦-١٩٨٦، و ٨,٤٥٤ في المئة في العقد ١٩٦٦-١٩٧٦ . على أن أعلى النسب في كل تلك المراحل الزمنية كانت من نصيب قطاع النفط والغاز، وهو قطاع يستهلك قدرًا كبيراً من رؤوس الأموال . أما أقل نسبة في العقد ١٩٦٦-١٩٧٦ و ١٩٨٦-١٩٩٦ فكانت من نصيب قطاع البناء . على مدى العقد ١٩٨٦-١٩٩٦ كانت هذه النسبة أقل في قطاع الصناعة مقارنة بها في قطاع الزراعة والنسبة العامة للبلاد، في حين كانت هذه النسبة في قطاع الزراعة أعلى منها مقارنة بالنسبة العامة للبلاد . بعبارة أخرى يفيد هذا المؤشر أن تطبيقات قطاع الصناعة أو إيجاد فرص العمل في كل واحد من الاستثمارات المستخرجة في قطاع الصناعة كانت أكثر في هذا العقد .

الجدول الرقم (٦): تجميع رأس مال إجمالي ثابت، وفرص العمل وفقاً لقطاعات الاقتصاد

العنوان	١٩٦٦-١٩٧٦			١٩٧٦-١٩٨٦			١٩٨٦-١٩٩٦		
	زيادة الاستثمار (١)	فرص العمل (٢)	(٣)	زيادة الاستثمار (١)	فرص العمل (٢)	(٣)	زيادة الاستثمار (١)	فرص العمل (٢)	(٣)
الإجمالي	١٤٢٢٧/٩	١٦٨٢	٨/٤٥٤	٢١٩٩٦/٤	٢٢٠٢	٩/١٨٩	١٨٢٠٧/١	٣٥٠٠	٥/١
الزراعة	١١٦٩٩/٧	٣٨٨٠	-	١٢١٨	١٩٩	٦/١٢١	٩٠٠/١	١٦٦	٥/٤٢
النفط والغاز	١٦٨٢/١	٩	١٨٧/٠١	١٧٢١/٩	٢٩	٥٩/٧٧١	٦٤٨/٤	٦٠	١٠/٨
الصناعة والتعدين	٢٦٨٨/٩	٤٢٨	٦/١٣٩	٦٦٦٨	٢٧٩	-	٣٤٨٦/٢	١١٨٩	٢/٩٣
البناء	٢٨٨/٥	٢٧٩	-/٤٢٥	٢٥٨/٨	١٧	١٥/٢٢٣	٢٠١/٥	٤٤٤	-/٤٥
الخدمات	٨٦٨٦/٢	٩٤٤	٩/٢	١٥٣٧٨/٥	٢٢٣٥	٦/٨٨١	١٠٤٣٩/٤	١٧١٣	٦/٠٨٨

- المصدر: المجموعة الإحصائية، المجموعة الزمنية للإحصاءات الاقتصادية - الاجتماعية حتى عام ١٩٩٦.

المرونة الإنتاجية للعمل (دور فرص العمل في نمو الأقسام)

إن هذا المؤشر الناتج من جراء قسمة معدل نمو العمل على معدل نمو الإنتاج، يشير إلى أن العمل يسجل نمواً بمقدار بضعة أرقام في مقابل كل ١ في المئة من نمو الإنتاج. ولقد عرض الجدول الرقم (٧) الحسابات المتعلقة بهذا المؤشر على مدى العقود الثلاثة وفقاً لقطاعات الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، أظهر هذا المؤشر لدى كل قطاعات واقتصاد البلاد ٧٤ في المئة في العقد ١٩٨٦-١٩٩٦، ما يعني أن النمو في العمل سجل ٧٤ في المئة في مقابل واحد في المئة من النمو في الإنتاج. وقد كانت هذه النسبة عالية جداً في قطاعي البناء والفلازات خلال الفترة المذكورة، فيما كانت متدنية جداً بالنسبة لقطاع الزراعة. كما أنها كانت في العقد ١٩٨٦-١٩٩٦ أكبر منها في ١٩٧٦-١٩٨٦.

الجدول الرقم (٧): معدل نمو الإنتاج وفرص العمل وفقاً لقطاعات الاقتصاد

في البلاد لسنوات ١٩٩٦-١٩٩١.

العنوان	١٩٧٦-١٩٨٦			١٩٨٦-١٩٩٦			١٩٩٦-١٩٩٦		
	معدل نمو الإنتاج (١)	معدل نمو فرص العمل (٢)	(٣)	معدل نمو الإنتاج (١)	معدل نمو فرص العمل (٢)	(٣)	معدل نمو الإنتاج (١)	معدل نمو فرص العمل (٢)	(٣)
الإجمالي	٢/١	٠/١٧	١/١٧	٢/٢	-	٢/٧٧	٢/٨	٠/٧٤	-
الزراعة	٦/٥	١/٧	-	٤/٥	٠/١٢	٢/٨	٢/٨	٠/٢	٠/٠٥
النفط	١١/٦	٢/٢	٠/١٩	١١/٥	٢/١	-	٦/١	-	-
الصناعات والمعادن	١٨/٤	٤/٨	٠/٢٦	١/٤	١/١٤	٥/٥	٤/٩	٠/٨٩	-
الصناعة	١٦/٢	٢/٦	٠/١٦	١/٥	١/٥	٧/١	٥/٨	٠/٨٢	-
المعدن	١٤/٦	١٢/٢	٠/٩	٩/٨	-	٣/٥	١٢/١٩	٣/٩٩	-
الماء والكهرباء والغاز	١٩/٥	١/٦	٠/٠٨	٦/٦	٢/٩	٠/٥٩	٩/٢	٥/١٦	٠/٥٥
البناء	٢١/١	٨/٨	٠/٤٢	٥/٥	٠/١٥	-	٠/٩٩	٢/١٨	٤/٦١
الخدمات	١٤/٥	٤/٢	٠/٢٩	٦/١	٢٠/٣	٢/٩٩	٢/٩	٠/٩٧	-

- المصدر: المجموعة الإحصائية، المجموعة الزمنية للإحصاءات الاقتصادية - الاجتماعية حتى عام ١٩٩٦.

يجب الإهتمام بنمو القطاعات ضمن خطة خلق فرص العمل، بحيث تكون مرونة توليد العمل عالية جداً . وتشير المعلومات التي يتضمنها الجدول الرقم (٧) إلى أن تأثير نمو القطاع الزراعي في العمل أقل بكثير من تأثير نمو بقية القطاعات . فعلى سبيل المثال، لو اعتمدنا خطة تستهدف أساساً توفير فرص العمل، فإن نمو القطاع الزراعي لن يساعد في هذا الأمر، ولا بد من نمو قطاعات أخرى، مثل البناء والصناعات والمعادن و.... وبغية المزيد من الدقة كان يجب تفكيك معلومات الجدول الرقم (٧) ضمن عناوين قطاعات الصناعة والزراعة وبقية الأعمال وحسابها حتى يمكن الخروج بوصف أدق بهذا الشأن.

العمل في المدن والقرى

يستعرض الجدول الرقم (٨) العمل والبطالة في المدن والقرى على مدى العقود الثلاثة الأخيرة . إذ شهدت نسبة العاملين في القرى في الفترة ١٩٦٦-١٩٩٦ عدداً تنازلياً على عكس ما حصل في المدن، بل كانت حصة المدن في توفير فرص العمل هي الأكبر على مدى السنوات الأخيرة . فعلى مدى ١٩٨٦-١٩٩٦ مثلاً، تم إيجاد ٣٥٦٩ ألف فرصة عمل، ٢٨٤٦ ألفاً منها في المدن، أي أن ٨٠ في المئة منها كانت من نصيب العاملين في المدن، في حين أن عدد سكانها أقل من عدد سكان القرى .

الجدول الرقم (٨): توزيع فرص العمل والبطالة بين أعمار ١٠ سنوات فما فوق في المدن والقرى ونسبة كل من المناطق المدنية والقرية

السنة	فرص العمل			البطالة		
	كل البلاد		المدنية	القرية	كل البلاد	
	التعداد	النسبة			التعداد	النسبة
١٩٦٦	٦٨٥٨	٢٦١٠ / ٣٨	٠ / ٦٢	٤٢٤٨	٥٦٨	٧٨ / ٠
١٩٧٦	٨٧٩٩	٤١١٣ / ٤٧	٠ / ٥٣	٤٦٨٧	٧٧٤	٧٨ / ٠
١٩٨٦	١١٠٠٢	٥٩٥٣ / ٥٤	٠ / ٤٥	٤٩٨٧	٧٣٩	٤١ / ٠
١٩٩١	١٢٠٩٧	٧٦٠٩ / ٥٨	٠ / ٤١	٥٤٠٥	٧٤٦	٤٥ / ٠
١٩٩٦	١٤٥٧١	٨٧٩٩ / ٦٠	٠ / ٣٩	٥٧١١	٥٩٦	٤١ / ٠

المصدر: التعداد السكاني العام والسكن في إيران لسنوات ١٩٩٦ و ١٩٧٦ و ١٩٨٦

و ١٩٩١ و ١٩٩٦.

على الرغم من أن المدن شهدت خلق فرص عمل أكثر، فإن نسبة البطالة فيها في تزايد مطرد على عكس ما يجري في القرى، حيث نسبة العاطلين عن العمل هي في انخفاض مستمر. وقد كان للهجرة من القرى إلى المدن بسبب التباين الموجود بينهما في الدخل وغير

ذلك تأثير رئيس في هذا الأمر . وبغية تنظيم الهجرة القروية والمدنية ، لا بد في إطار إحصاءات الأراضي الموازنة بشكل ما بين الإنسان ونوع العمل والأجواء حتى يمكن استثمار كل منطقة بأفضل صورة وتصبح الهجرة مفيدة وبناءة لا هدامة .

توزيع العاملين والعاطلين على المحافظات ومعدل البطالة لكل محافظة

يمكن أن يؤدي توزيع العاطلين والعاملين في كل محافظة إلى انعدام حال التوازن في الأقاليم، فضلاً عن بروز حالات الهجرة وعدم الإرتياح وعدم الإستقرار الإقليمي . ويعرض الجدولان (٩) و(١٠) الأرقام الخاصة بالعاطلين والعاملين في المحافظات . وقد اتسمت محافظة جيلان بأنها صاحبة أعلى نسبة من البطالة عام ١٩٧٦ . إذ كانت تساوي تقريباً نصف عدد العاملين في المحافظة (كانت المحافظة تضم نحو ٢٥ في المئة من مجموع العاطلين عن العمل في البلاد) . أما أقل نسبة من البطالة فتم تسجيلها في محافظة يزد ، فيما فاقت نسبة البطالة في محافظات مازندران وهرمزجان وجيلان وكهكيلويه وبوير أحمد وكردستان وخوزستان وآذربيجان الغربية عام ١٩٧٦ نظيرتها في الجدول الرقم (٩) .

الجدول الرقم (٩): توزيع العاطلين عن العمل على المحافظات ونسبة كل محافظة
(الف نسمة / النسبة المئوية)

المحافظة	١٩٧٦	١٩٩٦
آذربيجان الشرقية	٦٤	٦١
آذربيجان الغربية	٤٢	٦٦
أردبيل	٠	٣٢
اصفهان	٢٤	٩٠
ایلام	٢/٧	١/٠٧٦
بوشهر	١٥	١٣
طهران ٥٩	٣/٨	٦/٠٥
جهاز محال وبختیاری	٦	١٦
خراسان	٤٤	١١٥
خوزستان	٨٠	١٤١
زنجان	٢٣	١٧
سمنان	٢	٧
سیستان و بلوچستان	١٤	٣١
فارس ٧٨	٧	٠/١
قم	٠	٥/٨
کردستان	٢٨	٣٢
کرمان	١٢	٤٢
٩٩	٢٣	٨٨
کهگیلویه و بویر احمد	١	١٧
چیلان ٢٤٣	٤٣/٥	١٣/٤
لرستان ٣٠	١٢/٢	٧٠
مازندران المحافظة	١٦٩	٢٤
المرکزیة	١٤	٤/٤
هرمزگان	١٥	١١/٩
همدان	٢٢	٦/٩
یزد ٢	١/٩	٥/٣
کل البلاد	٩٩٧	١٠/٢
		١٤٥٦

- المصدر: الإحصاءان السنويان لعامي ١٩٧٦ و ١٩٩٦ .

لكن أعلى نسبة للبطالة في عام ١٩٩٦ سجلتها محافظات کرمانشاه و لرستان و خوزستان، بينما فاقت نسبة البطالة في محافظات مازندران و لرستان و جیلان و کهگیلویه و بویر احمد و کرمانشاه و خوزستان و ایلام و آذربيجان الغربية، نظيرتها على صعيد البلاد .

يعرض الجدول الرقم (١٠) توزيع العاملين في المحافظات ونسبة كل محافظة من العمل الموجود . وعلى سبيل المثال، تفوقت طهران على مدى السنوات الأخيرة على باقي المدن في نسبة العاملين فيها، علماً أن ٢٠ في المئة من كل العاملين في البلاد كانوا يعيشون في طهران بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦، ما يعني أنه تم إيجاد أعمال وفرص عمل أكثر في هذه المحافظة . وقد تم تصنيف مواضيع اللامركزية والتخطيط على صعيد الأقاليم وإحصاءات الأراضي وغيرها ضمن العوامل الكفيلة بالقضاء على التمييز وخلق حالة من التوازن الإقليمي بين

مختلف مناطق البلاد . على أنه لا ينبغي الإكتفاء في أي نوع من التخطيط لخلق فرص العمل وحل مشكلة البطالة بالمؤشرات العامة للبلاد فحسب، بل لا بد من الإهتمام بالمؤشرات على صعيد المحافظات. إذ يمكن أن تسجل المؤشرات العامة للبلاد نمواً وتحسناً في الوقت الذي تعاني فيه المحافظات من سوء توزيع تلك المؤشرات بالشكل المناسب، ما يعني بروز مشاكل خاصة في البلاد .

الجدول الرقم (١٠) : توزيع العاملين وفقاً للمحافظات ونسبتهم في كل محافظة

(الف نسمة / النسبة المئوية)

المحافظة		السنة					
التعداد	النسبة المئوية	التعداد	النسبة المئوية				
٨٢٧	٠/٠٩٥	٩٢٢	٠/٠٨	١٠٨٥	٠/٠٨	١١٠	٠/٠٦
٣٨٦	٠/٠٤	٤٢٥	٠/٠٤	٥٥٢	٠/٠٤	٦٣٨	٠/٠٤
أربيل	٠/٠٢	٢٦٩	٠/٠٢	٣٦٩	٠/٠٣	٤٦٩	٠/٠٣
٦٤٥	٠/٠٧	٧٨٩	٠/٠٧	٩٠٨	٠/٠٧	١٠٢٩	٠/٠٧
٦٣	٠/٠٠٧	٦٨	٠/٠١	٧٩	٠/٠١	٩٣	٠/٠١
٧٥	٠/٠٠٩	١٠٩	٠/٠١	١٣٤	٠/٠١	١٥٧	٠/٠١
١٤٩٣	٠/١٧	٣٠١٩	٠/١٨	٣٥٨٠	٠/٢٠	٤١٨٥	٠/٢٠
١٢	٠/٠٠١	١٢٠	٠/٠١	١٦٠	٠/٠١	١٦٠	٠/٠١
٩٧٤	٠/١١	١٢٤٩	٠/١١	١٤٥١	٠/١١	١٥٥٥	٠/١١
٦٤٥	٠/٠٥	٤٧٣	٠/٠٤	٥٧٦	٠/٠٤	٧٣٠	٠/٠٥
٢٩٥	٠/٠٣	٣٥٢	٠/٠٣	٤٢٢	٠/٠٣	٥٢٥	٠/٠٣
٧٤	٠/٠٠٨	٩٨	٠/٠١	١١٣	٠/٠١	١٣١	٠/٠١
١٦٧	٠/٠٢	٢١٥	٠/٠٢	٢٨١	٠/٠٢	٣١٥	٠/٠٢
٥١٣	٠/٠٦	٦٦٥	٠/٠٦	٧٧١	٠/٠٦	٨٩١	٠/٠٦
قم	٠/٠١	١٩٥	٠/٠١	٢٥٤	٠/٠٢	٣٢٧	٠/٠٢
٢١٣	٠/٠٢	٢٢٩	٠/٠٢	٢٥٤	٠/٠٢	٢٧٧	٠/٠٢
٢٩٨	٠/٠٣	٣٥٢	٠/٠٣	٤٠٨	٠/٠٣	٤٥٤	٠/٠٣
٢٥٠	٠/٠٣	٢٨١	٠/٠٣	٣٢٢	٠/٠٣	٣٨٩	٠/٠٣
٤٧	٠/٠٠٥	٧٦	٠/٠١	٩٠	٠/٠١	٩٨	٠/٠١
٣١٥	٠/٠٤	٦١٩	٠/٠٦	٦١٣	٠/٠٥	٦٣٢	٠/٠٤
٣١٤	٠/٠٢	٢٥١	٠/٠٢	٢٨٢	٠/٠٢	٣٠٨	٠/٠٢
٥٣٢	٠/٠٦	٧١٨	٠/٠٧	٩٢٢	٠/٠٧	٩٩٤	٠/٠٧
٢٩٣	٠/٠٣	٢٢٩	٠/٠٢	٢٨٧	٠/٠٢	٣١٢	٠/٠٢
١١٤	٠/٠١	١٣٨	٠/٠١	١٨٦	٠/٠١	٢٠٩	٠/٠١
٢٩٩	٠/٠٣	٣٢٨	٠/٠٣	٣٩٢	٠/٠٣	٤٠٧	٠/٠٣
١٢٠	٠/٠١	١٤٩	٠/٠١	١٩٧	٠/٠٢	٢١٤	٠/٠١
٨٧٩٩	١	١١٠٠٢	١	١٣٠٩٧	١	١٤٥٧١	١
كل البلاد							

- المصدر: السنوات الإحصائية.

* للاستفادة من هذا الجدول لا بد من الأخذ في الاعتبار التغيير الطارئ على حدود المحافظات.

على مدى السنوات ١٩٨٦-١٩٩٦ تم إيجاد ما مجموعه ٣٥٦٩ ألف فرصة عمل ٤٤ في المئة منها بمحافظة طهران، وفي وقت لا يؤلف عدد سكان طهران سوى أقل من ٢٤ في المئة من سكان البلاد . إن مثل هذه الأمور تعود إلى بروز ظواهر، كالهجرة التي تقود بحد ذاتها إلى بروز ظواهر أخرى . كما أن اندماج التوازن الإقليمي والتباين في قدرات العمل وباقي

الإمكانات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية قاندا خلال العقد ١٩٨٦-١٩٩٦ إلى أن يصل إجمالي عدد المهاجرين في البلاد إلى ٨٧١٩ ألف نسمة، في حين بلغ عددهم ٥٨٢١ ألف نسمة في العقد ١٩٧٦-١٩٨٦، بعبارة أخرى، إن ما يناهز الـ ١٥ في المئة من سكان البلاد عام ١٩٩٦ نحو ١٢ في المئة عام ١٩٨٦ كانوا يعيشون في مناطق غير مناطق ولادتهم. ثم إن نسبة كبيرة من المهاجرين هم دون العشرين عاماً ممن هاجروا بحثاً عن عمل أو إمكانيات معيشية أفضل. ويعرض الجدول الرقم (١١) للتوزيع العمري والجنسي للمهاجرين في البلاد خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٧٦.

الجدول الرقم (١١): توزيع المهام وفقاً للعمر والجنس

العمر	١٩٧٦		١٩٨٦		١٩٩١		١٩٩٦	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الإجمالي	١٧٠٦	٦٥٥	٥٨٢١	٢٩٢٨	٣٧٠١	١٩٤٨	٨٧١٩	٤٨٠٩
٤٠	-	-	١٢٠٢	٦١٧	٥٣٦	٢٧٣	٤١٧	٢٠٢
٩٠	٢١١	١٠٩	١٠٢	-	٦٠٩	٣١٢	١١١١	٥٦٧
١٤٠	٤٤٥	٣٦٤	١٤٨٥	٧٤٤	٤٣٦	٢٣٤	٥٤٣	٦٥٣
١٩٠	-	-	٧١٤	-	-	-	١٢٤٣	٥٩٠
٢٤٠	٦١٣	٤٠٤	١٥٣٥	٦٩١	٣٨٤	١٩٨	١٠٩٥	٦١٨
٢٩٠	-	-	٨٤٣	-	٤٧٧	-	١٣٢١	٧٨٠
٣٤٠	٣٢٤	١٤٦	٧٧٤	٤٢١	٣٩١	٢٠٧	١١٤٣	٦٣٢
٣٩٠	-	-	٣٥٣	-	٣٤٤	٢١٧	٧٩٧	٤٤٣
٤٤٠	١١٤	٧٤	٣٥٧	١٩٨	١١٤	٨٠	٥٦٤	٣١٩
٤٩٠	-	-	١٥٩	-	٢٤٥	-	٢٤٥	-
٥٤٠	٥٦	٣٣	٢٦٤	١٤٦	١١٢	٦٦	٣٥٤	٢٠٦
٥٩٠	-	-	١١٩	-	٤١	٣٠	٢٠٣	١١٦
٦٤٠	١٠١٢	٧	٢٣٣	١١٨	٧١	٦١	٨٧	٥٥
٦٥ فما فوق	٢٨	١٢	١٠٦	٣	٤٨	٢٨	٩٨	٥٥
غير معلوم	-	-	-	-	٤٣	٢٤	٨٩	٥٠
	-	-	-	-	٦١	٣٤	١٥٤	٨٠
	-	-	-	-	٤	٣	٥	٤

نسبة النساء العاملات

يعرض الجدول رقم (١٢) حصة المرأة في الأعمال الموجودة في البلاد خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٩٦. وفقاً للمناطق المدنية والقروية .. يمكن دراسة دور المرأة في العمل من عدد من الزوايا. فالتطور الحاصل في نسبة النساء العاملات سيؤدي إلى تغيير حجم المشاركة النسوية في اقتصاد البلاد وبنيتها الاقتصادية، وكذلك العائلية واستقلالية المرأة وغيرها من الأمور . على أن من المهم الالتفات إلى أن زيادة نسبة النساء العاملات سيؤدي إلى تزايد العرض بالنسبة لليد العاملة، وبالتالي إلى اتساع نطاق البطالة في حال عدم توافر العدد الكافي من فرص العمل . وفي الحقيقة، فإن اتساع دور المرأة يمثل القوة الخفية المحركة لعرض القوى العاملة في البلاد، وفي حال عدم الإهتمام بهذا الأمر، فإن الخطط الاقتصادية ستفتقر إلى الدقة الكافية.

الجدول الرقم (١٢)

	كل البلاد			المديني			القروي		
	إجمالي النسبة	العاملات	إجمالي النسبة	العاملات	إجمالي النسبة	العاملات	إجمالي النسبة	العاملات	إجمالي النسبة
١٩٦٦	٦٨.٨	٩١.٠	٠/١٣	٢٦١.٠	٧٩	٢٠.٧	٤٢٤.٨	٦٠.٣	٠/١٤
١٩٧٦	٨٧.٩٩	١٢١.٢	٠/١٤	٤١١.٣	٤٦.٠	٢١.١	٤٦٨.٧	٧٥.٢	٠/١٦
١٩٨٦	١١٠.٢	١٠٨.٩	٩٧.٦٥	٥٩٥.٣	٥٣.٥	٨٨.٨	٤٩٨.٧	٤٤.٦	٠/٠.٨٩
١٩٩١	١٣٠.٩٧	١٠٩.٤	١٢٣.١	٧٦.٩	٧٥.٢	٠/٠.٩٩	٥٤.٥	٤٧.٤	٠/٠.٨٨
١٩٩٦	١٤٥.٧١	١٧٦.٥	٠/١٢	٨٧.٩٩	٩٩.١	٠/١.١	٥٧١.١	٧٦.٥	٠/١.٣

المصدر: التعداد السكاني العام والسكن في إيران - مركز الإحصاء

عبر تتبع الأرقام المدرجة في الجدول الرقم (١٢) يتضح أن نسبة النساء العاملات قد ازدادت في العقد ١٩٦٦-١٩٧٦، فيما انخفضت في العقد ١٩٧٦-١٩٨٦. ثم أخذت بعد ذلك في التزايد مرة أخرى، بل شهدت نسبة العاملات تزايداً كبيراً بعد عام ١٩٩١. ففي الوقت الذي بلغت نسبة نمو عدد النسوة العاملات بنسبة ٤,٨ في المئة سنوياً خلال العقد ١٩٨٦-١٩٩١، بلغت هذه النسبة ٧,٥ في المئة سنوياً في الفترة ١٩٩١-١٩٩٦. في حين بلغ النمو السنوي لإجمالي العاملين في البلاد ضمن الفترتين المذكورتين ٣,٥ و ٢,٢ في المئة على التوالي. ونظراً للعدد التصاعدي الجاد للنسوة المتعلّقات، فإن نمو النسوة العاملات في السنوات القادمة سيكون أكبر على ما يبدو .

الأرقام المدرجة في الجدول الرقم (١٢) تشير إلى أن نسبة عمل القرويات أكثر منها لدى

المدن. وعموماً، فإن عدد العاملات في القرى قد ازداد أيضاً قياساً بالعاملات في المدن. لذا، فإن هناك نوعاً من قوة مقنعة محركة في إطار عرض اليد العاملة النسوية، والتي ستزيد من إجمالي العمالة في البلاد، حتى لو تم خفض النمو السكاني، وذلك بسبب نمو نسبة حضور المرأة في الأعمال ومشاركتها. ولو غفلنا عن أمر هذه القوة الخفية المحركة، فإن التوقعات المتعلقة بالعرض والطلب على اليد العاملة لن تكون دقيقة بالقدر اللازم.

تركيبة الشرائح غير الناشطة

تم في الجدول الرقم (١٣) حساب نسبة ربات البيوت والمتعلقات في الشرائح غير الناشطة على مدى الأعوام ١٩٦٦-١٩٩٦. ويمكن تقسيم الشرائح غير الناشطة في البلاد إلى قسمين : شرائح غير ناشطة مؤقتة، وشرائح غير ناشطة على الدوام .. للمجموعة الأولى هي في الواقع ناشطة، لكن نشاطها كامن. وهي ستدخل بعد مرحلة زمنية دائرة الأعمال في البلاد. فعدد من الطلبة يعدون مثلاً من الشرائح غير الناشطة مؤقتاً، لكنهم سينضمون إلى صفوف الشرائح الناشطة بعد تخرجهم. كما أن ربات البيوت مثلاً يصنفن عادة ضمن الشرائح غير الناشطة، وإن كانت نسبة ضئيلة منهن قد تفكر بعد فترة من الزمن في القيام بنشاط اقتصادي .

الجدول الرقم (١٣): نسبة الدارسين وربات البيوت في الشرائح غير المنتجة (ألف نسمة)

[illegible]

- المصدر: المجموعة الزمنية للإحصاءات الاقتصادية - الاجتماعية حتى سنة ١٩٩٦ .

من هنا نتضح أهمية دراسة تركيبة الدارسين وربات البيوت في الشرائح غير النشطة في البلاد. إن الأرقام المذكورة في الجدول الرقم (١٣) تشير إلى أن نسبة الدارسين ضمن الشرائح غير النشطة ارتفعت بشكل كبير. فمن بين ٢٨٨٢١ ألفاً يشكلون الشرائح غير

الناشطة عام ١٩٩٦ هناك ١٢٦٢٣ ألفاً منهم من الدارسين، أي ٤٤ في المئة منهم، وينضم عدد كبير من هؤلاء بعد تخرجهم إلى طابور القوى العاملة الباحثة عن العمل. وفي عام ١٩٨٦ بلغت هذه النسبة ٣٣ في المئة. أما نمو الشرائح الدارسة غير النشطة، فقد بلغت ٩٣ في المئة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦، في حين بلغت الشرائح غير النشطة في البلاد عموماً ٤٣ في المئة.

إن دراسة هذا المؤشر في الشرائح النسوية غير النشطة يكشف عن أبعاد أخرى من هذه الحقيقة. أما نسبة الدارسات في الشرائح النسوية غير النشطة، فقد ارتفعت من ٩ في المئة إلى ٣٠ في المئة خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٩٦. وبلغ نمو الدارسات ١٢٤ خلال الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٦، أي بزيادة ٨،٤ في المئة سنوياً. وفي مقابل تزايد نسبة الدارسين في الشرائح غير النشطة، انخفضت نسبة ربات البيوت غير النشطات. فنسبة ربات البيوت، على سبيل المثال، والتي بلغت ٧٥ في المئة عام ١٩٨٦، انخفضت إلى ٦٥ في المئة عام ١٩٩٦، فيما تدنت نسبة ربات البيوت في الشرائح غير النشطة في كل البلاد خلال الفترة المذكورة من ٥٦ إلى ٤٦ في المئة.

استنتاجات

لا بد من أخذ التطورات الطارئة على صعيد العمل في الحسبان لإجراء البرمجة ووضع خطة العمل. وتظهر دراسة التطورات الحاصلة على صعيد العمل في إيران خلال العقود الثلاثة الأخيرة تغيراً في طبيعة سوق اليد العاملة في البلاد.

يعد معدل النشاط العام في إيران منخفضاً.. فقد انخفض هذا المؤشر أساساً بعد الثورة، وأثر سلباً في اقتصاد البلاد. وترك انخفاض هذا المؤشر بصماته على عبء التكفل ومعدل الإدخار وقدرة الاستثمارات في البلاد. إن تدني حاصل العمل مع تدني حاصل النشاط هما إثنان من المؤشرات المهمة التي شهدت عدّاً تنازلياً أكبر بعد الثورة قياساً بما قبلها.

إن متابعة نسبة العمالة في القطاعات تعكس ضعف قدرة القطاع الزراعي على خلق فرص العمل. ورغم كل الاهتمام الذي حظي به القطاع الزراعي على مدى العقدين الأخيرين، فإن زيادة عدد العاملين في هذا القطاع كانت قليلة، في وقت يرى بعضهم أن قطاع الزراعة يواجه فائضاً في اليد العاملة، وأنه يجب التخطيط على الأمد البعيد من أجل رفع مستوى القدرة على خلق فرص العمل في قطاعي الصناعة والخدمات، وخفض نسبة العاملين في القطاع الزراعي.

كان للحكومة على مدى العقدين الأخيرين دور أساسي في خلق فرص العمل، وعليها في المستقبل أن تعتمد بمختلف الأساليب إلى زيادة حصة خلق فرص العمل في القطاعات غير

- يمثل أصحاب التخصص العاملون نسبة متدنية من إجمالي عدد العاملين .. رغم أن هذه النسبة تنامت خلال السنوات الأخيرة ، لكن يفترض أن تكون على نحو أفضل ، فضلاً عن أن توزيع أصحاب التخصص العاملين ليس جيداً أيضاً . كما أن نسبة العمالة المتخصصة في القطاعات الإنتاجية ، كالصناعة والزراعة ، هي الأخرى قليلة . ويجب على القطاعات الإنتاجية ، ومن خلال التخطيط السليم ، رفع القدرة على استقطاب الكوادر المتخصصة .

- إنخفاض رأس المال اللازم المخصص لكل عمل في إيران خلال العقود الأخيرة ، فيما كانت تطبيقات القطاع الصناعي أقل مقارنة بالاقتصاد العام للبلاد . وخلافاً لما هو معروف ، فإن تطبيقات القطاع الزراعي فاقت المعدل العام للبلاد .

- فرص العمل التي أوجدت كانت في المدن غالباً ، الأمر الذي حفز على الهجرة من القرى باتجاه المدن .. إن التوزيع غير المناسب لفرص العمل في أنحاء البلاد والتباين القائم في معدل البطالة على صعيد المحافظات هما من المواضيع التي تتسبب في حال عدم الإهتمام بها بتدهور الاقتصاد الإيراني وجعله يواجه مشاكل عدة .

- إن تدني حصة المرأة في ميادين العمل بالبلاد ، ورفع هذه الحصة في السنوات الأخيرة ، وكذلك التغيرات الحاصلة في الأوساط غير الناشطة ، تعكس وجود نوع من القوة الخفية المحركة في مجال عرض القوة العاملة في إيران ، والتي ستجعل سوق العمالة الإيرانية تواجه على مدى السنوات القادمة تطورات وتحولات لم تألفها من قبل . إن زيادة نسبة الشرائح غير الناشطة المؤقتة (الدارسين) في شرائح البلاد غير الناشطة وزيادة نسبة النساء المتعلّمات وغيرها من الظواهر المماثلة تدل على أنه لن يكون هناك مستقبل لسوق اليد العاملة في إيران كما هي الحال في السابق . إن عدم الإهتمام بالتطورات الداخلية للمتغيرات الأساسية في سوق اليد العاملة الإيرانية يمكن أن تقود إلى الفشل كل برنامج ومخطط في هذا المجال .

- يعتبر تدني الإنتاجية في البلاد أيضاً من بين المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الإيراني ... إن زيادة الإنتاجية يمكن التعبير عنه بأنه ترشيد الإستهلاك ورفع مستوى الرفاه وقدرة المجتمع على الإنتاج . وقد سجلت الإنتاجية في إيران خلال الأعوام ١٩٧٦ - ١٩٨٦ نمواً سلبياً . ورغم أنها سجلت لاحقاً نمواً إيجابياً ، لكنه كان متدنياً جداً . من هنا لابد أن يمثل نمو الإنتاجية أحد المتغيرات الأساسية في كل خطة ، سواء كانت على نطاق واسع وأمد بعيد أم على نطاق ضيق .

- في ظل المواضيع التي أثّرت ، فإن فرص العمل ستكون من أهم قضايا الاقتصاد الإيراني مستقبلاً ... إن التطور الذي تطرقنا إليه في شأن متغيرات سوق اليد العاملة والتطور

في جدول إعمار المجتمع والتطورات التكنولوجية في العالم وتغير حالة التعلم في السكان وما يشابه ذلك من المتغيرات؛ كلها تدل على أن العاملين والشرائح الناشطة في البلاد تمر بمرحلة تحول أساسي. على أن فرص العمل نفسها التي يجب خلقها ورأس المال الذي تستهلكه كلها تطوي مرحلة تغييرات أساسية. نأمل من خلال معرفة التطور الحاصل في المتغيرات على مر الزمن أن نتعرف على طبيعة تجدد عوامل التغيير المؤثرة، وإلا فلن تكون لنا خطة وبرنامج للمستقبل كما كان حالنا في الماضي.

الجدول الرقم (١٤): إجمالي عبء التكفل، والحقيقي خلال سنوات ١٩٦٦-١٩٩٦

إجمالي التكفل في البلاد		سنوات التعداد السكاني					المتغيرات				
		١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٩٦	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٩٦
إجمالي التكفل	٢/٦	٠/٩٩	٠/٩٢	٠/٩٤	٠/٩٠	٠/٧٨	٠/٠٧	٠/٠٢	٠/٠٢	٠/٠٢	٠/٠٢
		٢/٨	٢/٤٨	٢/٢٥	٢/١٢	٢/٢	٠/٦٨	٠/٦٢	٠/٦٢	٠/٦٢	٠/٦٢
إجمالي التكفل	المتكفل	٠/٧	٠/٧٩	٠/٨٤	٠/٨٢	٠/٧١	٠/٩٠	٠/٠٥	٠/٠١	٠/١٢	٠/١٢
	الرقم الحقيقي للتكفل	٢/٠٥	٢/٨٥	٢/٥	٢/٢	٢/٨٢	٠/١٥	٠/٦٥	٢/٨	٢/٤٨	٢/٤٨
إجمالي التكفل	المتكفل	٠/٧	٠/١١	٠/١٧	٠/٨٩	٠/٩٠	٠/١٠	٠/١٠	٠/١٨	٠/١٠	٠/١٠
	الرقم الحقيقي للتكفل	٢/٨	٢/٤٥	٢/٢	٢/٤٥	٢/٥	٠/١٠	٠/٦٥	٠/٨٥	٠/٢	٠/٢

-(المصدر: تم حسابها وفقاً لأرقام التعداد السكاني العام.

* إجمالي عبء التكفل = (السكان ممن تبلغ أعمارهم ٦٥ عاماً فما فوق) +
(السكان ١٤ - ٠ عاماً).

السكان ٦٤.١٥ عاماً

** الرقم الحقيقي لعبء التكفل = عدد العاملين - كل السكان

عدد العاملين

المصادر:

- (١) مؤشر النشاط العام يستنتج من تقسيم الشريحة النشطة بالنسبة الى عدد السكان.
- (٢) إن التطورات المتمخضة منه في العقود الاخيرة جاءت حسب الجدول الرقم (١٤).
- (٣) *year book of Labor Statistics, 1993.*
- (٤) الخدمات تحتوي على الخدمات الاجتماعية (التربية، الصحة و...). اما الخدمات العامة فتحتوي على (الدفاع والخدمات العامة)، والنشاط المصرفي (البنك والتأمين)، وايضا خدمات النقل والاتصالات ونشاط البيع بالجملة والمفرد والمطاعم. ومن المعروف ان البنى التحتية الاجتماعية لها دور مفصلي في التنمية.
- (٥) الكوادر المتخصصة تسري على الذين يحملون شهادات الثانوية فصاعداً.
- (٦) *Unesco Statistical Year book, 1993, pp. 5-90.*
- (٧) حسن طلثي، ميزانية الكوادر الانسانية المتخصصة في الخطة التنموية الثانية، وازار الثقافة والتعليم العالي.

فرص العمل الريفي وسبل تنميتها في الجمهورية الإسلامية في إيران

يعاني كثير من البلدان النامية حالياً من البطالة وتعاضل ظاهرة الهجرة الريفية الى المدن والإفادة المتدنية من الزراعة، باعتبارها ثلاثة عناصر أساسية تؤدي الى تدني مستوى الأداء في العمل. لكن البطالة تعتبر أهم هذه الظواهر لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تزيد مساحة شمولها عن المجموعات المرتبطة مباشرة بالبطالة المكشوفة. وقد تفاقمت هذه المشاكل منذ السبعينات عندما اتجه معظم البلدان النامية نحو زيادة الاستثمار في الحقول الإنتاجية الى أقصى حد، والتأكيد فقط على زيادة الإنتاج وزيادة تنمية الإنتاج العام لأن تنفيذ هذه السياسات يستدعي عموماً إنفاق رؤوس الأموال. ولم تول هذه السياسات اهتماماً بالتنامي السكاني. وقد أدى تنامي البطالة الى حصول هوة لفاحية الدخل، وإلى زيادة المشاكل الاجتماعية والهجرة وفرص العمل الزائفة.

مفهوم البطالة وأنواعها

البطالة في أبسط مفاهيمها ناجمة عن النمو البطيء نسبياً في الطلب على الأيدي العاملة في الحقل الصناعي الحديث والحقل الزراعي التقليدي، والنمو السريع في عرض الأيدي العاملة الناتجة عن النمو الديموغرافي، والنسبة العالية للهجرة من الأرياف الى المدن. وعموماً يمكن تقسيم البطالة الى ثلاثة أنواع: طبيعية وسافرة ومقنعة. وتنقسم البطالة الطبيعية إلى قسمين: ضمني، بمعنى أن كل عاطل عن العمل يحتاج الى بعض الوقت ليحصل على عمل جديد. ويطلق على هذا النوع من البطالة اسم البطالة الطبيعية. لكن البطالة الهيكلية تتولد من حصول تغير في تركيبة الطلب العام والنتيجة المتمخضة عنها في السوق لأن العاطلين عن العمل لا يمكنهم العثور على فرص العمل بسبب عدم توافر المهارات اللازمة لديهم، وبالتالي يجب أن يصرف

هؤلاء بعض الوقت لتعليمهم وإعدادهم للعمل في الأعمال الشاغرة المعدة لهم^(١).

تنقسم البطالة السافرة أو الهيكلية الى قسمين: موسمية ودورية. فالبطالة الموسمية تبرز إثر الانخفاض المنتظم والمتوقع للفاعليات الاقتصادية. لكن البطالة الدورية تأتي إثر الانخفاض غير المنتظم وغير المتوقع للفاعليات الاقتصادية^(٢). فعندما تشد البطالة، من المحتمل أن تدفع هذه الحال العمال العاطلين عن العمل للبحث عن العمل. ولكن إضافة الى البطالة، هناك قلة الأداء في العمل، والتي لها قسمان، الأول مقنع والآخر علني. ففي حال قلة الأداء العلنية، يعمل العمال اقل مما يرغبون، ويبحثون تالياً عن ساعات أكثر للعمل. ولو كانت الفرصة متاحة امامهم لكانوا سيبحثون عن ساعات أطول في العمل^(٣).

نظراً إلى التعاريف التي أشرنا إليها، تتواجد في الريف أنواع من البطالة ومن قلة الأداء في العمل. لكن الأهم من ذلك هي قلة الأداء الخفية، لأن كثيراً من أبناء الريف يعمل في المزارع بكامل وقته. لكن الخدمات التي يسديها هؤلاء تحتاج الى وقت اقل بكثير من الوقت الذي يمضونه هناك^(٤).

على أن الزيادة السكانية في الريف والتطور التقني وإحلال رؤوس الأموال محل الأيدي العاملة وعدم وجود فرص عمل كافية في المجالات المختلفة، أدت الى تصعيد «قلة الأداء» في العمل، ومهدت السبيل أمام الهجرة من الريف. بعبارة أخرى، إن زيادة الأيدي العاملة في أية وحدة إنتاجية تؤدي الى زيادة قلة الأداء، وإلى تراجع مردود أي عنصر من الأيدي العاملة في تلك الوحدة الإنتاجية، ما يدفع بعض العاملين الى التفكير في تغيير أفعالهم. وفي مثل هذه الحالة، وإذا كانت إمكانية تغيير العمل في الريف متوافرة، يتم الانتقال من عمل الى آخر، وإلا تظهر الهجرة للبحث عن العمل. وعليه، ورغم انخفاض نسبة البطالة في الريف، تتواصل الهجرة الى المدن، لأن معظم هؤلاء المهاجرين يتوجهون الى المدن قبل أن تصيبهم البطالة.

الأنماط الاقتصادية للبطالة

رغم وجود أسباب عدة للبطالة في البلدان الصناعية والبلدان النامية، كالطلب المتدني على الأيدي العاملة، وعدم تكافؤ فرص العمل، وقدرات الأفراد، ووجود المؤسسات غير المناسبة، والاضطراب في السوق، فإن ثمة فارقاً أساسياً بين أسباب البطالة في هاتين المجموعتين من البلدان، لأن البلدان النامية تواجه مجموعة كبيرة من العوامل الأخرى في هذا الجانب، كالنقص في المهارات والعلوم، وفقدان الأرض والوسائل وغياب المؤسسات الضرورية الأخرى وغياب المساواة في ملكية الأرض وغياب العدالة في علاقات التبادل، والتي تؤدي الى عدم الإفادة بما فيه الكفاية من الأيدي العاملة، أو الى العمل الناقص وموارد متدنية. وقد أدت هذه العوامل الى اختلاف أنماط البطالة في البلدان النامية عن البلدان الصناعية. وتنقسم هذه الأنماط الى قسمين: تقليدي وتجريبي^(٥).

أبعاد العمل في الريف

السكان والعمل

يعكس الجدول الرقم (١) إحصاء السكان في المدن والأرياف في العقود الأربعة الماضية. وبحسب هذا الجدول ارتفع عدد سكان إيران من ١٨,٩ مليون نسمة عام ١٩٥٦ إلى ٣٣,٧ مليون نسمة عام ١٩٧٦، وإلى ٦٠ مليون نسمة عام ١٩٩٦. بعبارة أخرى، ازدادت النسبة السكانية في البلاد ١,٨ ضعفاً في كل ٢٠ عاماً. على أن وتيرة النمو السكاني في الريف كانت أقل من ذلك. إذ ارتفع عدد السكان في الريف من ١٣ مليون نسمة عام ١٩٥٦ إلى ١٧,٨ مليوناً عام ١٩٧٦ وإلى ٢٣ مليوناً عام ١٩٩٦. وبذلك ازداد عدد السكان في الريف في العشرين عاماً الأولى ١,٤ ضعفاً، وفي العشرين عاماً الثانية ١,٣ ضعفاً مما كان عليه. ويعود أحد أسباب قلة الزيادة السكانية في الريف قياساً بالمدن إلى هجرة الريفيين إلى المدن. وكانت نسبة السكان في الريف من مجموع السكان في البلد ٦٩ في المئة عام ١٩٥٦، ثم انخفضت عام ١٩٧٦ إلى ٥٣ في المئة، ثم إلى ٣٨ في المئة من مجموع سكان البلد عام ١٩٩٦، الأمر الذي يعني أن هذه النسبة تدنت ١٦ في المئة في العشرين عاماً الأولى، وتدنت في العشرين عاماً الثانية بنسبة ١٥ في المئة. وقد أدى ذلك إلى تسجيل زيادة أقل في سكان الريف قياساً بالزيادة المسجلة في المدن.

إن وتيرة انخفاض نسبة السكان في الريف نسبة إلى السكان مجموع السكان في البلاد عبر العقود الأربعة الماضية تشير إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدن. ولإثبات هذا الموضوع بشكل أفضل، يمكن الاستفادة من الإحصاءات المتوافرة عن عدد العاملين في الأرياف والمدن، ونسبة العاملين في الأرياف إلى العاملين في المدن في الجدول الرقم (١). بحسب هذا الجدول، فقد ازداد عدد العاملين في الريف في العقود الأربعة الماضية من أربعة ملايين و ١٠٠ ألف نسمة عام ١٩٥٦ إلى أربعة ملايين و ٦٨٧ ألف نسمة عام ١٩٩٦، الأمر الذي يظهر تسجيل زيادة ٥٨٧ ألف نسمة خلال ٢٠ عاماً (١٩٧٦-١٩٥٦). وقد ارتفع عدد العاملين في الريف في العشرين عاماً الثانية، أي في الفترة (١٩٧٦-١٩٩٦) من ٤ ملايين و ٦٨٧ ألف عامل إلى ٥ ملايين و ٧١١ ألفاً، ما يشير إلى توفير مليون و ٢٤ ألف فرصة عمل جديدة في الأرياف. لكن تنمية فرص العمل في المدن شهدت وتيرة أسرع، لأن هذه الفرص قد ازدادت من مليون و ٨٨ ألفاً عام ١٩٥٦ إلى ٤ ملايين و ١١٢ ألف فرصة عمل عام ١٩٧٦، أي بتسجيل زيادة بنسبة ٢,٣ خلال العشرين عاماً الأولى، ثم ارتفعت في العشرين عاماً الثانية، أي في الفترة ما بين ١٩٧٦-١٩٩٦، إلى ٨ ملايين و ٦٦١ ألف فرصة عمل، أي بتحقيق زيادة بنسبة ٢,١ ضعف ما كانت عليه في العديدين الماضيين. بعبارة أخرى تضاعف عدد العاملين في المدن

خلال العقود الأربعة الأخيرة ٤,٨ مرات. وتضاعف عدد العاملين في الريف ١,٤ مرات. وانخفضت نسبة العاملين في الريف إلى العاملين في المدن من ٢٢,٧ في المئة عام ١٩٥٦ إلى ١٧,٢ في المئة عام ١٩٦٦, وإلى ١١,٤ في المئة عام ١٩٧٦. وفي العقدين التاليين انخفضت النسبة من ١١,٤ في المئة إلى ٨,٣ في المئة عام ١٩٨٦. وانخفضت هذه النسبة بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٦ إلى ٧ في المئة, ثم ٦,٦ في المئة. وعليه انخفضت نسبة العاملين في الريف إلى المدن خلال العقود الأربعة المذكورة بنسبة ١٦,١ في المئة.

الجدول (١) إحصاء السكان والعاملين في الريف في العقود الأربعة الأخيرة (بالآلاف)

١٩٩٦	١٩٩١	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٦٦	١٩٥٦	
٦٠٠٥٥	٥٥٨٣٧	٤٩٤٤٥	٧٣٧٠٩	٢٥٧٨٩	١٨٩٥٥	سكان البلاد
٢٣٠٢٦	٢٣٦٣٧	٢٢٣٤٩	١٧٨٥٤	١٥٩٩٤٠	١٣٠٠١	سكان الريف
						نسبة سكان الريف
٣٨	٤٢	٤٥	٥٣	٦٢	٦٩	من سكان البلاد
٥٧١١	٥٤٠٥	٤٩٨٨	٤٦٨٧	٤٥٠٥	٤١٠٠	عدد العاملين في الريف
٨٦٦١	٧٦٩٢	٦٠١٤	٤١١٢	٣٦١١	١٨٠٨	عدد العاملين في المدن
						نسبة العاملين في الريف
٦٦	٧٠	٨٣	١١٤	١٧٢	٢٢٧	من العاملين في المدن
						نسبة عدد الناشطين
٢٧	٢٦	٢٦	٣٠	٣٢		في الريف من سكان الريف

تطورات العمل في الريف

يعكس الجدول الرقم (٢) إحصاءات العاملين في الريف بشكل مجزأ في الحقول الزراعية والصناعية والتعدين والخدمات. ويعكس هذا الجدول زيادة ١,٦ مليون فرد على العاملين في الريف في العقود الأربعة بين عامي ١٩٥٦ و١٩٩٦. لكن القطاع الزراعي كان يختلف في وضعه. إذ انخفض عدد العاملين في هذا القطاع من ٣,١ مليون نسمة عام ١٩٥٦ إلى ٢,٧٦ مليون نسمة عام ١٩٧٦, وإلى ٢,٦٨ مليون نسمة عام ١٩٩٦, ما يشير إلى تراجع عدد العاملين في القطاع الزراعي في العقدين الأولين (٤٠٠ ألف فرد) وفي العقدين التاليين (نحو ٨٠ ألف فرد) إضافة إلى الانخفاض السابق.

وفي الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٦ ازداد عدد العاملين في القطاع الزراعي ١١٨ ألف فرد. وتعود تلك الزيادة إلى زيادة اهتمام الحكومة بالجانب الزراعي في عهد ما بعد الثورة، وخاصة في أعوام الحرب المفروضة والحظر الاقتصادي. ولكن في الفترة الممتدة ما

بين عامي ١٩٨٦-١٩٩٦ انخفض عدد العاملين في هذا الحقل ٢٨ ألفاً. ويعود انخفاض عدد العاملين في القطاع الزراعي عموماً إلى التطور الحاصل في التقنيات وإحلال المكنات والمعدات الزراعية محل الأيدي العاملة، وزيادة الأيدي العاملة في بعض المراحل والفترات نتيجة اتساع مساحات الأراضي المزروعة وزراعة الأراضي غير المزروعة سابقاً.

على أية حال، أدت هذه التحولات إلى انخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي من ٧٦ في المئة عام ١٩٥٧ إلى ٥٩ في المئة عام ١٩٧٦، وتدنيها إلى ٥٠ في المئة عام ١٩٩٦. بعبارة أخرى تدنت نسبة العاملين في الحقل الزراعي في العقد الأولين ٩ في المئة. ويعود هذا الفارق إلى سرعة نقل التكنولوجيا إلى الريف خلال العقد الأولين.

إن التحول الطارئ في عدد العاملين في القطاع الصناعي والتعدين في العقود الأربعة الأخيرة، والذي يشمل الصناعات والتعدين والمياه والكهرباء والغاز والبناء، تمكن دراسته في مرحلتين. ففي مرحلة ما قبل الثورة بين عامي ١٩٥٦ و١٩٧٦ ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الصناعي والتعدين من ١٢ في المئة (٥١٧ ألف فرد) في بداية المرحلة إلى ٣١ في المئة (٤٤٩ مليون و٤٤٩ ألف فرد) في السنة الأخيرة من هذه الفترة بتسجيل زيادة بلغت ٢,٨ ضعف عدد العاملين. وفي المرحلة ما بين عامي ١٩٧٦-١٩٨٦ انخفض عدد العاملين في هذا القطاع بمقدار ٤٣١ ألف فرد، وبذلك تدنى عدد العاملين في الريف في هذا القطاع بنسبة ١٢ في المئة. ويعود السبب إلى عدم وجود مصدر معين لتولي مهمات الصناعات الريفية في الفترة ما بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٥ والقيود المتعلقة بالعملة الصعبة، وتوفير المواد الأولية التي تحتاجها، وتراجع مستوى الجودة في الصناعات التقليدية، كالسجاد أو الصناعات الريفية التي كانت تنتج بضاعات أجود منها وبأسعار أقل في المدن. وكمثال على ذلك تم تصنيع البسط البلاستيكية، كالموكيت، لتحل محل البسط ذات الحياكة اليدوية والملاحف الصوفية (الجاجيم)، والسجاد الصناعي بدل السجاد اليدوي، والكلون بدل الوعاء الفخاري، والجبين الصناعي بدل الجبين المحلي وغير ذلك.

إلى ذلك ازداد عدد العاملين في القطاع الصناعي والتعدين في الريف بعد الثورة بين عامي ١٩٨٦-١٩٩٦. إذ ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع من مليون فرد عام ١٩٨٦ إلى ١,٥ مليون فرد عام ١٩٩٦. وقد ارتفعت النسبة من ٢٠ في المئة إلى ٢٧ في المئة بتسجيل زيادة بلغت نسبتها ٧ في المئة. أما في ما يتعلق بقطاع الخدمات، فقد كانت وتيرة توفير فرص العمل متزايدة. إذ ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع من ٢٨٠ ألف فرد عام ١٩٥٦ إلى ٤٥٠ ألف فرد عام ١٩٧٦ بتسجيل زيادة بلغت ٧٠ ألف فرصة عمل. وارتفع عدد هؤلاء العاملين عام ١٩٩٦

الى ٣،١ مليون فرد بزيادة بلغت ٨٨٧ ألف فرد. وقد أدت هذه الزيادة الى ارتفاع نسبة العاملين في هذا القطاع من ٩ في المئة عام ١٩٥٦ الى ١٠ في المئة عام ١٩٧٦ وإلى ٢١ في المئة عام ١٩٨٦. وأخيرا الى ٢٣ في المئة عام ١٩٩٦. وتشير هذه التغييرات الى أن الريفيين اتجهوا للعمل في قطاع الخدمات بعدما فقدوا قطاعاتهم الإنتاجية التي كانت توفر لهم فرص العمل، لأن العقدين الأولين شهدوا زيادة بنسبة واحد في المئة فقط في قطاع الخدمات. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٦ شهد هذا القطاع أيضا زيادة بنسبة واحد في المئة. لكن الفترة ما بين عامي ١٩٧٦-١٩٨٦ شهد قطاع الخدمات زيادة في عدد العاملين فيه بنسبة ١١ في المئة، وانخفض عدد العاملين في القطاع الصناعي انخفاضاً يعادل هذه النسبة. وعليه يمكن الاستنتاج بأن كل العاملين في القطاع الصناعي ممن تعطلت أعمالهم في هذا القطاع، إضافة الى أولئك الذين كان بإمكانهم الالتحاق بالقطاع الصناعي في الفترة ما بين عامي ١٩٧٦-١٩٨٦، انخرطوا في العمل في حقل الخدمات.

لدى إجراء دراسة عامة لوتيرة التحولات لتوافر فرص العمل في الريف، يمكن التوصل الى نتيجة مفادها أن القطاع الزراعي شهد انخفاضاً في الأيدي العاملة في العقود الأربعة الماضية من ٧٦ في المئة ليصل الى ٥٠ في المئة، وذلك نتيجة لتزايد استخدام التكنولوجيا في هذا القطاع. وازدادت في المقابل نسبة العاملين في القطاعين الصناعي والتعدين والخدمات بنسبة ١٤ و ١٣ في المئة على التوالي. وارتفعت نسبة العاملين في القطاع الصناعي والخدمات في العقود الأربعة الماضية من ١٣ في المئة الى ٢٧ في المئة ومن ٩ في المئة الى ٢٢ في المئة على التوالي. ولو أن وتيرة تحول نسبة العاملين في كل قطاع في العقدين التاليين ١٩٧٦-١٩٩٦ تواصلت كما كانت في العقدين السابقين، لكانت نسبة العاملين في قسم الخدمات، باستثناء القطاع الزراعي، ارتفعت بنسبة ١ في المئة في كل عقد لتصل في عام ١٩٩٦ الى ١٢ في المئة. كما كان ينبغي أن ترتفع نسبة العاملين الريفيين في القطاع الصناعي والتعدين الى ٣٨ في المئة بزيادة بنسبة ١١ في المئة على ما هو مدرج في الجدول (٦٣٧) ألف فرد أكثر من عدد المشتغلين عام ١٩٩٦).

إن التحولات في توفير فرص العمل في القطاعات الاقتصادية في الريف وإضباع فرص العمل في القطاع الزراعي مقابل الوتيرة المتزايدة لعدد السكان، وكذلك تطوير التكنولوجيا التي تحتاج الى رؤوس الأموال في هذا القطاع، أدت الى فقدان القطاع الزراعي باعتباره أهم قطاع لتوفير فرص العمل في الريف لاستقطاب الأيدي العاملة. وعليه هاجر أبناء الأرياف الذين لم يتمكنوا من الحصول على أجور كافية من العمل الى المدن.

الجدول الرقم (٢) - احصاء الايدي العاملة في القطاعات الاقتصادية في الريف (بالآلاف)

العنوان	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦
العاملون في الريف	٤٠٠٠	٤٥٠٥	٤٦٨٧	٤٩٠٨٨	٥٢٠٥	٥٧١١
نسبة عدد العاملين من عدد النشاط	٩٨	٨٩	٨٦	٨٧	٨٨	٩١
العاملون في القطاع الزراعي	٣١٠٨	٣١٨٣	٣٧٦١	٣٨٧٩	٣٨٠٥	٣٨٤١
العاملون في الصناعة والتعدين	٥١٧	٨٤١	١٤٤٩	١٠١٨	١٢١٥	١٥٣٣
العاملون في الخدمات	٣٨٠	٤٠٦	٤٥٠	١٠٣٧	١١٦٠	١٣٣٧
الباقى	٩٥	٧٦	٣٦	١١٥	٢٣٥	٧٩
نسبة العاملين	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبة العاملين في الزراعة	٧٦	٧١	٥٩	٥٧	٥٢	٥٠
نسبة العاملين في الصناعة والتعدين	١٢	١٩	٣١	٢٠	٢٢	٢٧
نسبة العاملين في الخدمات	٩	٩	١٠	٢١	٢١	٢٢

المصدر:

- ١. مركز الاحصاء، الكتاب السنوي للاحصاء للاعوام المختلفة.
- ٢. مركز الاحصاء، احصاء السكان العام والسكن. نتلج تقضيلية عامة سنة ١٩٩٦.

الجدول الرقم (٣) احصاء السكان والهجرة بين عامي ١٩٧٦-١٩٩٦

العنوان	الوحدة	١٩٧٦-٨٦	١٩٨٦-٩٦
سكان البلاد في بداية المرحلة	آلف فرد	٣٣٧٠٩	٤٩٤٤٥
سكان البلاد في نهاية المرحلة	آلف فرد	٤٩٤٤٥	٦٠٠٥٥
الزيادة السكانية المضافة في البلاد	آلف فرد	١٥٧٣٧	١٠٦١٠
سكان الريف في بداية المرحلة	آلف فرد	١٧٨٥٤	٢٢٣٤٩
سكان الريف في نهاية المرحلة	آلف فرد	٢٢٣٤٩	٢٣٠٢٦
الزيادة السكانية في الريف في نهاية المرحلة	آلف فرد	٤٤٩٥	٦٧٧
نسبة الزيادة السكانية في الريف إلى الزيادة السكانية في البلاد	في المئة	٢٩	٦
عدد المهاجرين في البلاد	آلف فرد	٦٤٥١	٨٧١٩
عدد المهاجرين من الريف في المدن	آلف فرد	١٨٠٣	١٨٩٠
نسبة الهجرة الريفية من الهجرة العامة	في المئة	٢٨	٢٢
السكان للمضافين في الريف والمهاجرين الريفيين	آلف فرد	٦٢٩٨	٢٥٦٧
نسبة سكان المهاجرين الريفيين من السكان للمضافين إلى الريف والمهاجرين الريفيين	في المئة	٢٨	٧٤

المصدر:

- ١. مركز احصاء السكان العام- والسكن. النتلج التقضيلية العامة في البلاد عام ١٩٨٦.
- ٢. مركز احصاء السكان العام- والسكن. النتلج التقضيلية العامة في البلاد عام ١٩٩٦.

تحليل حول الأنماط المختلفة للهجرة الريفية الى المدن

أسباب الهجرة

يعد ركود القطاع الزراعي من العوامل المهمة التي تدفع الأيدي العاملة الريفية الى الهجرة إلى مدن التي تتوفر فيها المزيد من فرص العمل. على أن العوامل غير المباشرة لهذه الهجرة هي في الواقع العوامل نفسها التي أدت الى انخفاض نسبة عمل الأيدي العاملة في الريف. وتشمل هذه العوامل التنمية السكانية وتغير الأسعار والإفادة من التكنولوجيا التي تحتاج الى رأس المال وغير المتناسبة مع الريف لزيادة قابلية الإنتاج.

إن التقدم الحاصل في المجال الطبي وتراجع الأمراض الوبائية وتدني نسبة الوفاة أدت الى تزايد السكان من ناحية، فيما عملت الحكومة على تسعير المحاصيل الزراعية الأساسية، كالقمح والشعير والقطن وغيرها وحالت دون إرتفاع أسعار المحاصيل التي يتم إنتاجها في الريف، ورفعت القيود عن أسعار البضائع والسلع الصناعية ودعمتها من أجل سد الحاجة الداخلية وزيادة التنافس بين المنتجات الصناعية مقابل المحاصيل المستوردة، ما أدى الى ارتفاع أسعارها من ناحية ثانية. على أن انتهاز مثل هذه السياسية غير المناسبة تجاه العمال الريفيين الذين يشترون المنتجات الصناعية لاستخدامها في الإنتاج أو الاستهلاك، أدى إلى تدني مواردهم بشكل متزايد. كما أدى استخدام التكنولوجيا التي تحتاج الى رؤوس الأموال لزيادة القابليات الانتاجية الى تراجع حجم الأيدي العاملة النشطة على الأرض. إذ حلت الحاصدات الآلية محل المنجل، والتراكتورات محل المحراث. كما استخدمت الأجهزة الحديثة لجني القطن وحصد الأعلاف للماشية. إلا أن وجود الأجهزة والمعدات المتطورة في المناطق التي لم تتوفر فيها بعد الأراضي لتوسيع الرقعة الزراعية كان مفيداً لفترة من الزمن. لكن مع تزايد السكان، لم تبق أرض لتوسيع الزراعة فيها ولا وجود لمياه إضافية لاستغلالها في الزراعة. كما أدى تنفيذ قانون الإرث الى تصغير المساحات الزراعية وجعلها غير اقتصادية، الأمر الذي زاد من نسبة البطالة المبطنة الموسمية التي كانت تحدث في مواسم البرد وقلة المردود في العمل الزراعي. لذا اتجهت الأيدي العاملة الزراعية نحو العمل في القطاعات غير الزراعية، والتي شملت قطاع الخدمات الصناعية والتعدين. إلا أن هذه القطاعات لم تحظ بتلك الحماية التي تجعلها قادرة على استقطاب قوة العمل العاطلة والمتكاسلة في القطاع الزراعي في الأرياف، وبالتالي كانت فرص العمل محدودة في هذا الجانب.

وقد أدت البطالة وقلة العمل في القطاع الزراعي الى انخفاض موارد الريفيين، فيما كانت الأيدي العاملة في المدن تحظى بموارد عالية نظراً للمردود العالي للصناعة والدعم الحكومي الذي تتمتع به. وقد شكل الانخفاض في الدخل سبباً رئيساً للهجرة الريفية. وهكذا جاء

المهاجرون من المناطق ذات الموارد المنخفضة نسبياً المتمثلة في الارياف الى المدن. كما ساهمت البطالة والموارد المنخفضة في تسريع وتيرة الهجرة، وعملت فرص العمل المتوافرة والموارد المرتفعة في المدن على استقطاب المهاجرين.

وتزيد حصة بعض المجموعات المهاجرة في بعض الظروف الخاصة عن المجموعات الأخرى. إذ يحصل الشباب الذين تراوح اعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاماً على فرص عمل أكثر من غيرهم، لأن الشباب غير الملتمزين بالعوائل الكبيرة أو ممن لا يرتبطون بسمكوليات يسهل عليهم مغادرة القرية. كما أن الذين لديهم مستوى دراسي أعلى يبدون رغبة أكبر في الهجرة من غيرهم، لأن المستوى الدراسي العالي يشكل عنصراً آخر في الاسراع في اتخاذ القرار النهائي للهجرة. كما أن المعلومات التي تتوافر عن الفرص المتاحة خارج البيئة التي يعيش فيها القروي بواسطة الأقارب أو الأصدقاء تساعد المهاجرين في العثور على مكان للعيش فيه في المدينة، إضافة الى المعلومات التي تقدم اليهم حول الجهة التي سيتوجهون إليها من الريف. عموماً، إن عوامل، من قبيل الحصول على دخل أعلى في المدينة والمستوى الدراسي وخبرة الفرد في أداء الأعمال غير الزراعية، تزيد من حوافز الهجرة. كما أن هناك عوامل تحد من دوافع الهجرة للفرد، نظراً لتكاليف الهجرة الباهظة بسبب بُعد المسافة والارتباط بالمسكوليات العائلية. ويمكن أن تقسم مجموعة العوامل الى أربعة أقسام، منها المرتبطة بالريف، والمرتبطة بالمدينة، والمرتبطة بالمدينة والريف معاً، والخصائص التي يحملها الفرد المهاجر^(١).

وتيرة الهجرة في العقدين الأخيرين

بحسب ما جاء في الجدول الرقم (٣) ارتفع عدد سكان ايران في العقدين الأخيرين من ٣٣,٧ مليون نسمة عام ١٩٧٦ الى ٤٩,٤ مليون نسمة عام ١٩٨٦، والى ٦٠ مليون نسمة عام ١٩٩٦. وهذا يعني أن عدد السكان في البلاد ارتفع في العقد الأول ١٥,٧ مليون نسمة، وفي العقد الثاني ١٠ مليون نسمة. لكن التحولات السكانية في الارياف تشير الى وضع مختلف، لأن عدد السكان في الارياف يشير الى ١٧,٨ مليون نسمة عام ١٩٧٦ والى ٢٢,٣ مليون نسمة عام ١٩٨٦ والى ٢٣ مليون نسمة عام ١٩٩٦، أي بتسجيل زيادة ٤,٥ مليون نسمة في العقد الأول، و٦٧٧ ألف نسمة في العقد الثاني. بعبارة أخرى، بلغت الزيادة السكانية في العقد الأول في الريف ستة أضعاف ونصف ضعف الزيادة الحاصلة في العقد الثاني. وقد جاء هذا الفارق نتيجة عاملين: الأول يعود الى تحويل قسم من سكان الارياف الى المدن عبر تشريع قوانين جديدة؛ والثاني الى الأخطاء الإحصائية الحاصلة. فعلى أية حال، إن الزيادة الحاصلة في عدد سكان الارياف قياساً بالمدن انخفضت من ٢٩ في المئة بين عامي

١٩٧٦-١٩٨٦ إلى ستة في المئة بين عامي ١٩٨٦-١٩٩٦، ما يعني أن نسبة الزيادة السكانية في الريف بلغت ٢,٧ من الزيادة السكانية في البلاد في العقد الأول، بينما انخفضت هذه النسبة في العقد الثاني لتصل إلى ١,١٦. ويظهر الجدول الرقم (٢) أن عدد المهاجرين في البلاد بين عامي ١٩٨٦-١٩٧٦ قد بلغ ستة ملايين و ٤٥١ ألف، وأن مليوناً و ٨٣٠ ألفاً منهم كانوا قد هاجروا من الريف إلى المدن. وبلغت هذه النسبة من الهجرة نحو ٢٨ في المئة. وفي العقد الثاني بلغ عدد المهاجرين الريفيين مليون و ٨٩٠ ألف شخص من مجموع المهاجرين في الداخل البالغ عددهم ٨ ملايين و ٧١٩ ألفاً بنسبة ٢٢ في المئة من مجموع المهاجرين في البلاد. كما تعكس هذه الأعداد نسبة الزيادة السكانية في الريف، والتي بلغت ٢٨ في المئة من مجموع الزيادة السكانية في البلاد، والتي تساوي ٧,٢ في المئة الأول، بينما ازداد مجموع المهاجرين من الريف في العقد الثاني ليصل إلى ٢,٦ ضعف ما كان عليه في العقد الأول. ويمكن اعتبار أن هذه التغييرات ناجمة عن تبديل النواحي أو القرى إلى اقضية، لأن عدد المهاجرين من الريف في العقدين الماضيين كان متساوياً تقريباً، في حين انخفضت نسبة المهاجرين الريفيين إلى المدن في العقد الثاني بمقدار ٦ في المئة عن العقد الأول.

نتائج الهجرة

تركزت الهجرة من الريف إلى المدن نتائج اقتصادية واجتماعية وديموغرافية مختلفة على المدن والأرياف والمهاجرين، تختلف بحسب نوع الهجرة وحجمها والظروف الطبيعية التي تتزامن معها. وعادة يشعر المهاجرون بالارتياح بفعل هجرتهم إلى المدينة حيث الحياة أفضل بكثير من مثيلتها في الريف، فضلاً عن أن الأعمال التي يقومون بها ذات مردود مالي أعلى من مواردهم المالية في القرية. ومن الممكن أن يترك تحسين السكن وخدمات الحياة والكهرباء والغذاء الأفضل تأثيراً إيجابياً فيهم. إذ رغم زيادة النفقات في المدينة على النفقات في الريف، فإن هذه الحياة تكون مطلوبة أكثر من الحياة المقرونة بالفقر في الريف. وكمثال على ذلك، فإن التنوع في المواد الغذائية في الريف هو أقل بكثير من تنوع الأغذية لدى القاطنين في المدن. كما أن استهلاك المنتجات غير الغذائية في الريف أقل من استهلاكها في المدن^(٧). ففي عام ١٩٩٣ كانت نفقات الريفيين تساوي ٩٢ في المئة من نفقات القاطنين في المدن^(٨). على أن الأثر الذي تتركه الهجرة في المدينة هي التنمية السكانية التي تترك تأثيرها في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمدن، وذلك نظراً لزيادة نسبة التنمية السكانية في المدينة على الزيادة السكانية في الريف. وعندما يولد أبناء المهاجرين في المدينة، ويعد أبنائهم ضمن المهاجرين، ترتفع التنمية السكانية في المدن في بعض الحالات إلى أربعة أضعاف التنمية الوطنية^(٩)، علماً أن

نسبة التنمية في البلاد بلغت ٦,١ في المئة عام ١٩٩٦.

وتؤدي الزيادة السكانية السريعة الى زيادة الكثافة السكانية في المدينة، وتزيد من الطلب على السكن، بحيث تصبح أسرع من وتيرة بناء الوحدات السكنية في المدينة. ويؤدي التلاعب في بورصة الأراضي وبناء الوحدات السكنية في أي مكان الى تقشي الفوضى في توزيع الأماكن السكنية والتجارية والصناعية. وتجعل التنمية السكانية غير المدروسة والخارجة عن السيطرة في المدن توفير الخدمات التي يحتاجها المواطنون أمراً صعباً. كما تؤدي الكثافة السكانية الى التفاوت في توزيع الخدمات الصحية والعلاجية، وتزيد من مشاكل تلوث المياه والهواء في المدينة.

وتترك الهجرة من الريف آثارها السلبية في الريف كذلك، لأنها تؤدي الى انخفاض نسبة الشباب من الفئة العمرية (١٥-٢٩ عاماً) والدارسين بين سكان الريف، في حين يترك وجود الشباب والدارسين دوراً مؤثراً أكثر بكثير من الآخرين في زيادة الإنتاج والإفادة المفضلة من الإمكانيات المتاحة في الريف. وعليه، فإن حذفهم أو إزالة نسبتهم في الريف يترجم انخفاضاً للإنتاج وعدم انتقال المكاسب العلمية الجديدة الى جانب الإنتاج في الريف.

الطاقات المتوافرة لفرص العمل في الريف

بعد دراسة عوامل الهجرة من الريف وتيرتها في العقود الأخيرة والنتائج المترتبة على الهجرة، نتحدث عن موضوع إيجاد السبل الجديدة لتوفير فرص العمل في الأرياف للحد من وتيرة الهجرة الريفية الى المدن. ومن أجل توضيح السبل الجديدة، ينبغي أولاً إجراء دراسة وتحليل حال فرص العمل وتطوراتها في الفترة (١٩٨٦-١٩٩٦) بشكل مجزأ في الحقول الزراعية والخدمات والصناعة، ثم القيام بدراسة الفعاليات في العقد الأخير، والتي كانت لها طاقات كبيرة لاستيعاب فرص العمل واعتبارها انسب الفعاليات التي يجب على الحكومة أن تختار السياسات المناسبة حيالها.

١- الزراعة

كما يشير الجدول الرقم (٤)، فإن عدد العاملين في القطاع الزراعي في البلاد تدنى من مليونين و٨٤١ ألفاً عام ١٩٨٦ الى مليونين و٨٣١ ألفاً عام ١٩٩٦، الأمر الذي يظهر نقصاً يساوي ١٠ آلاف فرد في عدد العاملين في هذا القطاع. على أن الفترة نفسها شهدت زيادة في عدد السكان العاملين في الأرياف بلغت نحو ٥٧٩ ألفاً (١١). وقد أدى هذا التغيير الى هبوط نسبة العاملين في القطاع الزراعي من ٥٧ ألفاً عام ١٩٨٦ الى ٥٠ ألفاً عام ١٩٩٦. لذلك تجب دراسة كل عمل من الأعمال التالية لمعرفة أسباب تراجع العمل في القطاع الزراعي.

الجدول الرقم (٤) إحصاء الأيدي العاملة في الريف حسب نوع العمل في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦

نوع العمل	١٩٨٦ بالآلاف	النسبة المئوية	١٩٩٦ بالآلاف	النسبة المئوية
المجموع	٥٠١٣	١٠٠	٥٧١١	١٠٠
الزراعة	٣٨٤١	٥٧	٢٨٣١	٥٠
الزراعة وتربية المواشي والصيد	٢٨٢٦	٦٥	٢٨١٢	٤٩
والإفادة من أخشابها	٤		٨	
الصيد وتربية الأحياء المائية	١١		٢١	
الصناعة	٤٨٨	١٠	٨٦٣	١٥
صناعة المواد الخفيفة والمشروبات والتبغ (السجائر)	٤٨		٨٧	
صناعات النسيج والألبسة والجلود	٢٤٨	٥	٥١٤	٩
الصناعات الخشبية والمنتجات الخشبية	٢٣		٢٦	
صناعات الورق والكرتون والطباعة والنشر	٣		٨	
الصناعات الكيماوية والنفط والفحم الحجري وغيره	١٢		٢٨	
صناعات المنتجات المنجمية غير المعدنية	٧٥		٦٧	
صناعات إنتاج المعادن الأساسية	٢٨		٢٠	
صناعات الكائنات والمعدات والأدوات	٤٩		٧٦	
الصناعات المختلفة	٢		٣٥	
التعدين	١٩	٤٪	٣٠	٥٪
الماء والكهرباء والغاز	٣٠	٤٪	٢٨	٥٪
البناء	٤٩٦	١٠	٦١١	١١
الخدمات	١٠٣٤	٢١	١٢٥٦	٢٢
بيع بالجملة وبيع المفرد والمطاعم و...	١٣٣		٢٧٩	
النقل والاتصالات والتخزين	١٦٥		٣٤٨	
المالية والتأمين والعقار والأموال والقانون	٧		١٠	
الخدمات العامة والاجتماعية والخاصة	٧٢٩		٧١٩	
الفعاليات غير المصنفة	١١٦		٩٢	١/٥

المراجع:

- مركز الإحصاء، الإحصاء العام للسكان والسكن. نتائج تفصيلية لكل البلاد (١٩٨٦).

- مركز الإحصاء، الإحصاء العام للسكان والسكن. نتائج تفصيلية لكل البلاد (١٩٩٦).

بعد تطبيق الإصلاح الزراعي وزيادة السكان في الريف وتطبيق قانون الإرث وتقسيم الأراضي الزراعية الموروثة بين الورثة، أصبحت الأراضي المزروعة بحكم تقسيمها أصغر مما كانت عليه، فمع ازدياد عدد العاملين في كل رقعة من الأراضي الزراعية. وقد أدى صغر الأراضي المزروعة إلى انخفاض المحاصيل الزراعية في تلك الأراضي. كما أن زيادة عدد المشتغلين في كل قطعة من الأراضي الزراعية أدى إلى انخفاض المددود الزراعي. وقد حدثت

هذه التطورات في ظروف شهدت تطوراً تكنولوجياً، وحلت الماكينة محل الفلاح في زرع البنور وسقيها والحصاد وجني المحاصيل، وتراجعت بذلك الطلب على الأيدي العاملة اللازمة في القطاع الزراعي. لذا تزايدت نسبة البطالة المبطنة في في هذا القطاع يوماً بعد آخر .

وينقسم العمل في مجال تربية الدواجن أو تربية المواشي الى قسمين، أحدهما تقليدي والآخر صناعي. ففي الجانب التقليدي تشكل تربية الأغنام في الريف، والقبايل الرحل (العشائر) أهم قطاع في التربية التقليدية للمواشي. وترتبط هذه العشائر بالمراتع والمراعي الموجودة في البلاد في مدة تمتد ما بين ٦ و ٩ أشهر من السنة. لكن زيادة الأغنام والمواشي أدت الى تخريب المراعي والمراتع في العقود الثلاثة الأخيرة، وتراجع إنتاج الأعلاف فيها. لذا تبذل مؤسسة "جهاد البناء" من خلال تنفيذ المشاريع المعنية بتمليك المرابع ومناطق الرعي للرعاة وتنظيم انسحاب قطعان المواشي والأغنام من الغابات للتقليل من عدد المواشي التي ترعى في المرابع والغابات. على أن الآثار المترتبة على تنفيذ هذه السياسات تؤدي الى انخفاض عدد العاملين في حقل تربية المواشي والأغنام والحد من وتيرة زيادتهم. وترتبط القطاعات الصناعية المتطورة لتربية المواشي والأغنام والدواجن ارتباطاً وثيقاً بالمواشي والأدوية والأعلاف المستوردة. وكمثال على ذلك، أنفقت الحكومة عام ١٩٩٥ ما قيمته ٤٢٥ مليون دولار على استيراد مستلزمات حقول تربية الدواجن (١٢) . وعليه، فإن إقامة حقول تربية المواشي والدواجن الصناعية لا يحتاج الى رؤوس أموال كبيرة فحسب، وبإل يجعل الحكومة مضطرة الى دفع العملة الصعبة لتوفير متطلبات هذه الحقول.

وفي مجال الإفادة من الأخشاب لزيادة فرص العمل المرتبطة بالغابات، تواجه مشكلة إلحاق الدمار الحاد بالغابات. لذا عملت وزارة "جهاد البناء" على إقامة مشروع تعاونيات إدارة الغابات، والذي يكفل تقديم رؤوس الأموال التي يحتاجها الريفيون القاطنون في الغابات للعمل في مجالات أخرى للحفاظ على الغابات والإفادة من أخشابها بالسبل العلمية. لكن مشروع تنظيم انسحاب المواشي من الغابات، والذي يستهدف حقول تربية المواشي للقرويين في الغابات يؤدي الى بطالة الأيدي العاملة في هذا القطاع، لأن الحكومة عاجزة عن إيجاد حقول متقدمة في مناطق واقعة خارج الغابة. والهدف الأساسي من هذا المشروع هو الحفاظ على الغابات، وليس توفير فرص العمل.

وفي قطاع صيد الأسماك، ورغم توفير نحو ٢١ ألف فرصة عمل في هذا القطاع، فإن نسبة مساهمة هذا القطاع في توفير فرص العمل في البلاد منخفضة جداً. ومع ذلك شهدت الفترة الممتدة ما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٦ إشباعاً في فرص العمل في هذا القطاع نظراً لاتساع صيد الأسماك بالسبل التقليدية والصناعية ومزارع الأسماك لأن صيد الأسماك في مياه الجنوب والشمال بالسبل التقليدية في نطاق المياه الداخلية لا يستوعب أكثر من ذلك. وعليه لا مجال

لزيادة عدد صائدي الأسماك في البلاد. من جانب آخر يحتاج الصيد الصناعي للأسماك، والذي تكون دائرة نشاطه خارجة عن السواحل البحرية الداخلية، الى رؤوس أموال ضخمة.

ب - الخدمات

بلغ عدد العاملين في قطاع الخدمات عام ١٩٨٦ مليون و٣٤ ألف فرد، أي ما نسبته ٢١ في المئة من عدد العاملين الريفيين. وقد ارتفع هذا العدد عام ١٩٩٦ الى مليون و٢٥٦ ألف فرد، مسجلاً بذلك نسبة ٢١ في المئة من عدد الأيدي العاملة الريفية. وسجلت زيادة في عدد العاملين في قطاع الخدمات في أقسام الشحن والنقل والاتصالات، نظراً لزيادة الطرق الريفية وتوفر إمكانية توسيع الشحن والنقل في الأرياف. وقد مهد ذلك الى اتساع دائرة الفعاليات الحكومية الأخرى في الأرياف. كما أدت زيادة السكان وتقليص المشاغل في الأرياف الى زيادة مشاغل الحوانيت والمطاعم. وقد زادت المشاغل في هذه المجموعة من الخدمات من ١٣٣ ألف فرصة عمل عام ١٩٨٦ الى ٢٧٩ ألف فرصة عام ١٩٩٦، أي ما يزيد عن الضعف، وسجلت بذلك الزيادة الأكبر بين المشاغل الخدمية الأخرى.

وتعتبر المشاغل المرتبطة بالخدمات العامة والاجتماعية من أهم المشاغل الخدمية. لكن عدد العاملين فيها شهد انخفاصاً من ٧٢٩ ألفاً عام ١٩٨٦ الى ٧١٩ ألفاً عام ١٩٩٦. وترتبط معظم الاقسام الخاصة بهذا القطاع بالإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري الذي استقطب ٤٠٤ آلاف فرد، والتعليم الذي اشتغل فيه ١٧٣ ألف فرد، وبمجموع ٥٧٧ ألف فرصة عمل. وتأسيساً على ذلك، استطاع قسم الخدمات الذي تمت دراسته في العقدين الماضيين توفير ٢٢٢ ألف فرصة عمل للريفيين. لكن الحكومة لا يمكنها أن تعقد الأمل على فرص العمل في هذا الجانب، لأن توسيع الخدمات يرتبط بتوسيع الاقسام الإنتاجية، علماً أن زيادة الأرباح وفرص العمل في الحقول الزراعية والصناعية تؤدي بالضرورة الى زيادة المشاغل في الخدمات، باستثناء الخدمات العامة والاجتماعية المرتبطة بالسكان والسياسات التي تنتهجها الحكومة.

ج - الصناعة والمعادن

القطاع الإنتاجي الآخر هو الحقل الصناعي الذي يشمل التعدين والماء والكهرباء والغاز والبناء. ويشهد البناء ارتفاعاً في توفير فرص العمل للريفيين. وقد بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ٤٩٦ ألف فرد عام ١٩٨٦، مسجلاً بذلك نسبة ١٠ في المئة من المشاغل في الريف. وقد ارتفع عدد العاملين في البناء عام ١٩٩٦ الى ٦١١ ألف فرد، وبنسبة ١١ في المئة لأن مجموع المشاغل في التعدين والماء والغاز والكهرباء تبلغ نسبتها واحد في المئة من المشاغل المتوفرة في البلاد، وبلغ مجموع العاملين فيها عام ١٩٩٦ نحو ٥٨ ألف فرد.

لكن القطاع الصناعي لا يشكل النسبة العالية في توفير فرص العمل للأرياف فحسب، بل إنه شهد زيادة ملحوظة في توفير فرص العمل. وقد بلغ عدد العاملين في هذا القطاع عام ١٩٨٦ نحو ٤٨٨ ألف فرد، موفراً بذلك نحو ١٠ في المئة من فرص العمل للريفيين. وقد ارتفع هذا العدد عام ١٩٩٦ إلى نحو ٨٦٣ ألف فرد، أي إلى ضعف العدد السابق، وبنسبة ١٥ في المئة. وقد احتلت صناعات النسيج والألبسة والجلود أكثر من ٥٠ في المئة من الأعمال في الصناعات الريفية. إذ بلغ عدد العاملين في هذا القطاع عام ١٩٨٦ نحو ٢٤٨ ألف فرد، وبلغت نسبتهم ٥ في المئة من الأشغال الريفية. وارتفع هذا العدد عام ١٩٩٦ إلى ٥١٤ ألف فرد، ويعادل بذلك نسبة ٩ في المئة من الأشغال الريفية. لذا تستطيع الحكومة عبر انتهاجها للسياسات المناسبة أن تستفيد من الصناعات الريفية لتوفير فرص العمل التي يحتاجها الريف. ولا يقتصر اعتماد السياسات على وزارة جهاد البناء لأن توفير الأئتمانات والتسهيلات المصرفية اللازمة والتعرفات المدعومة للصناعات الريفية عبر شراء منتجاتها ترتبط ببقية الأقسام الحكومية. كما أن السياسات الهادفة إلى توسيع إنتاج أنواع البضائع وزيادة الإنتاج للبضائع المنتجة لها دور في هذا الجانب. ويستدعي تنفيذ هذه السياسة لزيادة الإفادة من الأيدي العاملة في بعض الصناعات الريفية لمواصلة انتشارها وتوسيع رقعتها، رغم إزالة الدعم الحكومي عنها، اتخاذ ما يلي من إجراءات وكليات لتحقيق هذا الهدف:

- تحويل الوحدات الإنتاجية للأبسطة والملاحف (الجاجيم) ونظير ذلك، وخاصة لدى المرأة في القبائل الرحل (العشائر) إلى أجهزة لحياكة البسط الجديدة والمؤهلة للتصدير عبر إنجاز عملية التدريب لهن وتوفير المواد الأولية التي تحتاجها وتغيير الخط الإنتاجي.

- تغيير الخط الإنتاجي في ورشات الخياطة أو الألبسة من الملابس التي يقل الطلب عليها في السوق إلى البسة تستقطب المزيد من الطلب عليها والتوجه نحو إنتاج أوخياطة ملابس الأطفال بدل خياطة ملابس النساء أو الرجال. ويؤدي هذا التغيير في الإنتاج إلى زيادة الإفادة من الأيدي العاملة، ويمهد لزيادة العاملين في هذه الورشات عبر إيجاد دوايمن في اليوم أو زيادة الوحدات الإنتاجية.

- يمكن الاقتداء بالبلدان الأخرى المتقدمة في هذا المجال لتنفيذ سياسة تنويع البضائع المنتجة أو التنويع في عدد الصناعات الريفية وإنتاج جانب من البضائع البسيطة التي تحتاجها الصناعات الكبيرة في الريف.

- زيادة الاهتمام بالصناعات الريفية التي يزداد استهلاكها في المدن والتي تؤدي إلى انتقال الثروة من المدينة إلى الريف أو السلع التي تمنع انتقال الثروة من الريف إلى المدن، كصناعة الأدوات والوسائل الزراعية لأن لهذا النوع من الصناعات فوائد جانبية كثيرة^(١٣).

المصادر:

- (١) حسن سبحاني، اقتصاد العمل والأيدي العاملة، (طهران: ١٩٩٣)، ص ٢١٠.
- (٢) آدموند ميترا خانان، (البطالة)، الجعيد في الاقتصاد، ش ٣٥، ١٩٩٣، ص ٥٧.
- (٣) احمد خزاعي منتخب المقالات. الاشتغال في العالم الثالث، (طهران: منظمة التخطيط والميزانية ١٩٨٩)، ص ٥٢.
- (٤) مايكل تد دارو، التنمية الاقتصادية في العالم الثالث. المجلد الاول، ترجمه غلامعلي فرجادي (طهران: منظمة التخطيط والميزانية ١٩٨٤)، ص ٢٤٦.
- (٥) المصدر نفسه، ص ٤٢-٢٠.
- (٦) عبدالعلي لهساوي زاده. نظريات الهجرة (شيراز: جامعة شيراز، ١٩٨٦)، ص ٢-٢٢١.
- (٧) جان برنار شاريه، المدن والارياف، ترجمة سيروس سهامي، (مشهد: ١٣٧٢)، ص ٤-٣٠٣.
- (٨) مركز الاحصاء، النشرة الاحصائية السنوية، عام ١٩٩٣.
- (٩) سلى فيندلي، التخطيط للهجرة الداخلية، ترجمة عبدالعلي لهساوي زاده، ١٩٩٤.
- (١٠) مركز الاحصاء، احصاء السكان العام — والسكن، النتائج التفصيلية العامة للبلاد، (مركز الاحصاء، عام ١٩٩٦).
- (١١) مركز الاحصاء، احصاء السكان العام والنتائج التفصيلية العامة، (مركز الاحصاء: ١٩٨٩ و ١٩٩٦).
- (١٢) علي خزاعي، دراسة عملية التحولات للانتاج والاستبدال والاستهلاك للدجاج وبيض الدجاج وسبل الحد من خفض استهلاكها، جهاد. العدد ١٩٥، اردبيبهشت ١٩٩٧، ص ٥٥.
- (١٣) فيندلي، مصدر سابق.

مترو طهران: الآفاق المستقبلية

تحتل مدينة طهران الكبرى، باعتبارها عاصمة الجمهورية الاسلامية الايرانية، اضافة الى موقعها السياسي، المكانة الاولى من بين المدن الايرانية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعية والثقافية. وبما انها تواجه ازممتي المرور وتلوث الهواء، فإن مما لا شك فيه ان إيجاد وسيلة نقل للركاب فاعلة داخل المدينة وذات طاقة استيعابية عالية سيكون حل هاتين الازمتين.

لقد شهدت مدينة طهران خلال الاعوام الثلاثين الماضية نمواً جاداً. ففي عام ١٩٥٦ تم تأسيس شركة للنقل العام بواسطة الحافلات لطهران وضواحيها. وكان عدد سكان طهران آنذاك يبلغ نحو ١ مليون نسمة فقط، بينما يناهز هذا العدد حالياً ثمانية ملايين نسمة. وإذا ما اضيف سكان المدن المحيطة، فسيزيد عدد سكانها عن ١٢ مليون نسمة. وعليه يكتسي امتلاك شبكة للنقل والشحن الفاعل وذات طاقة استيعابية عالية وأمنة وسريعة ودقيقة وغير ملوثة للبيئة وكاملة وبسيطة، أهمية بالغة. وقد أصبحت هذه الوسيلة منذ عام ١٩٧٥ من الاهداف الرئيسية لتأسيس شركة سكك حديد مدينة طهران وضواحيها (مترو الأنفاق). وقد حولت شركة سكك حديد المدن لطهران هذا الحل الاساسي الى واقع ملموس عبر تشغيلها للخطوط (١) و (٢) و (٥) لمترو الأنفاق بطول نحو ٦٠ كيلومتراً و ٢٦ محطة، وحققت بذلك الامن والسرعة والنظافة، الى الشحن والنقل العام، وأوجدت بذلك أملاً جديداً لحل المشاكل التي تعاني منها مدينة طهران.

منذ بداية تشغيل خطوط المترو في آذار/مارس ١٩٩٨ وحتى حزيران/يونيو ٢٠٠٢، تجاوز عدد مستخدمي «المترو» داخل المدينة الـ ٣٥٠ ألف راكب يومياً، الامر الذي يعني توفير ١٠٠ مليون لتر من الوقود الاحفوري بقيمة ٢٠ مليون دولار. وتعادل هذه الرحلات طاقة ما يزيد عن ٤ ملايين حافلة أو ٤ مليون سيارة أجرة صغيرة. ولم تترك التجربة العالمية في أكثر

من ١٢٠ مدينة. وكذلك الدراسات المعدة، أدنى شك في تحويل أسعار الوقود الى اسعار واقعية عبر تسيير نظام النقل العام بشبكة مناسبة لذوي الدخل المحدود وتوسيع مترو الانفاق بطهران.

وقد أظهرت الدراسات الدقيقة أن طهران تحتاج الى ٨ خطوط مترو، وإلى ٥ خطوط ربط نحو المدن الطرفية حول طهران. لكن تكاليف إنشاء مترو الانفاق مرتفعة، ولا يمكن بلدية طهران وحدها تحملها. لذا تم إقتراح توزيع نفقات مسار «النفق» والمحطات والتجهيزات المرتبطة بذلك الى ثلاثة اقسام، على أن تتحمل بلدية طهران تكاليف حفر الانفاق، فيما يتولى القطاع الخاص تكاليف إنشاء المحطات والاماكن ذات الموارد المالية لخطوط مترو الانفاق، مستفيداً في بنائها من القروض المصرفية والتفضيلية. واخيراً تتولى الحكومة مهمة ضمان منح التسهيلات الضرورية لشراء التجهيزات اللازمة، وذلك على أساس أن مترو الانفاق يساهم في تحسين إستهلاك الوقود، وحل أزمة المرور داخل المدينة، وتوفير الوقت، والنفقات التي يتم صرفها على معالجة المصابين بامراض تلوث الهواء. وتتوفر الميزانية اللازمة من خلال التعاون بين البلدية والحكومة بنسبة ٥٠ في المئة لكل منهما. وتستمر عملية إنشاء مترو الانفاق بشكل منطقي الى جانب إيجاد الامكانات الاساسية التي توفر نحو ٦٠ الف فرصة عمل للمواطنين.

إننا على يقين من أن زيادة إهتمام المسؤولين في البلدية والمجلس البلدي الاسلامي والحكومة ومجلس الشورى الاسلامي بالجوانب الكامنة في هذا المشروع يشكل حافزاً مناسباً لإنشائه في المدن الكبرى في البلاد. وتحتاج مدينة طهران الكبرى التي تعاني من الازدحام والملوثة بالدخان الى ٨ خطوط لأنفاق المترو. وقد اثبتت خطوط مترو الانفاق فاعليتها خلال الاشهر التسعة والثلاثين الماضية.

رئيس هيئة الادارة والمدير العام

محسن هاشمي - حزيران / يونيو ٢٠٠٢

السوابق والمكاسب

يعود تاريخ انشاء مترو الانفاق والتفكير فيه على الصعيد العالمي الى ما قبل ١٣٠ عاماً. ويستفيد في الوقت الراهن ما يزيد عن ١٤٠ مدينة من مدن العالم من شبكة مترو الانفاق بشكل جاد أو أنها تعمل على حفر هذه الانفاق. كما يعود الحديث عن مد سكك الحديد في مدينة طهران الى ما قبل ١١٠ أعوام. وقد كان تأسيس خط «التراموا» المدني من جملة النقاط التي وردت في رسالة الامتيازات التي عرفت باسم اتفاقية «بارون جوليوس درويتر» في عهد ناصر الدين شاه. ففي حينه تم مد خط سكة حديد بين شهر ري (شاه عبد العظيم)

وميدان باغ شاه بطهران، وكان معروفاً باسم عربة الحصن. وفي عام ١٨٩٤ أنشئ هذا الخط من جانب شركة بلجيكية. وبعدها طرحت مشاريع مختلفة أخرى في هذا المجال، كالربط بين شميران وطهران، لكنه لم يتحقق.

جدول خطوط مترو الأنفاق في المدن الكبرى أو عواصم بلدان العالم

المدينة	طول شبكة (المترو (كلمتر))	عدد الخطوط	عام تدشين الخط	المعدل الزمني لك الكلمتر الواحد (شهر)
لندن	٤٠٨	١٢	١٨٦٨	٤
باريس	٢١١	١٤	١٩٠٠	٦
نيويورك	٣٧١	٢٥	١٩٠٤	٢
طوكيو	٢٤٩	١٢	١٩٢٧	٢
مدريد	١٧٦	١١	١٩١٦	٦
موسكو	٢٤٧	١١	١٩٣٥	٢
أنقرة	٢٣،١	٢	١٩٩٦	٣
اسطنبول	١٧،٨	١	١٩٨٩	٩
باكو	٢٩	٢	١٩٦٧	١٥
ايروان	١٢،١	١	١٩٨١	٢٠
طشقند	٢٠	٢	١٩٧٧	١٠
طهران	٦٠	٣	١٩٩٩	٣

انطلقت بلدية طهران عام ١٩٧١ مهمة اعداد دراسة حال الشحن والنقل المدني لمدينة طهران بشركة «سوفروتو راتب» Sofreto- RATP الفرنسية. واعتمدت الشركة المذكورة في اعداد تقريرها عام ١٩٧٤ على المعلومات والاحصاءات المتوافرة والتوقعات المتعلقة بتنمية طهران وتوسيع هذه المدينة. ويات هذا التقرير مرجعاً أساسياً لتنفيذ مشاريع المرور بطهران وفتح الشوارع وشق الطرق السريعة وبناء الجسور وغيرها باعتبارها مشروعاً للمرور والشحن والنقل لهذه المدينة. ويقترح المشروع الشامل المذكور «للشوارع ومترو الأنفاق» حل مشكلة المرور في المنطقة المركزية بطهران، من خلال إنشاء ٧ خطوط مترو الأنفاق بطول ١٤٧ كيلومتراً، إضافة الى توسيع شبكة النقل والشحن القوقية الى ضواحي المدينة وشبكة كاملة من حافلات النقل العام بحجم أقصاه ٣٥٠٠ حافلة لدعم شبكة مترو الأنفاق، وكذلك إقامة شبكة من الطرق السريعة على شكل طرق إتفاقية حول المنطقة المركزية وضواحي المدينة، الأمر الذي قاد إلى تشريع قانون لتأسيس شركة سكك حديد لمدينة طهران وضواحيها (مترو الأنفاق) عام ١٩٧٥ في مجلس النواب الوطني، والذي سمح بموجبه لبلدية طهران بتشكيل شركة تدفع الحكومة رأس مالها لهذا الغرض.

وفي عام ١٩٧٧ تم توقيع عقد جديد مع الشركات الفرنسية المذكورة لاجراء دراسة وإعداد تخطيط لمترو الانفاق بطهران. وحتى عام ١٩٨٠ تم دفع نحو ٤٠٠ مليون فرنك فرنسي من جانب الحكومة، وبتأييد من منظمة التخطيط والميزانية لهذه الشركة. ولدى شركة مترو طهران حالياً دراسات متكاملة يمكن مطابقتها بالوضع القائم مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة عليها. ويمكن الاعتماد على ذلك المشروع لتنفيذ الخطوط الاخرى. واستناداً إلى الدراسات التي أجرتها الشركة الفرنسية، صادقت الحكومة عام ١٩٧٦ على إقامة أربعة خطوط لمترو الانفاق بطول ٦٣ كيلومتراً في القسم الاول من المشروع خلال ١١ عاماً. وقد بدأت الاعمال التنفيذية في هذا القسم عام ١٩٧٧. واستمرت حتى عام ١٩٨٠ تحت إشراف المهندسين المستشارين الفرنسيين. وتم بذلك حفر نحو ٢٥٠٠ متر من النفق، وبناء ثلاث محطات بين طريق حقاني السريع وشارع الشهيد بهشتي على شكل نفق مفتوح. ومع انتقال شركة المترو من البلدية الى الحكومة ووضع هذه الشركة تحت تصرف وزارة الداخلية، ونظراً للأجواء الخاصة التي هيمنت على المشاريع الكبرى، وبده الحرب العراقية. الايرانية، قرر مجلس الوزراء التعليق الكامل لمشروع المترو عام ١٩٨١.

وقد أدت متابعات مدراء المترو في حينه أن أعاد رئيس مجلس الشورى الاسلامي آنذاك سماحة الشيخ هاشمي رفسنجاني طرح ضرورة انشاء المترو. ونتيجةً لمتابعات سماحته الجادة في المجلس ومجلس الوزراء، تم الغاء قرار مجلس الوزراء السابق عام ١٩٨٥، وصودق هذه المرة على هذا المشروع. على أن يحظى بدعم النظام المصرفي ودفع الائتمانات التي تحصل عليها شركة المترو من الموارد المحصلة بفعل تغيير استخدامات الاراضي الواقعة حول محطات المترو، ومن الرسوم الخاصة ورسوم القبول وغيرها. وقد أبرم اول عقد مشاركة مدنية مع بنكي تجارت وملت عام ١٩٨٧ بمبلغ ستة ملايين دولار لمدة ثلاثة اعوام، ما أدى الى استئناف الاشغال التنفيذية لشركة المترو. وبموجب القرار الذي صادقت عليه الحكومة لنهاية إنشاء مدن اقمارية في ضواحي طهران (اضيف خط مترو طهران - كرج - مهرشهر - مشترك الى الخطين داخل مدينة طهران)، وضعت شركة مترو الانفاق بطهران في برامجها انشاء نحو ٩٠ كيلومتراً من خطوط المترو (٤٠ كيلومتراً تحت الارض و ٥٠ كيلومتراً فوق الارض) مع ٤٥ محطة.

لحسن الحظ، وبجهود العمال والموظفين والخبراء والمستشارين والمقاولين في الداخل، فضلاً عن الاستفادة من الخبرات الاجنبية لشراء التجهيزات اللازمة، توفرت إمكانية افتتاح اقسام مختلفة من ثلاثة خطوط للمترو في الأعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠١، الامر الذي أحيى املاً جديداً، وأدى الى عودة شركة المترو الى بلدية طهران عام ٢٠٠٠. ويستفاد حالياً من نحو ٦٠ كيلومتراً من ثلاثة خطوط للمترو مع ٢٦ محطة. وسوف ينتهي العمل في ما تبقى

من القسم الاول من المترو عام ٢٠٠٤. ويصبح بذلك في طهران نحو ٩٠ كيلومتراً من خطوط المترو وخطوط الربط مع ٤٥ محطة. لذلك سيكون لزاماً بناء ما تبقى من مترو طهران وفق خطتين أخريين، وأن يتم كذلك ضمان الاستثمار في خطوط الربط بمساعدة وزارات الداخلية والإسكان وبناء المدن والطرق والمواصلات، وسوف تحل قضايا الشحن والنقل بطهران الكبرى عبر الاعوام العشرين القادمة. وسنخطو بذلك خطوة مناسبة نحو تحقيق سياسات نظام الجمهورية الاسلامية الايرانية لبلوغ العدالة الاجتماعية الحقيقية.

جدول الخطوط الثمانية للمترو وخطوط الربط لضواحي مدينة طهران

الشرح	خط ١	خط ٢	خط ٣	خط ٤	خط ٥	خط ٦	خط ٧	خط ٨	خط ٩	خط ١٠	خط ١١	خط ١٢	خط ١٣	المجموع
طول المسار الاول كيلومتر	٢١/٥	٢٠/٤	١٦/١	٤١/١	٤	٦	٧	٧	٧	١٠	١١	١٢	١٣	١٥٨/
طول المسار مع توسيعه	٢٥/٩	٢٩/٦	٩	٦	٧	٧	٧	٧	٧	١٠	١١	١٢	١٣	١٥٨/
عدد المحطات	٢٢	١٩	٨	٢	٢	١	٢	٢	٢	٣	٣	٣	٣	٧٦
عدد المركب	١	٢												٤
تعداد القطارات	٧٠	٤٥	٦	٤	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٤١
كل لخطار (مسافر)	١٢٠	١٢٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
الفترة الزمنية (دقيقة)	٢	٢												
طاقة النقل في اتجاه واحد في ساعة (راكب)	٤٠٠	٤٠٠	٥٢٠	٥٢٠	٥٢٠	٥٢٠	٥٢٠	٥٢٠	٥٢٠	٥٢٠	٥٢٠	٥٢٠	٥٢٠	٤٩٨٠
طاقة النقل في اليوم ١٨ ساعة	١٥٢	١٥٢	٥٢٠	٥٢٠	٥٢٠	٥٢٠	٥٢٠	٥٢٠	٥٢٠	٥٢٠	٥٢٠	٥٢٠	٥٢٠	٤١٧٠

نظراً لاتساع مساحة طهران وضرورة تقديم الخدمات لضواحي المدينة، إزداد طول الخطوط في الجدول أعلاه بالنسبة الى التخطيط الاول. ومن البديهي أن تزداد خطوط النقل باتساع مساحة طهران

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمترو طهران

يجب أن تتضمن وسائل النقل العامة في المدينة السرعة والانتظام والراحة، وأن تتمكن

بفاعلية عالية من نقل عدد كبير من الركاب، وتشجيع المواطنين في الوقت نفسه على عدم استخدام سياراتهم الخاصة. ويبلغ حالياً عدد الرحلات اليومية داخل طهران نحو ١٠٠٠٠٠ / ١١ رحلة، وعدد الرحلات خارج المدينة نحو ٨٢٠٠٠ / ١ رحلة، وقد ازداد عدد هذه الرحلات عام ٢٠٠١ ليصل إلى ١٨٢٠ / ١٠٠ و ٢,٠٠٠,٠٠٠ رحلة. والنقطة المهمة في هذه الاحصاءات هي أن المترو بات أهم وسيلة لنقل الركاب داخل مدينة طهران في أكثر مناطق المدينة إزدحاماً. وفي ما يلي أهم النتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تشغيل خطوط المترو:

- تخصيص شوارع للمارة للمشاة؛

- إمكانية الوصول إلى المناطق البعيدة في المدينة؛

- المساعدة في تكريس الانتظام الاجتماعي من خلال إمكانية التخطيط الدقيق؛

- تراجع نسبة استخدام وسائل النقل العامة والوسائل الاضطرارية؛

- تراجع نسبة حوادث المرور وما يترتب عليها من مضاعفات.

وفي ما يلي حصة كل من وسائل النقل المختلفة داخل المدينة عام ٢٠٠٤ (مع تشغيل البرنامج الاول لخطوط المترو الثلاثة):

- الحافلات: ٢٢ في المئة؛

- سيارات الاجرة: ٢٠ في المئة؛

- السيارات الخصوصية: ٨ في المئة؛

- الباصات الصغيرة: ٣ في المئة؛

- المترو: ١٠ في المئة؛

- الدراجات النارية والدراجات الهوائية: ٨ في المئة؛

- حافلات الخدمة: ٥ في المئة؛

- الشاحنات الصغيرة: ٣ في المئة.

وفي ما يلي حاصل التوفير في النفقات إثر تشغيل مترو طهران (مع تشغيل المرحلة الأولى لخطوط المترو الثلاثة)

- حاصل التوفير من الحد من هدر وقت المواطنين في طهران: ٢٣٠ مليار ريال؛

- حاصل التوفير من استهلاك البنزين: ٢٩٦ مليار ريال؛

- حاصل التوفير من معالجة الامراض الناجمة عن تلوث الهواء: ١١ مليار ريال؛

- حاصل التوفير من خفض نسبة التلوث الناجم عن تلوث الهواء: ٦٥ مليار ريال؛

- حاصل التوفير من استهلاك وسائل النقل وقطع غيارها: ٥١٠ مليار ريال؛

- حاصل التوفير من خسائر حوادث المرور: ٥٥ مليار ريال؛

- المجموع: ١١٦٧ مليار ريال .

المؤشرات التالية تشير الى الدور المهم الذي تضطلع به وسائل النقل، وما تتمتع به من مزايا اساسية في تلوينها للبيئة بنسبة أقل وزيادة في السرعة واستهلاكها المناسب للطاقة .



البرنامج الأول (١٩٨٧-٢٠٠٥)

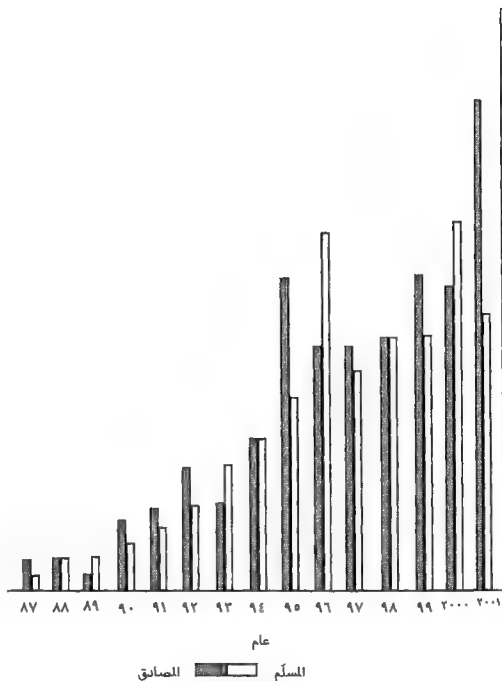
سيبدأ البرنامج، بحسب شركته المترو، من دون الأخذ في الاعتبار الدراسات الجارية قبل الثورة والاعمال التمهيدية منذ عام ١٩٨٧، بعقد المشاركة المدنية مع النظام المصرفي. على أن ينتهي بعون الله عام ٢٠٠٤ نظراً للارصدة التي تم ضخها. وقد تم انجاز تجربة مناسبة بالنسبة للتجربة العالمية. وسيتم إكمال مد ٩٠ كيلومتراً من خطوط الحديد الفوقية والتحتية ونحوه ٤ محطة. وهذا يعني مد ما معدله ٥ كيلومترات من سكك الحديد سنوياً خلال الاعوام الثمانية عشر الماضية، علماً أن هذا المعدل على الصعيد العالمي يراوح ما بين ٣ و ٧ كيلومترات في العام الواحد. ولكن نظراً للتقدم الحاصل في الصناعة والتكنولوجيا، فثمة امكانية لزيادة هذا المعدل ليصل الى نحو ١٠ كيلومتراً في السنة الواحدة. ويتعلق الامر بكيفية توفير المصادر المالية للمشروع.

المواصفات النهائية لخطوط مترو طهران - ماهشهر

الشرح	الخط ١	الخط ٢	الخط (٥) طهران - ماهشهر	مجموع الخطوط
طول كل المسار (كيلومتر)	٢٨/١	٢٠/٤	٤١/٥	١٠
طول المسار التحتي	١٤/٩	١٩	٢/٥	٣٦/٤
طول للمسار الفوقي	١٣/٢	١/٤	٣٩	٥٣/٦
مجموع المحطات	٢٢	١٩	١١	٥٢
عدد المحطات التحتية	١٦	١٨	٠	٣٤
عدد المحطات الفوقية	٦	١	١١	١٨
عدد المراتب	١	٢	١	٤
عدد القطارات	٧٠	٤٥	١٢	١٢٧
عدد العربات	٤٩٠	٣٦٥	٩٦	٩٠١
حجم القطار	١٣٠٠	١٣٠٠	١٤٠٠	-
الفترة الزمنية بين مرور قطارين	دقيقتان	دقيقتان	١٠ دقائق	-
الفترة الزمنية لاستخدام القطار في اليوم	١٨ ساعة	١٨ ساعة	١٨ ساعة	-
فترة مكوث القطار في المحطة النهائية	٣٠ ثانية	٣٠ ثانية	٣٠ ثانية	-
الطاقة الاسمية للنقاط (ميغاواط)	١٥٠	١٥٠	٦٠	٣٦٠
المساعد والسالالم الكهربائية	١٢٢	١٢٨	٦٦	٢٢٧

مؤشر الارصدة المصادق عليها والاموال المستلمة للنفقات المستمرة لمشروع المترو

بين عامي ١٩٨٧ و ٢٠٠١



لحسن الحظ، أدى انتقال مهمات المترو إلى بلدية طهران إلى حل كثير من المشاكل أو أنها في طريق الحل. وينبغي أن تواصل الحكومة دعمها لـ «المترو» على أساس ٥٠ في المئة طبقاً للاتفاقيات والسياسات التي تنتهجها الحكومة ومنظمة الإدارة والتخطيط العامة، ولا تتخلى عن مسؤوليتها في شأن حل أزمة المرور في مدينة طهران. □

تجهيزات خطوط مترو طهران وضواحيها

تسلسل	التوضيحات	الشركة المتعاقد معها	نوع التجهيزات	المبلغ الخالص للعقد - دولاره	مبلغ العقد مع أرباح القابضين - دولاره
١	الخط ١ و ٢	CNTic	عربات خطي ١ و ٢	١٢٨,٢٥٠,٠٠٠	١٦٧,٤٢٧,٠٠٠
٢	وطريق طهران كرج	NORINCO	عربات وتجهيزات طريق طهران - كرج - مهرشهر	١٩٧,٠٠٠,٠٠٠	١٤١,٥٥٦,٦٨
٣	مهرشهر عام ١٩٩٦	CITIC	التجهيزات الثابتة لخطي ١ و ٢ (٥ أقسام)	٣١٣,٣٤٢,٧٥٧	٤٠٤,٢٩٢,٠٠٠
٤		CITIC	أجور استشارة	٢,٩٠٠,٠٠٠	٢,٩٠٠,٠٠٠
٥		CITIC	قطارات ذات طابقين (باب صغير)	٨,١٩٩,٠٠٠	١٠,٦٥٩,٠٠٠
٦		VOEST ALPINE	ريل وأبر خطي ١ و ٢ ومسار طهران - كرج - مهرشهر	٤٦,٥٦٨,٨٨٨	٦٨,٨١٢,٠٣٦
٧	عام ١٩٩٩	شيندار (F A)	درج كهربائي وقطع غيار	١٧٨,٩٩٨,٥٠٦	٢٤,٢٢٩,٤٣٤
٨	التفتيش الفني للصناعة والشحن	IEI	تفتيش التجهيزات	١,٩٢٩,٢٤٠	١٠,٩٢٩,٢٤٠
٩	صناعة البازل عام ١٩٩٢	CNTIC	نقل التكنولوجيا إلى ولكن باريس	٢,٣٥٠,٠٠٠	٤,٠٥٢,٥٠٠
المجموع				٦٦٩,٥٣٨,٣٩١	٨٢٥,٨٦٨,٨٩٧

يلاحظ أن المبلغ الذي قدم عام ١٩٩٦ وخلال الاعوام الخمسة الماضية له المترو، كان رصيداً بسيطاً، ما أدى الى تفاقم المشاكل الموجودة فعلاً في أسطول النقل. ونحن نأمل ان يُعالج موضوع توفير العربات والقاطرات لتحل مشاكل المواطنين في ساعات الازدحام بشكل عاجل.

جدول التجهيزات التي ينبغي شراؤها عام ٢٠٠٢

الموضوع/مسل	الشركة المتعاقد معها	نوع التجهيزات	المبلغ الصافي للعقد نولار مقدمة الدفع مليون ريال
قطار مترو طهران	ولكن بارس	٧٧ عربة صناعة في الباخل	٤٢,٠٠٠,٠٠٠ -
نظام البطاقة قطارات طهران: كرج	صنام Norinco	نظام آلي للبطاقة	٨٦,٠٠٠ -
نظام إعلان وإطفاء الحريق	Federal Asia	تجهيزات متحركة تجهيزات السلامة	٢٩,٠٠٠,٠٠٠ ٣٤,٨٠٠ ٨,٠٠٠,٠٠٠ ٩,٦٠٠
إكمال النصف الشرقي لخط ٢ التجهيزات المتبقية	Citic		٩٢,٠٠٠,٠٠٠ -
المجموع			١٣٠,٤٠٠ ١٧١,٠٠٠,٠٠٠

جدول التجهيزات المرجوة لبلوغ طريق ٤ دقائق خطي (١) و (٢) طهران

الموضوع	عوامل/اليات الوجودة	عدد القطارات الإضافية المرجوة	قيمة عربة واحدة من نوع DC (الف دولار)	قيمة عربة واحدة من نوع DC (مليون دولار)	قيمة كل عربة من نوع AC (الف دولار)	قيمة القطارات المرجوة من نوع AC (مليون دولار)
خط ١+	٢٩	٢٠	٦٠٠	٨٤	٧٠٠	٩٨
خط ٢	١١٢	٤	٦٠٠	١٧	٧٠٠	٢٠
المجموع	٣١	٢٤		١٠٣		١١٨

- يتألف القطار الواحد من خط (١) و (٢) من سبع عربات.

- بعد تشغيل أربعة خطوط المترو ينبغي خفض مدة الانتظار للقطار من ٤ دقائق إلى دقيقتين.

الجدول أعلاه يوضح الحاجة إلى ضخ مبلغ ١٢٠ مليون دولار لبلوغ مدة ٤ دقائق بين قطار وآخر. وبعد بناء الخطوط الجديدة، ينبغي بلوغ مدة دقيقتين في ساعات عمل المترو، ما يتطلب شراء تجهيزات متحركة (عربات) في الأعوام الثمانية القادمة.

النصف الشرقي للخط (٢) من ميدان امام خميني (ره) الى دردشت

سيبدأ تنفيذ النصف الشرقي للخط (٢) لمترو طهران من ميدان امام خميني (ره) حتى تقاطع طريق رسالت السريع ودردشت بطول ١١ كيلومتراً بعشر محطات للقسم المتبقي من خط (٢) طبقاً للتخطيط المعد للاقسام الثلاثة في صيف ٢٠٠٢ وآذار / مارس عام ٢٠٠٣ وآذار / مارس ٢٠٠٤ على التوالي. وقد وافقت منظمة الادارة والتخطيط العامة على منح تسهيلات مالية طويلة الاجل بقيمة ٧٨ / ٢٥ مليون دولار من الصين. كما تعهدت بلدية طهران بدفع هذا الدين الى الصين. وفي ما يلي مواصفات الخط المذكور والوضع المالي المتعلق به.

جدول اوصاف النصف الشرقي للخط (٢) لمترو طهران

شرح المسير	طول الخط (كيلومتر)	عدد المحطات	المرآب	نقطة الكهرباء	عدد القطارات	الالتزام المرجو بأسعار عام ٢٠٠٢
						تجهيزات عمران (مليون دولار) (مليون دولار)
من ساحة الإمام الخميني (ده) الى دردشت (رسالت)	١١	١٠	١	١	١١	٦٥٧ +

متوجبات الوضع النقدي للمشروع

نسبة التضخم السنوي (النفقات بالريال)	قيمة الدولار الواحد	مدة دفع اقساط للميزانية	نسبة الربح للميزانية	برنامج التشغيل		
				المجموع	القسم الثالث	القسم الثاني الاول
٢ في المئة	x	x	x	ثلاث سنوات	سنة واحدة	سنة واحدة

طبقاً للنفقات بالعملة الايرانية (الريال) وبالدولار، وتقدير قيمة الدولار الواحد بـ ٥٠٠ تومان كحد متوسط، والنفقات التكميلية، يتوضح ان كلفة الكيلومتر الواحد من انشاء المترو تساوي ٣٠ - ٣٥ مليون دولار. وقد شكل هذا المبلغ اساساً للتفاوض مع الشركات الاجنبية والتقدير اللاحقة. غير أن السعر المقدم من جانب البلدان الغربية حتى الآن يراوح بين ٥٠ - ٦٠ مليون دولار لكل كيلومتر واحد من المترو.

ثمة أمل بأن تتوافر الارصدة اللازمة خلال الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، وأن يؤدي تنفيذ العقود والالتزامات الخارجية الى استكمال البرنامج الاول في الاعوام المقبلة كذلك. ومن المؤكد إن إكمال كل المسارات والمحطات في الخطة الاولى، يولد طاقة نقل نحو ١/٧ مليون راكب. وإذا أخذنا في الحسبان الإقبال الكبير على استخدام المترو، وتزويده بالعربات اللازمة، فإن عدد المستفيدين من الرحلات في المدينة بواسطة المترو يتجاوز ما يناهز المليون راكب يومياً، أي نحو ٣٥٠ مليون رحلة في السنة الواحدة، ما يتيح إمكانية الحد من استهلاك الوقود بمعدل ٣٠٠ مليون ليتر، وهو ما تعادل قيمته نحو ٤٥ مليون دولار في السنة. ويمكن أن يستفيد مترو طهران بسهولة من القوانين المتعلقة بتحسين استهلاك الوقود والافادة من ائتمانات «بأي بك» البلد دي، تبصرة ٢١ لقانون الموزانة لعام ٢٠٠٢ بضمان الحكومة أو وزارة النفط.

مصادر توفير النفقات في مرحلة التشغيل

تقدم معظم بلدان العالم نسبة عالية من نفقات تشغيل المترو على شكل دعم، لأن استخدام المترو لا يؤدي الى خفض نسبة التلوث في الهواء والحد من استهلاك البنزين واستخدام وسائل النقل وقطع غيارها فحسب، وإنما أيضاً الى توسعة الشوارع وإنشاء الجسور، ويقلل من الاضرار الجسدية والنفسية الناجمة عن تلوث الهواء والتلوث الصوتي. ويعكس الجدول الآتي مصادر توفير نفقات استخدام المترو في خمسة عشر بلداً في العالم. ويلاحظ أن المترو في هذه البلدان يستفيد من دعم حكومي لتشغيله تبلغ نسبته ٦٠ في المئة.

جدول مصادر توفير نفقات المترو في مرحلة تشغيله في عدد من بلدان العالم

السلسل	المدينة	البلد	النسبة المئوية لتوفير نفقات تشغيل المترو		
			البطالة - الأجرة	المصاردة التجارية	الدعم الحكومي
١	هونغ كونغ	هونغ كونغ	٩٢	٨	-
٢	اوزاكا	اليابان	٩١	٨	١
٣	طوكيو	اليابان	٧٩	١٣	٨
٤	بارسلون	اسبانيا	٨١	٥	١٤
٥	ساوبولو	البرازيل	٦٠	٣	٣٧
٦	مدريد	اسبانيا	٥١	-	٤٩
٧	مكسيكو سيتي	المكسيك	٤٢	٧	٥١
٨	نيويورك	أميركا	٤٤	٥	٥١
٩	فوكويوكا	اليابان	٣٩	٣	٥٨
١٠	لشبونة	البرتغال	٢٧	١١	٦٢
١١	بالتيمور	أميركا	٣٢	-	٦٨
١٢	طهران	ايران	٢٧	٣	٧٠
١٣	كوبه	اليابان	١٩	١٠	٧١
١٤	ميامي	أميركا	٢٦	-	٧٤
١٥	روما	ايطاليا	٢٥	-	٧٥
١٦	يوسمان	كوريا الجنوبية	١١	-	٨٩

يلاحظ أن أحد الأطراف الرئيسية لتوفير نفقات الاستثمار في إنشاء المترو هي الحكومات المحلية والمركزية. وعليه تعتبر التغطية المالية من جانب الحكومات لبناء المترو في كثير من بلدان العالم في مجال التجهيزات وفعاليات البناء أمراً لا بد منه وضرورياً، وتعاود حصّة الحكومة المركزية في نفقات البناء الـ ٥٠ في المئة.

الخطة الثانية (٢٠٠٣-٢٠١٩)

إن تنفيذ الخطة الأولى سيؤدي إلى توسيع خطوط المترو في طهران لتصل إلى ٩٠ كيلومتراً و ٤٥ محطة. وبذلك تحتل طهران المرتبة ٢٠ بين المدن التي لديها مترو الانفاق. لكن الأمر المؤكد هو أن قضايا المرور في طهران تحتاج إلى إنشاء خطوط أخرى. وفي حال عدم توسيع المترو في المدينة، فلن تتم الافادة بالشكل المطلوب من طاقة المترو.

نظراً إلى تنفيذ الخطوات الأساسية في صناعة المترو في الخطة الأولى، فإن ضمان الارصدة والائتمانات لتوسيعها بات أمراً يسيراً. وتأسيساً على أفكار عمدة طهران ملك مدني ورؤيته الإيجابية جداً إزاء حل مشاكل المرور والبيئة في مدينة طهران وإيمانه بضرورة استكمال شبكة المترو بطهران باعتبار ذلك أحد السبل الأساسية لحل هذه المشاكل، بدأ التخطيط الأولي للخطة الثانية القائمة على مد ١٠٠ كيلومتر من خطوط المترو الجديدة في فترة زمنية قصيرة الامد. ويبقى أن يحظى هذا المشروع بدعم المجلس الاسلامي البلدي لطهران ومجلس الوزراء ومجلس الشورى الاسلامي.

الموضوع	طول الخط (كيلومتر)	عدد المحطات	عدد المرآب	عدد القطارات لفترة دقيقتين
الخط ٤	٢٠/٥	٢٣	١	٤٤
توسيع الخط إلى تجریش	٧/٨	٧	-	١٥
توسيع الخط ٢ إلى كراج	٩/٢	٤	-	١٨
الخط ٣	٢٢	٢٦	١	٤٧
الخط ٦	١٧	١٨	١	٢٨

* الطول الاجمالي للخط (٤) نحو ٢٥ كيلومتراً. وسيتم إنشاء القسم الاول منه بمسافة ٢٠/٥ كيلومتراً. وسيتم في المراحل الاخرى توسيعه ليصل إلى ٢٥ كيلومتراً.
* طول الخط (٢) سيكون نحو ٢٩ كيلومتراً، وسيتم بناء ٢٢ كيلومتراً منه في المرحلة الاولى. وسيتم توسيع هذا الخط في المراحل الاخرى ليصل إلى ٣٩ كيلومتراً.

اكمال خطوط المترو المحورية

لحسن الحظ، يؤمن كل من مجلس الوزراء ووزارتي الاسكان والاعمار والطرق والمواصلات المحورية ايماناً راسخاً بضرورة الربط بين المدن المحورية لظهران كبرند وهشكرود المطار الدولي. وقد أدرج بناء هذه الشبكات المحورية مع ضمان دفع تكاليفها من الموارد الداخلية لهذه المدن في برامجها، وذلك بدعم من المجلس البلدي الاسلامي لظهران وبلدية طهران وشركة مترو الانفاق في المدينة. ونرجو أن تصدر الحكومة قرارها ببناء هذا النظام المحوري للوزارات المعنية، بما يمهّد للاستفادة من القروض الأجنبية عبر الضمانات المقدمة من وزارتي الاقتصاد والمالية والبنك المركزي. وسيؤدي تنفيذ هذه الخطط الثلاث إلى قيام واقع مناسب جداً لنقل الركاب بطهران.

وفي ما يلي إشارة سريعة فقط إلى آثار المترو في مدينة طهران:

- إتاحة إمكانية السفر داخل المدينة والوصول إلى ضواحي المدينة بسرعة مناسبة؛

- التنقل بسلامة مع التقنيات الممكنة؛

- تقديم خدمات يمكن الاعتماد عليها في النقل بسرعة مناسبة؛

- الاهتمام بقضايا البيئة عبر الحد من شبكات الشحن والنقل الملوثة للهواء؛

- إقامة تنسيق مناسب مع باقي وسائل النقل في المدينة، كسيارات الاجرة والحافلات؛

- بذل الجهود لإيجاد أجواء اجتماعية هادئة ومريحة عبر توفير أجواء هادئة في الشحن

والنقل داخل المدينة؛

- منع اتساع المدينة واستقطاب الفئات السكانية الموجود في طهران وفي المدن المجاورة من

خلال ايجاد نظام الشحن والنقل السريع؛

- تحسين نظام المرور في المدينة؛

- عدم إضاعة وقت المواطنين؛

- الحد من استهلاك البنزين من خلال استخدام الطاقة الكهربائية، وذلك من أجل الحفاظ

على احتياطي النفط في البلاد؛

- الحد من حوادث المرور؛

- إمكانية الاستفادة من محطات المترو وانفاق المترو، كملاجئ عند الحاجة والظروف الطارئة؛

- إيجاد ثقافة تنظيم الوقت في الحياة اليومية للمواطنين ونشر هذه الثقافة.

السابقة والمكاسب

- عام ١٨٦٨: اقتراح إنشاء خط «التراموا» في المدينة من جانب بارون جولوس دوريتير في عهد ناصر الدين شاه.

- عام ١٨٩٤: مد خط سكك الحديد «طهران - شهري» المعروف بعربة الحصن من جانب شركة بلجيكية.

- عام ١٩٧١: بدء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية وحركة المرور لمدينة طهران، واستشراف التغيرات التي ستطرأ عليها حتى عام ١٩٩١ من جانب شركتي "Ratp" و «سوفروتو» الفرنسيين.

- ايلول / سبتمبر ١٩٧٤: تقديم التقرير النهائي واختيار النظام المختلط للشارع والمترو (يشمل شبكة من الشوارع مع طريق سريع التفافي حول المنطقة المركزية وطريقين سريعين للمناطق الحديثة في المدينة، وشبكة مترو أنفاق مؤلفة من سبعة خطوط يتم اكتمالها بشبكة من الحافلات وسيارات الاجرة).

- شباط / ابريل ١٩٧٥: المصادقة على قانون تأسيس شركة سكك حديد مدينة طهران وضواحيها (المترو) من جانب المجلس النيابي الايراني السابق وابلاغه الحكومة بذلك - وتأييد الحكومة إنشاء اربعة خطوط للمترو بطول ٦٣ كيلومتراً.

- شباط / فبراير ١٩٧٥: التوقيع على عقد لإنشاء مترو طهران مع المهندسين الاستشاريين لشركتي "RATP" و «سوفروتو» الفرنسيين لإنشاء اربعة خطوط للمترو خلال ٩ سنوات قابلة للتعميد لمدة عامين اضافيين.

- عام ١٩٧٩: تنفيذ ٢٨٧٠ متراً من المترو بين محطتي ميرداماد والمصلى، إضافة الى تنفيذ ٩٠ في المئة من العمليات الانشائية للمحطتين المذكورتين.

- تموز / يوليو ١٩٨٠: مصادقة مجلس الثورة على اللائحة القانونية لتعديل قانون تأسيس شركة سكك حديد مدينة طهران وضواحيها (المترو).

- تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠: مجلس الوزراء يصادق في لجنته الفنية على الاقتراح الداعي الى ترك المناقصة والطريقة العامة لمواصلة المشروع المذكور، ولكن من دون ابلاغه بخروج الخبراء الفرنسيين من ايران بعد اندلاع الحرب.

- زيارة قائد الثورة ورئيس الجمهورية ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام ووزير الداخلية ورئيس بلدية طهران ورئيس المجلس البلدي الاسلامي لمدينة طهران لمحطات ومنشآت المترو.

- شباط / فبراير ١٩٨١: الايقاف الكامل للمشروع (مجلس الوزراء يقرر ايقاف تنفيذ مشروع المترو ل طهران بشكل كامل، واعادة النظر بكل العقود المبرمة حول هذا المشروع لصالح الجمهورية الاسلامية الايرانية).

- كانون الثاني /يناير ١٩٨٤: رئيس مجلس الشورى الاسلامي الشيخ هاشمي رفسنجاني يعلن في خطبة صلاة الجمعة ضرورة انشاء مترو الانفاق بطهران.

- نيسان /ابريل ١٩٨٧: التوقيع على اول عقد للمشاركة المدنية مع مصرفي تجارت وملت بقيمة ٥٠ مليار ريال (نحو ٦,٥ مليون دولار).

- عام ١٩٩٤: انضمام مصرفي ملي وسيه، وتشكيل مجموعة من البنوك.

- آذار /مارس ١٩٩٥: التوقيع على عقد لشراء التجهيزات الثابتة لخطي (١) و (٢) لمترو طهران مع شركة Citic.

- نيسان /ابريل ١٩٩٣: التوقيع على عقد لشراء التجهيزات الثابتة والمتحركة لخط مترو طهران - كرج - مهرشهر مع شركة نورينكو.

- شباط / فبراير ١٩٩٨: الافتتاح الرسمي لمترو طهران - كرج بحضور سيادة الرئيس محمد خاتمي.

- شباط / فبراير ١٩٩٩: افتتاح وتدشين الجانب الغربي من الخط الثاني من ميدان صادقية الثاني وحتى ميدان الامام الخميني (ره) كأول مترو أنفاق في ايران من جانب سيادة الرئيس خاتمي.

- تموز / يوليو ٢٠٠٠: نقل مهمات شركة سكك حديد مدينة طهران وضواحيها (المترو) الى بلدية طهران رسمياً.

إن تشغيل الخط الرقم (١) لمترو طهران لم يكن النهاية، بل شغل بداية لثمار الجهود المبذولة من جانب العمال والموظفين والمهندسين والاستشاريين والمتعاقدين مع شركة المترو.

ويعود تاريخ الحديث عن انشاء سكك الحديد في مدينة طهران الى ما قبل ١١٠ اعوام. وهو كان من جملة النقاط التي جاء ذكرها في رسالة الامتيازات التي عرفت باسم «عقد بارون جولويس درويتر» في عهد ناصر الدين شاه. وتم في حينه مد خط حديد بين مدينة ري (شاه عبد العظيم) وميدان باغ شاه، والذي كان يعرف بعرية الحصن.

خطوط مترو طهران وضواحيها وآفاق المستقبل

من اجل حل مشكلة المرور في طهران وتشجيع اهالي هذه المدينة على عدم استخدام

سياراتهم الخاصة، أناط منظمة التخطيط والميزانية وبلدية طهران عام ١٩٧١ بشركة سوفرتو الفرنسية دراسة وضعية الشحن والنقل في المدينة واعداد مشروع المترو بطهران . واعتمدت الشركة المذكورة المعلومات والاحصاءات المتوافرة والتوقعات المرتبطة بالزيادة السكانية وحركة المرور، وقدمت في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٤ تقريراً بعنوان «مشروع الشحن والنقل في طهران». واقترحت الشركة المذكورة في تقريرها في مشروع طويل الاجل يستمر حتى عام ١٩٩١ تنفيذ وسائل للشحن والنقل فاعلة داخل المدينة التي كان عدد سكانها يبلغ في حينه ٨ ملايين نسمة عبر الافادة من نظام مختلط بين الشارع والمترو ينطوي على شبكة للمترو لنقل الركاب من وإلى وسط للمدينة. ويتم اكمال هذه الشبكة من خلال توسيع شبكة النقل الفوقية وتشمل الشبكات التالية:

- ١- اعداد شبكة من الشوارع تشمل طريقاً سريعاً التفافياً حول وسط للمدينة، وطريقين سريعين يستخدمان للنقل والشحن من وإلى المناطق الحديثة الانشاء في المدينة؛
- ٢- اعداد شبكة مؤلفة من ٧ خطوط من المترو يبلغ مجموع طولها ١٤٦ كيلومتراً؛
- ٣- تسيير شبكة من الحافلات لخدمة شبكة المترو.

بعد انتصار الثورة الاسلامية، ونظراً لمساحة مدينة طهران الشاسعة، أضيف خط مترو طهران - هشترد الى الخطوط المرسومة بهدف تشجيع المواطنين على السكن في المدن المجاورة لطهران. وبذلك بلغ عدد خطوط المترو ثمانية خطوط، أحدها خارجي، و٧ منها داخل المدينة. كما وضعت شركة المترو في جدول اعمالها مد خط خارجي آخر الى مدينتي برديس وبرند (يصل الى مطار الامام الخميني الدولي ومدينة ورامين، نظراً لمواصلة انشاء المدن الجديدة في ضواحي طهران). وسيؤدي مد هذه الخطوط الى تمكين المواطنين من الوصول الى إحدى محطات المترو في رحلاتهم داخل المدينة. وبعد نزولهم في المحطة المحددة سيتمكنون من التوجه الى أماكن عملهم أو منازلهم بأسرع وقت ممكن. وستقوم بقية لنظمة النقل العام، كالحافلات الكبيرة والصغيرة، بدورها المكمل للمترو لنقل المواطنين.

مترو طهران وضواحيها عام ٢٠٢١

إن مركزية طهران السياسية والاقتصادية في الجمهورية الاسلامية دفع نحوه ١٦ في المئة من سكان ايران إلى العيش في المدينة. وقد يتجاوز عدد سكان طهران عام ٢٠٢١ إلى ١٤ مليون نسمة. وسيزداد بذلك عدد الرحلات داخل المدينة وضواحيها. على أن وسائل النقل الفاعلة في مدينة طهران الكبرى تتمثل في خطوط المترو التي يمكنها نقل الركاب على نطاق واسع.

إن البرنامج الاستراتيجي لشركة سكك حديد مدينة طهران وضواحيها (المترو) لتنظيم

شؤون النقل والشحن داخل المدينة وضواحيها ينطوي على إنشاء أربعة خطوط للمетро داخل المدينة وأربعة خطوط للمدن الواقعة في ضواحي طهران، وهي هشتكرد وبرند وبرديس وورامين. وإذا ما تحقق هذا البرنامج، فسترتفع الطاقة الاستيعابية لنقل الركاب إلى نحو ١٧٠ ألف راكب في الساعة في اتجاه واحد، وستغطي خطوط المترو الاقسام الرئيسية لمدينة طهران. كما سيزيد معدل السرعة لخطوط المترو أكثر من ضعف معدل سرعة وسائل النقل العامة، بحيث تصل إلى نحو ٣٦ كيلومتراً.

الخط الرقم (١) لمترو طهران

يبدأ الخط الرقم (١) لمترو طهران من محطة ميرداماد في الطريق السريع للشهيد آية الله حقاني في شمال طهران. وبعد اجتيازه لمصلى طهران وشارع مفتوح وسعدى يتقاطع مع الخط الرقم (٢) لمترو طهران في ميدان الامام الخميني (ره). وبعد اجتيازه لشارع خيام، يستمر من محطة شوش، وينتهي عند المرقد المطهر للامام الخميني (ره) بعد اجتيازه لمناطق ترمينال في الجنوب وعلي آباد وشهر ري وفتح آباد والشهداء. ويبلغ الطول الاجمالي لهذا الخط ٢٨,١ كيلومتراً. وهوتحت الارض من ميرداماد حتى تقاطع شارعي خيام وشوش، ويستمر فوق الارض إلى المرقد المطهر للامام الخميني (ره).

ويبلغ عدد المحطات في هذا الخط ٢٢ محطة، ١٦ منها تحت الارض، و٦ منها فوق الارض. ويبلغ الفاصل بين كل محطة واخرى ٨٧٣ متراً. وتم التخطيط لتشغيل هذا الخط في ثلاث مراحل، وهي:

- يبلغ طول القسم الاول ٨,٥ كيلومتراً، ويبدأ من دروازه دولت وينتهي بعلي آباد، وله عشر محطات.

- يبلغ طول القسم الثاني ١٤,٦ كيلومتراً، ويبدأ من ميرداماد وينتهي بعلي آباد، وله ١٧ محطة.

- يبلغ طول القسم الثالث ٢٨,١ كيلومتراً، ويبدأ من ميرداماد وينتهي بمرقد الامام الخميني (ره)، وله ٢٢ محطة.

النصف الغربي للخط الرقم (٢) اول خط لمترو أنفاق لطهران

يبدأ هذا القسم من الخط الرقم (٢) لمترو طهران من ميدان الامام الخميني (ره) وينتهي في الجنوب الغربي للميدان الثاني لصداقية (محطة طهران). ويلتقي هذا الخط مع الخط الرقم (١) لمترو طهران. ويبلغ طول الخط ٩,٨ كيلومتراً، وله ٩ محطات ومرآب واحد. وتشمل محطاته الامام الخميني (ره) ومحطة حسن آباد ومحطة المجلس الواقعة مقابل بوابة مجلس الشورى

الاسلامي ومحطة ميدان حر ومحطة نواب ومحطة آزادي ومحطة جامعة شريف الواقعة في بلوار سهرورد ومحطة طرشت وانت في شارع الشهيد جوب تراش ومحطة طهران الواقعة في الجنوب الغربي لميدان صادقية الثاني.

خطوط مترو طهران وضواحيها في عام ٢٠٠٥

يبدأ الخط الرقم (١) لمترو طهران وضواحيها من الطريق السريع لحقاني في شمال طهران. وبعد تقاطع مع طريق همت السريع ومصلى طهران وشوارع الشهيد بهشتي والشهيد مطهري واجتيازه شارع الشهيد مفتوح وسعدي يصل الى ميدان الامام الخميني (ره). ويستمر هذا الخط متجهاً من ميدان الامام الخميني نحو تقاطع شوش وخيام، وبعد اجتيازه لمحطات ترمينال الجنوب وخزانة وعلي آباد وجوانمرد قصاب وشهر ري وفتح آباد ينتهي في متوئ الشهداء ومرقد الامام الخميني (ره).

ويبدأ الخط الرقم (٢) لمترو طهران من درشت في شرق طهران، وبعد اجتيازه لطريق رسالت السريع يصل شارع الشهيد آية الله مدني. وبعد اجتيازه ميدان بهارستان وشارع ملت يتقاطع مع الخط الرقم (١) للمetro في ميدان الامام خميني (ره) ويستمر حتى شارع آذربايجان. ويميل هذا الخط بعد ذلك نحو شارع آزادي وينتهي في الجنوب الغربي لفلكة صادقية (محطة صادقية).

الخط الرقم (٥) للمetro يبدأ من فلكة صادقية الثانية (محطة طهران) ويستمر حتى كرج. وقد أنشئت محطات هذا الطريق بناءً على الضرورات المحلية في حي اكباتان وملعب آزادي وفي بعض طرق الاحياء والمعامل الموجودة في هذا الطريق.

تشغيل القسم الثالث من الخط الرقم (١)

تم تقسيم الخط الرقم (١) من مترو طهران طبقاً للجدولة الزمنية بعشر محطات الى اربعة اقسام. وقد افتتح الرئيس خاتمي القسم الاول منه من محطة دروازه دولت وحتى محطة علي آباد، والذي اكمل (يلطف من الله عز وجل) وبالجهد المتواصله ليلاً نهاراً للعمال العاملين في المترو. وذلك في آب/اغسطس ٢٠٠١.

المرحلة الثانية لهذا الخط افتتحت في آذار/مارس ٢٠٠١ من محطة دروازه دولت وحتى محطة ميرداماد، ودشنها رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام فضيلة الشيخ اكبر هاشمي رفسنجاني.

أما القسم الثالث من هذا الخط - الذي يبدأ من علي آباد حتى شهري - فيتألف من محطتين، هما محطة جوانمرد قصاب وشهري، وافتتح بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٢ من جانب رئيس مجلس الشورى الاسلامي سماحة الشيخ مهدي كروبي. وقد بدأ الركاب الافادة من هذا الخط في اليوم نفسه. ويذكر ان تشغيل هذا القسم من الخط الرقم (١) للمترو اضاف يومياً نحو ١٢٠ الف راكب الى عديد الركاب في المترو بطهران.

إن التنمية السكانية في المدن المختلفة لها اسباب مختلفة، منها الهجرة الواسعة من الريف، الامر الذي زاد الضغط على البرامج الموجودة في المدن، كنظام النقل والشحن والمرور. وقد ادى اتساع المدن بشكل غير مألوف الى إيجاد مشاكل لنقل الركاب. وتعود هذه المشاكل الى زيادة الطلب على السفر. وعليه تكمن الصعوبة في إيجاد حركة تنقل بنفسقات مناسبة للمواطنين في استخدام وسائل النقل، والتي تعد من الاهداف الرئيسة للمسؤولين عن القضايا البلدية.

لقد اتخذت مشكلة الشحن والنقل والمرور بمدينة طهران ابعاداً واسعة يمكن الاشارة الى اضطراب المواطنين لدى التنقل وإضعاف قواهم الجسدية والاثر السلبي في معنوياتهم والحالات العصبية وزيادة الملل والتوتر والمشادات الكلامية والعراك وزيادة الامراض وزيادة تلوث الهواء والبيئة بما لا يطاق وازدحام المرور بشكل طويل في الشوارع. على أن القضايا المذكورة لها اسبابها المختلفة، منها عدم إجراء الدراسات وعدم الاسراع في شق الطرق داخل المدينة واستهلاك اسطول النقل العام فيها والنقص الشديد وعدم التصدي الحازم لمرتكبي المخالفات في قيادة السيارات.

ويعتبر مترو الانفاق الوسيلة التي اذا ما استخدمت فيها التقنيات المتقدمة والحديثة، سرعان ما تحتل مكاناً رفيعاً بين باقي وسائل النقل، وتؤدي دوراً مهماً في تخفيف حدة الازدحام في حركة المرور. لكن هذا لا يعني حل كل المشاكل بتشغيل المترو.

لقد بذلت شركة مترو طهران منذ تشغيل خط المترو حتى الحادي والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ جهودها لتقدير الخدمة المناسبة للركاب المحترمين. وقد استفاد خلال هذه الفترة من الخط الرقم (١) للمترو ٤١ مليون و٣٦٦ الف و٨٨٠ راكباً و١٠٩ ملايين و٨٧ الف و١٠٦ راكب من الخط الرقم (٢) للمترو، و٦٥ مليون و٧٤٤ الف و٣٧ راكباً. وفي عام ١٩٩٩ بلغ عدد الركاب في المترو ٥٧٨٤٠٩٤ راكباً. وفي عام ٢٠٠٠ بلغ عدد ركاب المترو ٣٥٢١٣٢٩٧ راكباً، بينما ارتفع عدد الركاب عام ٢٠٠١ الى ٤٢٨،٤٠٠،٦١ راكباً. وفي عام ٢٠٠٢ بلغ عدد الركاب حتى الشهر التاسع ١٠٤،٩٢٠،٣٦٤ راكباً.

عدد الركاب في الربع الثالث من عام ٢٠٠٢

الموضوع	الخط الرقم (١)	الخط الرقم (٢)	الخط الرقم (٥)	مجموع الخطوط
عدد الركاب من بداية التشغيل	٤١,٣٦٦,٨٨٠	١٠٩,٠٨٧,١٠٦	٥٦,٧٤٤,٠٣٧	٢٠٧,١٩٨,٠٢٣
عدد الركاب في الربع الثالث من عام ٢٠٠٢	١٦,٩٢٥,٨٢٨	١٨,١٩٤,٨٩٧	٧,٢٦٦,٢١٦	٤٢,٤٩٦,٩٤١
عدد الرحلات (طبقاً للجدول)	١٣,٢٤٣	١٤,٤٥٢	٥,٢١٢	٣٣,٠٠٦
طاقة النقل في الربع الثالث من عام ٢٠٠٢	١٧,٣٤٤,٦٠٠	١٨,٧٨٧,٦٠٠	٦,٧٧٥,٦٠٠	٤٢,٩٠٧,٨١١
معدل الركاب يومياً	١٨٨,١٧٦	٢٠٢,١٦٦	٨١,٨٤٧	٤٧٢,١٨٩
المعدل اليومي لركاب القطار	١٩٢,٧١٨	٢٠٨,٧٥١	٧٥,٢٨٤	٤٧٦,٧٥٣

الأثار الاقتصادية والاجتماعية لإنشاء مترو طهران

إن وسائل النقل المطلوبة في المدينة هي تلك الوسائل التي تجتمع فيها السرعة والانتظام والراحة، وتتمكن من نقل أكبر عدد من الركاب بفاعلية، وتشجع المواطنين على عدم استخدامهم وسائلهم الشخصية.

يبلغ حالياً عدد الرحلات اليومية داخل المدينة بطهران نحو ١١,١٠٠,٠٠٠ رحلة. كما تبلغ الرحلات إلى المدن نحو ١,٨٢٠,٠٠٠ رحلة. والنقطة المهمة في هذه الاحصاءات هي أن حصة المترو في الواقع يتم اداؤها في أهم جانب من الشحن والنقل المدني في أكثر المناطق ازدحاماً في المدينة. وفي هذا الجانب يتم تقديم جانب من الأثار الاجتماعية والاقتصادية للاستفادة من المترو على الصعيد الوطني.

الأثار الاجتماعية للمترو

- تخصيص المزيد من الشوارع للمارة؛
- إمكانية التوصل إلى المناطق النائية من المدينة؛
- المساعدة في تكريس الانتظام الاجتماعي عبر إمكانية التخطيط الدقيق للشعب
- حصة وسائل النقل المختلفة في الرحلات داخل المدينة عام ٢٠٠٤

الحافلات: ٢٣ في المئة؛

سيارات الاجرة: ١٠ في المئة؛

السيارات الخصوصية: ٨ في المئة؛

المترو: ١٣ في المئة؛

الدراجات النارية والهلوتية: ١٠ في المئة؛

الحافلات الخاصة بنقل الموظفين والعمال: ٥٠ في المئة؛

الشاحنات الصغيرة: ٣ في المئة؛

مجموع التوفير في النفقات اثر تشغيل خطوط المترو في طهران:

نفقات اتلاف وقت المواطنين بطهران: ٢٢٠ مليار ريال

نفقات استهلاك البنزين: ٢٩٦ مليار ريال

نفقات العلاج الناجم عن تلوث الهواء: ١١ مليار ريال

نفقات تنظيف البيئة من تلوث الهواء: ٦٥ مليار ريال

نفقات استهلاك وسائل النقل وقطع الغيار: ٥٠ مليار ريال

نفقات خسائر حوادث السير: ٥٥ مليار ريال

المجموع: ١١٥٧ مليار ريال

الحد من هدر الوقت

عدد الرحلات بالمترو يومياً: ١٠٠٪ / ١٥,٠٠٠,٠٠٠ رحلة

حجم اتلاف وقت الشعب في كل رحلة (ساعة): ٤٢٪ ساعة

قيمة كل ساعة من الوقت بالريال الإيراني: ١٠٠٠ ريال

مجموع انخفاض التكاليف: ٣٣٠ مليار ريال

التكشف في استهلاك البنزين

الاستهلاك اليومي للبنزين: ٩,٠٠٠,٠٠٠ لتر

سعر كلفة اللتر الواحد من البنزين للحكومة: ٩٠٠ ريال

انخفاض استهلاك البنزين بسبب تشغيل المترو: ١٠٪

مجموع انخفاض التكاليف: ٢٩٦ مليار ريال

التكشف في النفقات العلاجية الناجمة عن تلوث الهواء

عدد العوائل في طهران عام ٢٠٠٤: ١,٦٠٠,٠٠٠ عائلة

عدد المرات لمراجعة الطبيب بسبب تلوث الهواء: ١ مرة واحدة

معدل النفقات العلاجية في كل مرة: ١٠٠,٠٠٠ ريال

نسبة انخفاض تلوث الهواء بواسطة تشغيل المترو: ٧٪

مجموع انخفاض النفقات: ١١ مليار ريال

التوفير الناتج عن النفقات بسبب تلوث الهواء

عدد العوائل في مدينة طهران: ١,٦٠٠,٠٠٠

معدل نفقات الفرد الناجمة عن تلوث الهواء: ٥٧٦,٢٤٥ ريال

نسبة انخفاض التلوث بسبب تشغيل المترو: ٧٪

مجموع انخفاض النفقات: ٦٥ مليار ريال

التوفير في قطع غيار السيارات

عدد السيارات: ٨٥٠,٠٠٠ سيارة

معدل سعر كل سيارة: ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال

استهلاك قطع الغيار لكل سيارة في السنة الواحدة: ٥٪

تدني استخدام السيارات اثر تشغيل المترو: ١٠٪

مجموع خفض النفقات: ١٧٠ مليار ريال

التوفير في استهلاك السيارات

عدد السيارات: ٨٥٠,٠٠٠ سيارة

معدل سعر كل سيارة: ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال

الاستهلاك السنوي للسيارة: ١٠٪

انخفاض استخدام السيارات بسبب تشغيل المترو: ١٠٪

مجموع انخفاض النفقات: ٢٤٠ مليار ريال

الهيكلية الادارية والمؤسسية

تم إعداد الهيكلية الادارية لشركة سكك حديد مدينة طهران وضواحيها (المترو) بشكل يتبع لها تقديم الدعم للقيام بدورها في انشاء الخطوط الجديدة للمترو وتوسيعها واستغلال الخطوط المشغلة. وتنشط في هذه الهيكلية أربع معاونات رئيسة تحت اشراف المدير العام للشركة. على أن السياسة الرئيسية المنتهجة في قسم فعاليات انشاء المترو هي الاستفادة من خدمات الاستشارة والمقاولين من خارج الشركة.

وفي قسم فعاليات التشغيل أنيطت مهمة الخدمات والصيانة بالمقاولين الذين تتوافر فيهم الشروط. ويبلغ عديد طاقم شركة المترو في الوقت الراهن ٣٠٠٠ موظف. ويتوقع أن يرتفع هذا الطاقم بتشغيل خطوط المترو الرقم (١) والرقم (٢) والرقم (٥) إلى ٤٠٠٠ موظف على أكثر تقدير.

□ الفكر الإسلامي المعاصر في إيران

الفكر الإسلامي المعاصر في إيران

محمد رضا وصفي

(بيروت: دار الجديد، ٢٠٠١)

تبين القراءة الشمولية لكتاب الفكر الإسلامي المعاصر في إيران - جذليات التقليد والتجديد أنه منذ دخول الإسلام إلى إيران وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تفاعل العاملان الديني والقومي في إنتاج الفكر الإسلامي في إيران. ومنذ مطلع القرن العشرين إلى يومنا هذا، هبت رياح العصر الحديث على إيران، فبدأ الإسلام في إيران يتفاعل مع الفكر السياسي والفلسفي الغربي. وفي مخاض تصاعد هذا التفاعل أنجزت ثورتان في إيران، أولهما الثورة الدستورية عام ١٩٠٥/١٩٠٦، وثانيهما الثورة الإسلامية وتأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. وبين هاتين الثورتين قامت انتفاضة تأميم النفط - بقيادة الدكتور مصدق وآية الله كاشاني في الخمسينات.

يشير الكاتب إلى أن دراسة الاتجاهات الثقافية والفكرية في إيران تحتاج إلى نظرة للحوارات الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع الإيراني طيلة قرون، وتعتبر أن هذه الخلفية مهمة لها. ويتعلق ايضاح هذه المهمة بجذلية الهوية الإسلامية في إيران. في بدايات القرن العشرين، أدركت النخب أن تبني فكرة الدستورية التشريعية كقاعدة لتقييد السلطة الملكية المستبدة وضبط هرميتها لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم تقديم فهم جديد للدين خارج الإطار التقليدي. وهكذا بدأ مخاض التجديد في الفكر الديني مع الثورة الدستورية التي تلتها المرحلة التوفيقية من الخمسينات، وأخيراً المرحلة التجديدية ما بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

يوضح الكاتب بأسلوب يقارب السرد كيف أن الأهداف التي قامت عليها الثورة الإسلامية في إيران كانت مشتركة بين كثير من التيارات الدينية في إيران قبل عقود من بزوغ الثورة. وقد زاوج الخطاب الديني في المرحلتين الأخيرتين في محطاته الثلاث بين ثلاثة أنواع: الخطاب

النقلي والخطاب التقليدي والخطاب التجديدي. إذ برزت في إيران، مع منتصف القرن العشرين، فئة المثقفين الإسلاميين، وهم ليسوا من خريجي المؤسسات الأكاديمية فحسب، وإنما أيضاً من خريجي الحوزات العلمية الدينية، وهو تطور كبير لحق بالحوزات، بحيث إنها لم تعد تخرج رجال دين فحسب، وإنما رجال دين ودنيا.

ومع دخول إيران مرحلة التوفيق العملي بين الدين والديموقراطية بعد الثورة، حاول المثقف الاسلامي الإيراني، كعضو في فئة فاعلة في المجتمع، مساعدة شعبه على التقدم ومواكبة المستقبل عبر نقد الذات وإثارة الأسئلة والخروج من الدائرة العقلية البحتة التي كانت تصرّ على عدم تفسير الأمور إلا من زاوية «أنا والآخرة»، والانتقال الى زاوية «الآخرة كشرط لمعرفة الذات». ويوضح الكاتب أن الفئة الدينية المثقفة في مرحلة ما بعد الثورة لا تزال تسعى الى معرفة متفاعلة وشاملة، ومارست نقداً ذاتياً قادها الى طرح السؤال عن إسلامها وعن فهمها ومعرفتها به.

بناء على ما تقدم، تطرق الكاتب في الفصل الأول لتشكيل «الهوية الجامعة من خلال اندماج السلطتين السياسية والدينية» في عصر الدولة الصفوية، والتي عبر عنها تقدم الفريق الاجتماعي الداعي الى مواكبة الجديد الفكري على الفريق التقليدي النقلي. وهو ما يفسر أن معظم العاملين في الشأن العام الإيراني، منذ مطلع القرن العشرين، على بيئة ما من الشأن الفلسفي، لا سيما في أطروحاته العقلانية المختلفة.

أمّا الفصل الثاني، فيتناول خطاب الفكر الجديد مقارنة بما كان من دعوات الإصلاح والإحياء في العالم الإسلامي عموماً، والعربي خصوصاً. وينتهي هذا الفصل الى تأكيد المحل الذي تبلورت فيه فكرة «القانون» في الفكر السياسي.

تأسيساً على الفصل الثاني، يرصد الفصل الثالث تبلور الفكرة القومية في الخطاب المعارض للبلاط، قياساً بما كان يجري في العالم العربي وتبلور الفكرة الإسلامية التقليدية قياساً بتجلياتها في العالم العربي. وتحت عنوان «مرحلة صياغة العقلانيات التوفيقية والادلجة» يبسط في الفصل الرابع الأفكار التي تتيح رسم خريطة تصنيفية لأفراد النخبة والمثقفين الذين عرفتهم إيران قبل الثورة الإسلامية. وفي هذا السياق يتوقف الكاتب عند أسماء بعينها توصلنا إلى خريطة تفصيل ولا تجمل. وفي هذا الفصل يعرض فكرة الامام الخميني الدينية، فيبين الترابط بين تطور حياة الامام الشخصية، من جهة، وتطور فكره الديني والسياسي من جهة أخرى. فيستعرض الجذور العرفانية في فكره ونظرت الى تطور الانسان والحياة، والتي كانت معهودة لديه حتى في سن الشيخوخة عندما غلب خطابه السياسي على ما سواه من خطابات، ثم يعرض المرحلة الفقهية في فكره، قبل أن يصل الى المرحلة الأخيرة عندما كان الفكر السياسي الاجتماعي هو الطاغي.

ويؤكد المؤلف تلازم الفكر العرفاني عند الامام الخميني مع فكره السياسي الفقهي، كأنه يريد ان يشير الى ان نظرية ولاية الفقيه هي حجر الزاوية في نظام جمهورية الاسلامية في إيران، اذ يرى انها مستمدة أساساً من الفكر العرفاني الذي كان يؤمن بالولاية المطلقة التي تنبأها ابن عربي، والذي كتب الامام الخميني تعليقات مستفيضة عنه.

في الفصل الخامس يلمح الكاتب الى جذور النهج الاصلاحى القائم حالياً في إيران. بعبارة أخرى، إن النهج التجديدي الذي اتبعه الامام الخميني في حياته الفقهية والسياسية، وخصوصاً في المرحلة الأخيرة في حياته، يشكل المنطق الفكري للتيار الاصلاحى الاسلامي. وبذلك تتضح خلفية التحولات المستمرة والمتسارعة على الساحة الايرانية منذ إنتصار الثورة وحتى الآن. والكاتب يوضح، من خلال تعريفه لرموز التجديد في الفكر الديني في مرحلة ما بعد الثورة، ان هذا التجديد لم يأت من خارج الفكر القائم في إيران، وإنما من قلب الثورة ومن صلب التيار الديني المحافظ. فهو يذكر في الأقسام الأخيرة من كتابه ثلاثة مفكرين معاصرين يعتبرون الآن من أبرز المجددين في الفكر الديني في إيران.

أخيراً يقول الكاتب «ان إيران تعيش اليوم ومنذ سنوات تحدي تجربة سياسية وفكرية تراهن على مستقبل الاسلام في وجهيه العملي والنظري. ومن هنا، فإن أحد أبرز السجلات التي تشهدها اليوم قوامه تعريف فكرة المواطن في مجتمع سياسي إسلامي كفرد حقوقي قائم بنفسه يتمتع بحقوق سياسية في ظل نظام لا ينفي الألوهية ولا يحط من قدرها. وعليه، فإن إنعقاد هذا السجل ثماراً مفهومية ناضجة سوف يُعد، بحق، مكسباً للنظرية السياسية الاسلامية، وهو ما يطمح الكاتب أن يكون بحثه حلقة من حلقاته. وفي هذا الصدد يمكن القول إن المؤلف حاول أن يجعل كتابه عملاً في التاريخ الثقافي والفكري، وأرى أنه في الحدود التي وضعها لنفسه قد نجح في ذلك. وسيكون هذا العمل مفيداً لنا. إذ إنني لا أعرف مثيلاً له بالعربية.

عبدان طهماسبى

□ وقائع (إيران-العرب) - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣-كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

وقائع إيرانية/ عربية

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

● إيران - الأردن

أجرى العامل الأردني الملك عبدالله الثاني الذي بدأ أمس زيارة لإيران، محادثات مع الرئيس الإيراني محمد خاتمي تعتبر بمثابة فتح صفحة جديدة بين البلدين. إذ إنها الزيارة الرسمية الأولى التي يقوم بها عامل أردني لطهران منذ انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

وظهر حرص إيران - أردني واضح على تجاوز خلافات الماضي والتطلع نحو التعاون في الاستحقاقات المصيرية في الملفين العراقي والفلسطيني، إضافة إلى البحث في التعاون في ملف الإرهاب.

وشدد الجانب الإيراني خلال المحادثات على دعم مسيرة التعاون الإقليمي بين دول المنطقة، وخصوصاً المجاورة للعراق.

وسجل حضور لافت في المحادثات لوزير الاستخبارات الإيراني علي يونسي، الأمر الذي عزز الاعتقاد بأن ملف الأردنيين من تنظيم القاعدة المعتقلين في إيران كان على طاولة البحث.

وترددت معلومات أن الجانب الإيراني ينتظر من الجانب الأردني عدم السماح بأي نشاطات مستقبلية على الأراضي الأردنية

لنظمة «مجاهدي خلق» التي كانت تتخذ من العراق مقراً لها.

(الحياة، ٢٠٠٣/٩/٣)

- توجت إيران والأردن الصفحة الجديدة من علاقاتهما بقاء جمع مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله السيد علي خامنئي والعامل الأردني الملك عبدالله الثاني، وباشتراك وجهات نظر البلدين في شأن التعاون في ملفي العراق وفلسطين، إضافة إلى تطوير العلاقات الثنائية. ودعم آية الله خامنئي تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين البلدين. وأعرب عن قلقه للأوضاع في العراق، مشدداً على ضرورة حفظ سيادة العراق وانسحاب المحتلين فوراً، وإفساح المجال للشعب العراقي كي يتسلم زمام الأمور في بلاده.

ووجه مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية انتقادات شديدة للنور الأميركي في القضية الفلسطينية. وقال إن الإدارة الأميركية لا يمكنها أن تضطلع بدور الوسيط المحايد لأنها دعمت الكيان الصهيوني على مدى الأعوام الخمسين الماضية. لذا، فهي تعتبر خصماً للمسلمين في القضية الفلسطينية عندما أكد أن إسرائيل «لا تلتزم بأي من الاتفاقات المبرمة،

والحل الوحيد للقضية الفلسطينية هو توحيد كلمة الدول العربية والإسلامية وإصرارها على الدفاع عن الشعب الفلسطيني ودعمه. بدوره اعتبر العامل الأردني بأن القضية بين العراق والفلسطينية هما من أهم المشاكل المستعصية التي يواجهها العالم الإسلامي. ورأى أن التشاور والتنسيق بين البلدين من شأنه المساهمة في الحفاظ على المصالح المشتركة وحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة.

(الحياة، ٢٠٠٣/٩/٤)

تسلم الرئيس الإيراني محمد خاتمي رسالة من العامل الأردني الملك عبدالله الثاني حملها إليه وزير الخارجية الأردني مروان العسشر. ويرجع بعض المراقبين أن تكون الرسالة تناولات التشديد على استكمال الخطوات التي بدأها الطرفان لدى زيارة العامل الأردني إلى إيران في أيلول/سبتمبر الماضي، ومنها التعاون الأمني في ملف الإرهاب ومسألة المعتقلين الأيرانيين لدى إيران من تنظيم القاعدة، إضافة إلى مساهمة إيران والأردن في دعم الأمن والاستقرار في العراق بحكم مجاورتهما له.

وشكل التعاون الإيراني-الأردني في شأن العراق محورا أساسيا في محادثات الرئيس محمد خاتمي مع وزير الخارجية الأردني.

(الحياة، ٢٠٠٣/١١/٢٤)

● إيران-الإمارات العربية المتحدة

أكد نائب رئيس الجمهورية الإيرانية للشؤون البرلمانية محمد علي أبطحي بعد لقائه محاضرة في مؤتمر الخليج: تحديات المستقبل الذي ينظمه مركز الإمارات

للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبو ظبي أمس، أن العلاقات بين الإمارات وإيران طبيعية وجيدة. وأضاف أن البلدين قادران على احتواء مشكلة الجزر من دون تدخل الآخرين. وأشار إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي وإيران تجاوزت أزمة الثقة، موضحاً أن علاقات بلاده متميزة مع دول المنطقة.

(الحياة، ٢٠٠٤/١/١٤)

● إيران-الجزائر

دفعت محادثات الرئيس الإيراني محمد خاتمي ونظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة العلاقات بين البلدين في منحى جديد أكثر تطوراً، منذ أن قرر الرئيسان إعادة العلاقات الدبلوماسية إثر لقاؤهما في نيويورك عام ٢٠٠٠ على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك بعد قطعية بدأت عام ١٩٩١ إثر اتهام الجزائر لإيران بدعم الحركات الإسلامية، الأمر الذي نفته طهران باستمرار.

وأكّد الرئيس الجزائري خلال المحادثات مع خاتمي في قصر سعدآباد أن علاقات البلدين أخوية ومتينة. ولقد نسجنا مع الرئيس خاتمي في فترة وجيزة. إذ أرجعنا المياه إلى مجاريها، وأصبحت علاقاتنا مثمرة ومتطورة. وهي تسير نحو مزيد من التطور.

وانطلاقاً من هذه النظرة الإيجابية، كانت الإطلاقة على الملفات الإقليمية الشائكة، ومنها العراق وفلسطين. وحملت إشارات الجانبين إشارات مهمة للولايات المتحدة عبر تأكيدها رفض الإرهاب والتطرف والعنف وترسيخ الديمقراطية والتنمية والدعوة إلى السلام القائم على العدالة وإلى ضرورة خروج قوات الاحتلال من العراق.

العراق، مشيراً إلى أن عملية من هذا القبيل يجب أن تتم بموافقة الأمم المتحدة والشعب العراقي. وأضاف أن كل تحرك خارج هذا الإطار لن يساهم في تحسين الوضع، بل سيزيده تعقيداً.

(الحياة، ٢٠/١٠/٢٠٠٣)

اجتمع وزراء الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل والمصري أحمد ماهر والأردني مروان المعشر والإيراني كمال خرازي والتركي عبدالله غل والسوري فاروق الشرع والكويتي محمد سالم الصباح في دمشق أمس في غياب نظيرهم العراقي هوشيار زيباري الذي رفض دعوة وجهت إليه بعدما اعتبر أنها تأخرت، وأعرب الوزراء السبعة في ختام أول اجتماع لدول الجوار يعقد منذ سقوط النظام العراقي عن «دعم مجلس الحكم الانتقالي لتحمل مسؤولياته إلى حين قيام حكومة عراقية». كما أعربوا عن «الامل» في أن يحضر العراق اجتماعهم المقبل المقرر في الكويت.

(الحياة، ١١/٣/٢٠٠٣)

أكد للمتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفى أمس أن بلاده لن تسمح للذين قد يهددون الأمن في العراق بالدخول إليه عبر أراضيها. وقال في لقائه الأسبوعي مع الصحفيين «إن حوينا تحت السيطرة، وإيران لن تسمح للمجموعات التي قد تهدد الأمن في العراق بعبور الحدود الدولية».

وكان مسؤولون أميركيون وبريطانيون أعلنوا أخيراً أن مجموعات معادية لقوات التحالف دخلت إلى العراق من الأراضي الإيرانية والسورية.

(الحياة، ١١/٣/٢٠٠٣)

على الصعيد الثاني تم التوقيع على خمسة اتفاقات تتناول تبادل الجرمين والتعاون القضائي والاستثمارات والنقل البحري والتعاون الاقتصادي.

(الحياة، ٢٠/١٠/٢٠٠٣)

● إيران - الخليج

قرر وزراء المال الخليجيون بعد اجتماع عقده في الرياض الليلة قبل الماضية تقديم مساعدات بقيمة ٤٠٠ مليون دولار كمساهمة في إعادة إعمار مدينة بام التي دمرها زلزال يوم الجمعة، عن طريق صناديق التنمية الوطنية أو الجهات المختصة في الدول التي ليس لديها صناديق.

(الحياة، ١٢/٣/٢٠٠٣)

● إيران - العراق

قال الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفى إن طهران تعتبر تشكيل أول حكومة عراقية بعد سقوط نظام صدام حسين «خطوة نحو تسليم شؤون البلاد إلى الشعب العراقي».

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن آصفى قوله «نأمل في أن تعيد الحكومة العراقية الجديدة إلى الشعب حقوقه في حكم نفسه، وأن تعيد فرض الأمن والاستقرار في البلاد في أقرب وقت ممكن». وجدد دعوة بلاده إلى مغادرة «قوات الاحتلال» العراق سريعاً.

(الحياة، ٩/٣/٢٠٠٣)

أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفى أن إيران أعربت أمس عن تحفظاتها إزاء نشر قوات تركية في

أعلنت إيران إقفال ملف الأسرى العراقيين لديها بعد أن كشفت أن عشرة آلاف أسير عراقي تقدموا بطلبات لجوء إلى إيران، وهم يعيشون الآن فيها كسائر المواطنين ويستطيعون العودة إلى بلادهم متى يشاءون حسبما قال رئيس لجنة الأسرى والمفقودين الإيرانيين العميد عبدالله نجفي الذي أضاف أن هؤلاء اللاجئين ليسوا أسرى، وأن إيران قامت بتسليم الصليب الأحمر قائمة بأسمائهم، وأن القوانين الدولية تحظر على إيران إعلان هذه القائمة.

(الحياة، ٢٠٠٣/١١/١٠)

أعرب الرئيس الإيراني محمد خاتمي أمس عن أمله بأن يشهد العراق الإستقرار، وأن يتم وضع الآليات المناسبة لتطوره وازدهاره في أسرع وقت ممكن.

وجاء ذلك لدى استقبال خاتمي رئيس مجلس الحكم العراقي جلال طالباني والوفد العراقي «إننا نريد عراقاً مستقلاً وحرّاً. لذا ندعو إلى الإسراع في نقل السلطة إلى هذا الشعب، لأن أي تطور في العراق يؤثر في الأمن الإقليمي لجيرانه، بما في ذلك إيران».

(الحياة، ٢٠٠٣/١١/١٨)

دعا آية الله محمد علي تسخيرى ممثل مرشد الجمهورية الإيرانية أمس في النجف إلى «دستور إسلامي» يجري النقاش حالياً لإختيار الهيئة التي ستضعه، مؤكداً أن المرجعية الشيعية تعرف مسؤولياتها. وقال في كلمة القاها في افتتاح معرض ثقافي «أمامكم مرحلة كتابة الدستور الإسلامي. إن المرجعية في هذا البلد تعي حساسية هذه المرحلة». وأضاف أن المرجعية الرشيدة والحوزة العلمية تعرف مسؤولياتها وما تقتضيه هذه المرحلة.

(الحياة، ٢٠٠٣/١١/٣٠)

تركزت المحادثات الإيرانية - التركية حول مستقبل العراق ومشروع الفيدرالية الذي ينادي به الاكراد وتدعمه الولايات المتحدة. ودعا الجانبان إلى ضرورة الحفاظ على وحدة العراق. وقال وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي في مؤتمر صحفي مع نظيره التركي عبدالله غل «ليست هناك نظرة واحدة إلى هذا المشروع بين العراقيين. لذا، فإن مجلس الحكم رجح إرجاء البحث فيه إلى ما بعد الانتهاء من وضع الدستور، نظراً إلى ما يتسم به من حساسية مفرطة... وأضاف «المهم الآن الحفاظ على وحدة العراق الترابية والوطنية».

(الحياة، ٢٠٠٤/١/١١)

يتوجه وفد عراقي إلى إيران اليوم في زيارة تستغرق ثلاثة أيام وينتظر أن تسفر عن إبرام اتفاقات تتعلق بالترتيبات الأمنية على الحدود بين البلدين وكيفية منع تسلل عناصر «القاعدة».

وقال القاضي وائل عبد اللطيف عضو مجلس الحكم رئيس اللجنة الأمنية لخط الحدود العراقية - الإيرانية أن الوفد الذي سيرافقه يضم وزير النقل بهنان بولص ووزير التجارة علي علاوي ووكيل وزارة الداخلية للشؤون الأمنية اللواء سمير الولطي وعدداً من المستشارين.

(الحياة، ٢٠٠٣/١٢/١١)

أعلن وزير الاستخبارات الإيراني علي يونسي أن إيران تعتبر للقرار الذي اتخذه مجلس الحكم الانتقالي العراقي بطرد عناصر «مجاهدي خلق» من العراق «إيجابياً جداً». مؤكداً أن طهران ستكون «متساهلة» حيال العناصر الذين يسلمون أنفسهم. وفيما رفضت منظمة «مجاهدي خلق» للقرار، أعلن عضو مجلس الحكم

السلطة إلى الشعب العراقي، إضافة إلى ضرورة «ممارسة ضغوط على إسرائيل لإزالة أسلحة الدمار الشامل لديها».

(الحياة، ٢٠٠٤/١/٤)

● إيران - الشرق الأوسط

أعلنت إيران أمس أنها مستعدة للرد بمكامل قوتها على أي عدوان أجنبي قد يستهدفها، في إشارة إلى معلومات صحافية عن عزم إسرائيل شن هجوم على إيران قد يستهدف منشآتها النووية. وقال الناطق باسم الحكومة عبدالله رمضان زاده «مضت سنوات ونحن نسمع هذا الكلام ولن نتردد في استخدام طاقة البلاد للدفاع عن مصالحنا ضد أي هجوم أجنبي»، وأضاف «إن الآخرين يعرفون تماماً أن لا مصلحة لهم في مزاح من هذا النوع معنا».

(الحياة، ٢٠٠٣/١٠/١)

ربط رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون بين ضرب ما وصف إسرائيل بأنه «معسكر للجهاد الإسلامي» في عمق الأراضي السورية، وبين العلاقات السورية - الإيرانية. وقال في تصريحات لصحيفة جديرونيم بوست: «إن الهجوم جاء لتوجيه رسالة إلى سورية بأنها لا يمكن أن تساعد الإيرانيين». وأضاف «إيران تحتاج إلى الموائى والمطارات السورية لشن أي هجوم ضدنا، وهو أمر لن تسمح به إسرائيل».

(الحياة، ٢٠٠٣/١٠/١٨)

اعتبرت إسرائيل أمس البرنامج النووي الإيراني أكبر تهديد لوجودها منذ قيامها.

موفق الربيعي أن سلطات بلاده لن تسلم أباً من عناصر المنظمة لطهران، كاشفاً وجود اتصالات مع بعض الدول الأوروبية لترحيلهم إليها.

(الحياة، ٢٠٠٣/١٢/١٢)

● إيران - السعودية

قررت المملكة العربية السعودية إقامة مستشفى ميداني في مدينة بم الإيرانية التي دمرها زلزال يوم الجمعة الماضي. وأعلن القائم بأعمال السفارة الإيرانية علي عنايتي أن فريقاً طبياً من ٦٢ شخصاً من الهلال الأحمر السعودي توجه أمس الثلاثاء إلى إيران لإدارة المستشفى الذي أمر ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز بتقديمه.

(الحياة، ٢٠٠٣/١٢/٣١)

● إيران - سورية

أجرى وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي أمس محادثات مع كبار المسؤولين السوريين، وذلك عشية زيارة الرئيس بشار الأسد إلى تركيا بعد غد. وقال ناطق رئاسي إن لقاء الأسد مع خرازي «تناول تطورات الأوضاع في المنطقة، خصوصاً في العراق وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمبادرة السورية بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل والتشاور والتنسيق بين البلدين».

وأوضح مسؤول سوري رفيع المستوى أن الاتصالات السورية - الإيرانية - التركية تندرج في إطار التنسيق بين الدول الثلاث في شأن المسألة العراقية بسبب قلقها من الأوضاع في العراق وإدراكها أهمية إنهاء الاحتلال ونقل

وأكد رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) مائير دافان أن البرنامج النووي الإيراني يشكل أكبر تهديد لوجوده إسرائيل منذ قيامها في ١٩٤٨. وقال في مداخلة أمام أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست إن إيران أصبحت قريبة من نقطة العودة في مسألة تطوير أسلحة نووية.

(الحياة، ١١/١٨/٢٠٠٣)

● إيران - لبنان

أعلن الرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي أن بلاده تؤيد تماماً مواقف الرئيس اللبناني أميل لحود في رفض توطين للفلسطينيين واستعادة كل شبر من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

وأكد خاتمي بعد لقائه الرئيس لحود للمرة الثانية في جنيف أمس بحضور وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي أن المقاومة في لبنان هي لبنانية، ولكل اللبنانيين الفضل في إطلاقها وحمايتها. وشدد على أن لا سلام حقيقياً في الشرق الأوسط إذا لم ينته الاحتلال وتحقق عودة اللاجئين إلى أرضهم.

(الحياة، ١٢/١٢/٢٠٠٣)

● إيران - مصر

في لقاء هو الأول من نوعه منذ ٢٤ عاماً، طوى الرئيسان المصري حسني مبارك والإيراني محمد خاتمي في جنيف أمس صفحة القطيعة بين بلديهما. وقال الرئيس المصري بعد اللقاء الذي استغرق أكثر من ساعة في فندق انتركوتنتينال، إن «علاقتهما مع إيران طبيعية». وأضاف طلب الرئيس خاتمي رؤيته لذلك جئت.

وشكل اللقاء الذي عقد على هامش القمة العالمية لمجتمع المعلومات حدثاً استثنائياً. إذ إن قادة مصر وإيران لم يلتقوا منذ انتصار الثورة الإسلامية في طهران عام ١٩٧٩.

(الحياة، ١١/١٢/٢٠٠٣)

أعلنت إيران أمس أنها وجهت دعوة للرئيس المصري حسني مبارك لزيارتها، وسط دلائل على سعي البلدين إلى إعادة بناء الجسور الدبلوماسية التي انقطعت في أعقاب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩.

وقال الناطق باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفى «وجهت إيران الدعوة إلى مبارك لحضور اجتماع للدول الإسلامية في طهران في شباط».

(الحياة، ١٥/١٢/٢٠٠٣)

سجل ملف العلاقات الإيرانية المصرية تطوراً جديداً مع إعلان الرئيس الإيراني محمد خاتمي بدء محادثات بين إيران ومصر، معرباً عن أمله بأن تتحقق النتائج المرجوة منها. وأكد للصحافيين أمس أن إرادة الطرفين تكمن في العمل على إزالة العوائق الموجودة، بما يؤدي إلى إنهاء القطيعة في العلاقات.

(الحياة، ٢٤/١٢/٢٠٠٣)

أكد وزير الخارجية المصري أحمد ماهر الإعلان قريباً لعودة العلاقات مع طهران، مشيراً إلى اتصالات مستمرة بين البلدين منذ لقاء الرئيسين حسني مبارك ومحمد خاتمي في جنيف الشهر الماضي.

وقال ماهر «يجب عدم التسرع. فالأمور

إلى طبيعتها بين البلدين بعد أكثر من عقدين من القطيعة.

وأكد محمد علي أبطحي مساعد الرئيس الإيراني للشؤون القانونية والبرلمانية أمس أن الجانبين لم يضعوا أي شروط مسبقة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية. وقال إنه يتم حالياً إعداد المراحل الأخيرة لمعاودة العلاقات مع مصر. وأضاف أن إيران قطعت علاقاتها مع مصر بسبب القضية الفلسطينية، وأن «استئناف العلاقات في هذه الظروف من شأنه أن يكون مؤثراً في مساعدة الشعب الفلسطيني».

(الحياة، ٢٠٠٤/١/٨)

تسير في الاتجاه السليم وعلينا الانتظار للوصول إلى النتائج المرجوة. وأضاف هليس لدينا ما نعلنه اليوم حول هذا الموضوع، لكننا سنعلنه قريباً.

(الحياة، ٢٠٠٤/١/٩)

خطت إيران خطوة مهمة نحو تطبيع العلاقات مع مصر أمس، بعدما طلبت الحكومة من بلدية طهران تغيير اسم شارع خالد الإسلامبولي، قاتل الرئيس المصري أنور السادات إلى محمد الدرة، الطفل الفلسطيني الذي قضى بين يدي والده برصاص الجيش الإسرائيلي بعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠. في موازاة ذلك، أعلن وزير الخارجية المصري أحمد ماهر أن توقيع الرئيس المصري أنور السادات اتفاقات «كيب ديفيد» مع إسرائيل «مشكلة أصبحت من الماضي» بين القاهرة وطهران.

ونقلت وكالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الرسمية عن ماهر أن طهران والقاهرة تعملان من أجل المصالحة ولن «تكون إثارة مشكلة كيب ديفيد مثيرة لأنها لم تعد قائمة وأصبحت من الماضي». وأضاف أن «هناك تغييرات كبيرة، واعتقد أن هذه القضية انتهت بين إيران ومصر. وما هو قائم اليوم هو الاهتمام بتعاون بين مصر وإيران».

(الحياة، ٢٠٠٤/١/٦)

أكدت أوساط رسمية في كل من طهران والقاهرة أن اتصالات تجري حالياً بين وزارتي الخارجية الإيرانية والمصرية لوضع اللمسات الأخيرة على صيغة البيان المشترك الذي سيتضمن إعلان عودة العلاقات الدبلوماسية

فصلنامه

ایران و عرب

شماره هشتم - سال سوم - بهار ۲۰۰۵

سرپرست کل

سید حسین موسوی

سر دبیران

ویکتور الکک

محمود سریع القلم

مشاور تحریر

میشل نوفل

هیئت مشاوران تحریر

□ سید محیی الدین ساجدی
□ عنان طهماسبی
□ هایون علیزاده
□ عقیف عثمان
□ علی قیسای
□ مهدی فیروزان
□ جورج کمدی
□ فادیه کیوان
□ محمد علی مهتدی
□ غسان مکمل

□ احمد بیضون
□ محمد مسجد جامعی
□ علیرضا معیری
□ سید محمد صادق حسینی
□ محمود حیدر
□ صادق خرازی
□ حاجت رسولی
□ محمود هاشمی رفسنجانی
□ قاسم قاسم زاده
□ صباح زنگنه

دبیر تحریر: علی جوئی

مدیران اجرایی

ابراهیم فراحات

علی حیدری

□ مسئولان ایران و عرب: پذیرای مقالات کلیه پژوهشگران در عرصه های مسائل مربوط به

این حوزه می باشد.

فصلية

ایران و الخرب

هیئت مشاوران علمی

□ محمد علی آذرشب (ایران)	□ صلاح جرار (الأردن)
□ فیروز حریریچی (ایران)	□ عباس الجراري (المغرب)
□ غلامعلی حداد عادل (ایران)	□ مروان حمادة (لبنان)
□ کمال خسروانی (ایران)	□ علي فهمي خشيم (ليبيا)
□ رضا داوری اردکانی (ایران)	□ محمد الرميحي (الكويت)
□ زهرا رهنورد (ایران)	□ صلاح زواوي (فلسطين)
□ علی شمس اردکانی (ایران)	□ سمير سليمان (لبنان)
□ سيد جعفر شهیدی (ایران)	□ محمد سليم العوا (مصر)
□ سعیده لطفیان (ایران)	□ عبد الرؤوف فضل الله (لبنان)
□ احمد مسجد جامعی (ایران)	□ عبد الملك مرتاض (الجزائر)
□ عطا الله مهاجرانی (ایران)	□ هاني مرتضى (سوريا)
□ سيد أبو القاسم موسوی (ایران)	□ انطوان مسرة (لبنان)
□ شهریار نیازی (ایران)	□ النامة بنت حمدي ولد مكناس (موريتانيا)
□ علی اکبر ولایتی (ایران)	□ محمد نور الدين (لبنان)
	□ عبد الباقي الهرماسي (تونس)

مراكز مشاور

- مركز دراسات الوحدة العربية (لبنان)
- جمعية الصداقة الإيرانية . العربية (ایران)
- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (الإمارات)
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (مصر)
- مركز الدراسات السياسية والدولية (ایران)
- مركز دراسات الشرق الأوسط (الأردن)
- مركز الدراسات الاستراتيجية (لبنان)



دندگاه

سید حسین موسوی ۴

آینده خاورمیانه و روابط ایران و عراق

مطالعات

- ۹ جنگ عراق و موازنه قوا در بلاد شام و پیرامون آن رحمان قهرمان پور
- ۲۹ دیدگاه اسلام در مورد حقوق بشر: اصول دموکراسی دینی چاد مقدسی
- ۳۵ تمدن جدید اسلامی عطاء الله مهاجرانی
- ۴۱ ثبات یا بی ثباتی ابو القاسم قاسمزاده
- ۵۳ فرهنگ سیاسی عشایری و دوران بهلولی اول و دوم محمود سریع القلم
- ۷۷ نفت و گاز: تحرکات جدید و ادوات کهنه پیرن خواجه پور
- شاخصهای مربوط به دگرگونی در بازار نیروی کار در ایران در ۴ دهه اخیر
- ۹۱ محسن نظری
- فرصتهای شغلی در روستاها و روستاهای توسعه آن در جمهوری اسلامی ایران
- ۱۱۷ علی خزاعی
- ۱۳۲ انتظار زیر زمینی تهران: چشم اندازهای آینده تهیه شده توسط مدیریت مترو - تهران

معرفی و نقد کتاب

- ۱۶۱ اندیشه معاصر اسلامی در ایران عیدان طهماسبی

رویدادها

- ۱۶۷ رویدادهای ایران و عرب

آینده خاورمیانه و روابط ایران و عراق

محافل سیاسی منطقه ای و بین المللی در مقطع اخیر در مورد تحولات شگرفی سخن می گویند که منطقه خاورمیانه در آینده نزدیک شاهد آن خواهد بود. در این راستا حوادث جاری در عراق صرفاً آغاز و پیش در آمدی بر این تحولات بحساب می آیند. دموکراتیزه کردن جوامع خاورمیانه به صورت کلام روزمره تمامی جریانات سیاسی در آمده است بطوریکه ابران مخالفت با برنامه امریکا موسوم به خاورمیانه بزرگ به شکلی است که گوش این برنامه در هر صورت اجرا خواهد شد. کشورهایی که خود را در معرض اجرای این تحولات و برنامه خاورمیانه می دانند، اقداماتی در راستای ارزیابی اوضاع کنونی خود و بدست دادن دور نمائی از «فرهنگ آینده» آغاز کرده اند بطوریکه در بعضی کشورهای عربی بویژه کشورهای عربی خلیج فارس، بخش آموزش و پرورش دستخوش تحولات خواهد شد. از سوی دیگر در محافل سیاسی و فرهنگی ایران سخن از دورنمای روابط ایران و اعراب در آینده و حال مطرح میباشند زیرا هر رویدادی در منطقه خاورمیانه در تمامی کشورهای همسایه تاثیر گذار است. همکاری موجود میان ایران و عربستان سعودی و مشورت های موجود بین ایران و دیگر کشورهای عربی نظیر سوریه و لبنان، پاسخ مناسبی برای کسانی است که در میزان جدی بودن ایران در برقراری روابط مستحکم با کشورهای عربی تردید می کنند از سوی دیگر درست است که مشکلاتی در شیوه های آموزش در بعضی کشورهای عربی وجود دارد اما بعضی از مقولات اساسی بویژه در ارتباط با موضوعگیری عربی - اسلامی در قبال اسرائیل نیز وجود دارد که نباید به هیچ وجه تغییر یابد. نغمه سرداده شده در مورد لزوم تغییر این آموزه ها در واقع ناشی از تاثیر پذیری مفرط از ایده های غربی است که در دوران استعمار شکل گرفته و تا به امروز ادامه حیات یافته اند. در هر صورت کشورهای عربی و اسلامی از مشترکات کافی برای ایجاد وحدت میان خود برخوردارند.

سید حسین موسوی

آثار استراتژیک جنگ عراق، بر منطقه ی شامات

به نظر قهرمان پور منطقه بلاد شام که شامل سوریه، لبنان، اردن، عراق و فلسطین میشود همواره از نقش قابل ملاحظه و با اهمیتی در موازنه استراتژیک قوا در خاورمیانه برخوردار بوده است. جایگاه عراق در قلب منطقه بلاد شام و توان این کشور در تاثیر گذاری در معادلات مربوط به موازنه قوا در این منطقه، نیروهای بین المللی و جهانی را به تلاش پیگیر برای حفظ تمامیت ارضی این کشور سوق داده است. نویسنده در چهارچوب بررسی عملکرد کشورهای منطقه بلاد شام از بعد موازنه قوا در منطقه، منافع بازیگران اصلی در منطقه نظیر ایران و عربستان، ترکیا و اسرائیل و مصر را در گیرودار تحولات جاری در منطقه بلاد شام برمی شمرد و تاکید میکند که ایجاد تحول در خاورمیانه، مستلزم ایجاد تحول در منطقه بلاد شام میباشد. قهرمان پور در نوشتار خود پیامدها و آثار استراتژیک جنگ امریکا علیه عراق را از پنج زاویه بررسی کرده است که عبارتند از:

- تغییر موازنه قوا در منطقه بلاد شام.

جای انداختن روند حل و فصل میان اعراب و اسرائیل.

- پیوند دادن منطقه بلاد شام به منطقه خلیج فارس.

- سلاح کشتار جمعی و کنترل روند تسلیحاتی.

- در حاشیه قرار دادن نخبگان نظامی و نظامی گری.

نویسنده چنین نتیجه گیری میکند که هدف امریکا از بر پا کردن و راه انداختن جنگ علیه

عراق، تغییر دادن معادلات امنیتی موجود در منطقه خاورمیانه میباشد.

دیدگاه اسلام در مورد حقوق بشر: اصول دموکراسی دینی

نویسنده تأکید میکند که دیدگاه دینی با موضوع حقوق بشر در درجه اول بعنوان مسائل اخلاقی بر خورد و تعامل دارد که در ارتباط بسیار ارگانیک با مفهوم خیر و شر، ثواب و عقاب و عدالت و ستم میباشد. هرگونه خلل و گزند به این امور دوگانه باعث بروز کاستی مشابهی در حقوق طبیعی انسانی میشود. زمانیکه ادیان الهی احکام خود را در ارتباط با انسان وضع می کنند، طبیعی است که این احکام با موضوع حق الهی گره خواهد خورد. با توجه به این مقدمه آقای مقدسی در نوشتار خود چنین در نظر میگیرد که بیانه جهانی حقوق بشر که در سپتامبر ۱۹۸۱ مطرح گردید، در متن و روح حاکم بر خود مبتنی بر آیات قرآن مجید میباشد. وی بدین ترتیب افکار تعدادی از اندیشمندان نظیر محمد ارکون در این خصوص که بیانیه حقوق بشر گونه ای دنباله روی و غرب زدگی است را رد کرده عنوان میسازد که اهداف اصلی دین که در دین اسلام بیان شده است، مبتنای اصلی انقلاب معرفتی در عرصه حقوق بشر بحساب می آید.

تمدن جدید اسلامی

از دید نویسنده، بر پائی جمهوری اسلامی ایران، عملاً باعث شکل گیری تمدن جدیدی شده است. این استنتاج مبتنی بر مقدمات زیر میباشد:

- خواست و اراده ایجاد و ساخت تمدن در انقلاب، دولت و ملت ایران وجود دارد؛

- ملت ایران از تجربه و پیش زمینه لازم برای ساخت تمدن برخوردار است؛

- اسلام نظامی است که تمدن ساز است؛

- ابداع گری شرط لازم برای ایجاد تمدن بشمار می آید؛

- ابداع گری بر مبنای آزادی و دانش و شناخت صورت می پذیرد.

نویسنده در این راستا خواهان هدایت سیاستهای معمول در ایران بسوی معرفت

و شناخت علمی و توسعه و گسترش آزادیها میشود تا ایران بتواند شاهد عصر طلایی

دیگری در تاریخ خود باتکیه بر تجربه و اراده تمدن ساز باشد.

ثبات یا بی ثباتی

در این نوشتار شرایط و تحولات منطقه خاورمیانه و جهان در ارتباط با ثبات بوجود آمده در اثر نمایش قدرت جناح راست افراطی آمریکا به ریاست جرج بوش بعد از حوادث ۱۱ سپتامبر ۲۰۰۱ مورد بررسی قرار گرفته است زیرا بوش موضوع مبارزه با تروریسم و خطر سلاح کشتار جمعی را به صورت عوامل اصلی تهدید کننده صلح و ثبات و امنیت جهانی معرفی کرده است اما تعریف جامع و مانعی از مفهوم «تروریسم» بدست نمیدهد و بیانی از «تروریست‌ها» و دولتهایی که بدبختی را برای ملتهای مظلوم بارمغان آورده اند، ارائه نداده و کشورهایی که سلاح کشتار جمعی را تولید کرده و بفروش رسانده اند، مطرح نساخته است. در این راستا جنگ روانی برپاشد «از سوی دوایر وابسته به واشنگتن و تل آویو علیه جهان اسلام و عباراتی نظیر «اسلام دین حامی تروریسم است» و «تروریست‌ها مسلمان هستند» جو کاملاً مسمومی را بوجود آورد انده بطوریکه اکثر کشورهای اسلامی تلاش خود را قبل از هرکار دیگر در جهت خنثی سازی این حملت تبلیغاتی بکار گرفته اند. نویسنده در پایان تأکید دارد وضعیت بی ثباتی موجود در کشورهای عربی و اسلامی ایجاب میکند تا شرایط و اوضاع واقعی منطقه ای و جهانی را از زاویه ای متفاوت با زاویه نگاه آمریکا و اسرائیل مورد بررسی قرار گیرد.

مبانی عشیره ای فرهنگ سیاسی ایران دوره پهلوی اول و دوم

نویسنده در نوشتار خویش تلاش کرده است تا نقش عشایر و دخالت آنها در امور سیاسی و اداری کشور را در دوران پهلوی بشکافد. اگر چه نقش عشایر در طول دوران مزبور بسیار محدود بود اما سنن فرهنگی عشایری همچنان حاکم بود زیرا هیچ سیستم جایگزین رقیبی برای آن وجود نداشت. رضا شاه بر این باور بود که با پایان دوره بدویت می بایست کلیه احاد ملت را در مناطق ثابت همچون دیگر ملت‌های متمدن جهان اسکان داد. هدف از این رویکرد پائین آوردن عشایر از کوه‌ها و اسکان آنها در شهرها و روستاها و آموزش دادن فرهنگ شهری به آنها بود با اینحال علی رغم تحول بوجود آمده در ساختار حاکمیت و طبقات جامعه، فرهنگ سیاسی در دوران پهلوی هیچ تفاوت قابل ملاحظه ای با فرهنگ حاکم در دوره قاجار نداشت زیرا رضا شاه صرفاً نظامیان را بجای رؤسای عشایر و ملاکان روی کار آورده بود. بنظر نویسنده فرهنگ عشایری در فرهنگ سیاسی نهنگان سیاسی و عموم مردم وجود دارد بطوریکه ابراز مخالفت با دیدگاه‌های متفاوت و عدم قبول انتقاد و قدرت طلبی مفرط و ... تماماً از آثار برجای مانده از ذهنیت عشایری میباشد که بر ریشه و تار و پود جامعه ایران در کلیه سطوح حاکم است و در ساختارهای سیاسی گوناگون حتی پس از فروپاشی رژیم پهلوی نیز ادامه حیات یافته است.

نفت و گاز: تحرك‌های جدید، ابرازهای قدیمی

تاریخ معاصر ایران بشکل ویژه ای بانفت ترکیب شده است، هرچند که تلاشهای زیادی از طرف دولتهای پیاپی در ایران در راستهای کاستن از تکیه بر منابع نفتی صورت گرفته است. بخش نفت و گاز امروزه از مهمترین ابعاد اقتصاد ایران برای جذب سرمایه گذارهای خارجی بشمار می آید. نویسنده با توجه به این واقعیت تاکید میکند که ایران در ارتباط با جذب سرمایه گذارها و فن آوریها با مشکلاتی در دو دهه آینده رو برو خواهد شد که ناشی از وجود موانع قانونی و سیاست داخلی میباشد. این در حالیکه موانع موجود در سیاست خارجی، بر طرف شده است. بهمین دلیل نیز می بایست توجه و اهتمام بسیار جدی در ارتباط با مسائل قانونی و سیاست داخلی مبذول شود زیرا هرگونه تاخیری در بر طرف کردن این مشکلات، حرکت و دینامیزم جذب سرمایه گذارها را با کندی مواجه خواهد ساخت که این امر پیامدهای نامطلوبی را بر آینده اقتصادی و سیاسی ایران بدنبال خواهد داشت. نویسنده در ارتباط با بعد قانونی، مطالعات و بررسی های دقیقی را در مورد چهارچوب های قانونی معمول در کشورهای دیگر برای یافتن راه حل مناسب و کار ساز بعمل آورده است. در خصوص سیاست داخلی، بنظر نویسنده در پیش گرفتن شفافیت و مطرح کردن چهارچوب های کلی مربوط به اجرای گفتگو و روشنگری نیروهای سیاسی واجتماعی در مورد تحولات جهانی جاری در صنعت نفت و نیاز ایران به سرمایه گذارها و فن آوریهای خارجی مهمترین عناصر ایجاد جو مناسب برای شکوفائی اقتصادی بحساب میاید.

مشخصه های تحول بازار نیروی کار ایران در چهار دهه اخیر (۱۳۷۵-۱۳۳۵)

نویسنده در این مقاله با اشاره به تحولات موجود در عرصه بازار کار مبادرت به بررسی تحولی می نماید که در ماهیت نیروی کار در ایران رخ داده است. وی با توجه به این مبنا نتیجه میگیرد که:

- میانگین عمومی کار و فعالیت در ایران پائین است و این موضوع تاثیر منفی بر اقتصاد کشور باقی میگذارد.

- بخش کشاورزی در ارتباط با اشتغال زائی، ناتوان میباشد.

- دولت ظرف دو دهه اخیر نقش اساسی در ایجاد فرصتهای شغلی داشته است و لذا می

بایست در آینده در بعد ایجاد فرصتهای شغلی در بخش های غیر دولتی فعال باشد.

بررسی تحولات اشتغال روستائی وراههای گسترش آن

خزاعی با اشاره به پدیده بیکاری و افزایش مهاجرت از روستا به شهر و کاهش بازده ناشی از فعالیتهای کشاورزی به بررسی موضوع فرصتهای شغلی در روستاها و راههای گسترش آن در ایران می پردازد زیرا اشتغال زائی در روستاها از حجم مهاجرت روستائیان به شهرها میکاهد. نویسنده در این راستا راهکارهای زیر را پیشنهاد میکند:

تغییر خط تولید در بخش خیاطی یا دوخت و دوز لباسهای دارای تقاضای اندک به تولید لباسهای مورد استقبال بازار.

گوناگون سازی کالاهای تولید شده در صنایع روستائی و تولید روستائی بعض از کالاهای ساده ای که صنایع بزرگ به آنها نیاز دارند.

افزایش اهتمام نسبت به صنایع و ستائی که مصرف آنها در شهرها روبه افزایش است زیرا اینکار باعث انتقال ثروت از شهر به روستا میشود.

متروی تهران: چشم اندازهای آینده

شهر تهران بعنوان پایتخت جمهوری اسلامی ایران و با توجه به جایگاه سیاسی آن، موقعیت و جایگاه اصلی را در میان شهرهای کشور از ابعاد اقتصادی، اجتماعی و فرهنگی اشغال کرده است. این شهر ظرف ۲۰ سال گذشته گستره بسیار زیادی داشته است و در سال ۱۹۵۶ شرکت «واحد» تأسیس شد در حالیکه جمعیت تهران در آن تاریخ تنها ۱,۵ میلیون نفر بود اما اکنون این جمعیت به بیش از ۸ میلیون رسیده است که در صورت در نظر گرفتن سکان شهرهای پیرامون تهران بالغ به ۱۲ میلیون نفر میشود. با توجه به این واقعیت، وجود شبکه حمل و نقل کارآمد دارای قدرت جذب لازم و سرعت کافی و درجه آلوده کنندگی پایین از اهمیت فوق العاده برخوردار است. ساخت این وسیله از سال ۱۹۷۵ از جمله اهداف اصلی شرکت راه آهن تهران و حومه (شرکت مترو) بوده است. این شرکت با راه اندازی خطوط (۱) و (۲) و (۳) مترو زیر زمینی بطول ۶۰ کیلومتر در ۲۶ ایستگاه توانست سرعت و پاکیزگی محیط زیست و در عین حال نقل و انتقال آسان را در تهران تحقق بخشد. از آغاز راه اندازی مترو در سال ۱۹۹۸ تا ژوئن ۲۰۰۲ بیش از ۳۵۰ هزار مسافر در روز از این وسیله استفاده کرده اند که برابر با انرژی و توان بیش از ۴ میلیون اتوبوس یا ۴۵ میلیون تاکسی است. پژوهشهای دقیق نشان داده است که تهران نیاز به ۸ خط مترو و پنج خط ارتباطی برای شهرهای اطراف خود دارد اما به توجه به هزینه بسیار بالای این پروژه، بهتر است آنرا به بخشهای متفاوت تقسیم کرد و شهرداری و بخش خصوصی یا یاری مالی دولت این هزینه ها را متقبل شوند.

قسمة اشتراك

فصلية
ايران والمغرب



أرجو تسجيل اشتراكي بنسخة عدد.....

ابتداء من العدد ولدة عام (.....)

■ مرفق شيك بقيمة (.....)

صادر لأمر مجلة فصلية إيران والعرب

■ حول مبلغ (.....)

إلى حساب المجلة لدى بنك بيروت رقم: ٤٠٢-٣٧٠٥٨٦

الاسم:

العنوان:

ص.ب.: هاتف / فاكس:

مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

الاشتراك السنوي

بما فيه أجور البريد

لبنان	افراد	٣٠ دولاراً	مؤسسات	٤٠ دولاراً
إيران	افراد	٣٠ دولاراً	مؤسسات	٤٠ دولاراً
دول عربية	افراد	٤٠ دولاراً	مؤسسات	٦٠ دولاراً
دول أخرى	افراد	٦٠ دولاراً	مؤسسات	٨٠ دولاراً

ترسل الطلبات إلى

مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط / مجلة فصلية إيران والعرب

بئر حسن - شارع السفارات

ص.ب.: ١١٣/٥٦٦٩ - هاتف وفاكس: ٨٣٣٦٩٨/٠١

Iranian-Arab Affairs Quarterly

Contents

Opinion

- The Future of the Middle East and the Arab - Iranian Relations

Sayed Hussein Masavi 4

Articles

- The Iraq War and the Balance of Power in the Arab East

Rahman Kahraman Pour 9

- Islam's View of Human Rights Outlines the Features of Religious Democracy

Jad Maqdissi 29

- The New Islamic Civilisation

Ataa Allah Moubajarni 35

- Stability or Instability in the Middle East

Abulkasim Kasimzadah 41

- Tribal Political Culture in the First and Second Bahlavi Regimes

Mahmood Sarioghalam 53

- Oil and Gas : New Moves by Old Means

Beigun KHaajee Pour 77

- Changes in the Iranian Workforce Market in the Last Four Decades

Mohsin Nazari 91

- Rural Job Opportunities in Iran and Means of Their Development

Ali Khuza'i 117

- The Future Prospects of Tehran's Metro

Edited By Tehran's Metro Authority 132

Book Review

- Contemporary Islamic Thought in Iran

Adnan Tahmasbi 161

Chronology of Events

- Arab - Iranian Chronology of Events - (September 2003 - January 2004)

167

Summary (in Persian)





General Supervisor
S. Hussein Musavi

Editors - In - Chief
Victor Kik
Mahmoud Sariolghalam

Editing Consultant
Michel Naufal

Executive Directors
Ali Haydari
Ibrahim Farhat

Editing Secretariat
Ali Jouni

Responsible Director
Victor El-Kik

Iranian-Arab Affairs Quarterly

مركز دراسات
استراتيجية الشرق الأوسط

مركز الأبحاث العلمية والدراسات
الاستراتيجية للشرق الأوسط

**Center For Scientific Research
and Middle East Strategic Studies**

Center For Scientific Research and Middle East Strategic Studies

Specialized in strategic and policy issues of the Middle East region.

Objectives:

- Studies these issues through the interaction of the region's countries including Iran.
- Follows up political and economic international trends and their impact on the Middle East region.
- Focuses on Iranian developments and Arab-Iranian relations.
- Emphasizes analysis of regional international developments of the Middle East
- Organizes roundtables, seminars and conferences between Iranian and Arab affairs for the purposes of mutual understanding.
- Is concerned with studying the relations between the countries of the region with a special focus on the Arab - Iranian relations.
- For this purpose, the center holds scientific meetings and seminars, and organizes specialized discussions. It also prepares relevant researches. In addition it publishes several books, periodicals and publications that are related to its field.

Address

Beirut office

Bir Hassan - Embassies Street
Shati' - al Aaj Bldg.
Tel: 01/833698 - Fax: 01/833698
P.O.Box: 113/5669 Beirut - Lebanon
e mail: faxleyat@middleeast-iran.com

Tehran office

20 Sahid Naderi St. - Keshavarz Blvd.
Tahran- Iran
P.O. Box: 14155 - 4576 - Fax: 8969565
Tel: (009821) 8961770/8966722/8964282
e mail: merc@irost.com

Iranian-Arab Affairs QUARTERLY

8

Issue 8 - Year 3 - Spring 2004

The Middle East and the Arab - Iranian relations

The Iraq War and the Balance of Power in the Arab East

Islam's View of Human Rights

Oil and Gas in Iran : Obstacles and Solutions

The Future Prospects of Tehran's Metro

Women in the Workforce in the Islamic Republic of Iran

Bibliotheca Alexandrina



0531743



Design: M. Monayer